الجلسة الخامسة والأربعون

- التاريخ : الجمعة 26 جمادى الثانية 1419 (1998/09/18)
- الرئاسة : السادة خلفاء الرئيس مصطفى عكاشة، أحمد القادري عبد السلام بروال.
- التوقيت : تسع ساعات وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة وعشرون دقيقة.
- جدول الأعمال :

مواصلة دراسة الميزانيات الفرعية، ميزانية وزارة الفلاحة.

* السيد المصطفى عكاشة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

نواصل جلسة اليوم في نطاق جدول الأعمال ويتعلق الأمر بمواصلة المناقشة العامة لمشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية وأعطي الكلمة لأول المتدخلين في قطاع الصيد البحري للسيد المستشار السيد محمد بطاح، بطاح غير حاضر إذن أعطي الكلمة للمتدخل الموالي وهو المستشار السيد محمد الموساوي غير حاضر، إذن أعطي الكلمة للمستشار السيد سعيد العروي فليتفضل.

* المستشار السيد :

السيد الرئيس،

نطلب منك تحقق، الموساوي واش الموساوي الطيب عبد الله أو الموساوي محمد واشمن هيئة سياسية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد محمد الموساوي من فريق الاتحاد الدستوري.

* المستشار السيد الموساوي الطيب عبد الله :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

أولا وقبل كل شيء أطلب منك السيد الرئيس إصلاح الإسم، أنا إسمي الموساوي الطيب عبد الله أنتمي إلى الاتحاد الدستوري.

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لأبدي رأيي في فريقي تجاه الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزارة الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالصيد البحري. وفي مطلع تدخلي هذا، أؤكد على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القطاع على المستوى السياسي والاقتصادي داخليا وخارجيا.

وهذا يفرض علينا كمسؤولين سياسيين ومهنيين القيام بتحليل الوضعية الهامة التي يتهيكل في إطارها قطاع الصيد البحري، إن على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي والعلمي.

وكما تبين الإحصائيات الرسمية يشغل هذا القطاع ما يناهز عن أربعة آلاف ألف منصب شغل وترتبط بحركته وإنتاجه وتغذية أغلبية الأسرة المغربية، الشيء الذي يجعل منه مسارا أساسيا لضمان الأمن الغذائي الوطني وبما أن المياه الإقليمية الوطنية تعتبر بالنسبة للعديد من الدول مخزونا استراتيجيا في تمويل حاجياتها الغذائية وخاصة دول الاتحاد الأروبي وبعض الدول الأسيوية، فإن هذه الأخيرة تسعى جادة إلى وضع كل العراقيل والسبل التي من شأنها أن يعاد منافسة المواطن المغربي في استهلاك السمك.

ومن خلال تحكمنا في هذه المضامين اتفاقيات المبرومة في هذا الشأن وعلى نحو أن يخدم مصالحها وضرب بالمصالح الوطنية في هذا القطاع، ومن مقدر ما تعتبر هذه البواخر والمصانع مصادرا هائلا لرواج العملة الصعبة وبالنسبة للمستثمرين الأجانب فإنها بالنسبة للمغرب تشكل قرصنة حقيقية لماليتنا العامة واستنزاف خطير لخيراتنا البحرية.

وبالنظر إلى ضخامة الحمولة التي تستعملها هذه البواخر حيث تفوق الواحدة منهما حمولة 50 باخرة مغربية وبمعاينتنا لفصول ميزانيتكم الفرعية لم تتم الإجراءات التحفيزية لتشريع المقاولات والاستثمارات البحرية الصغيرة والمتوسطة التي يعاني من شتى أنواعها الاكراهات المالية والمهنية الشيء الذي يدفع بهذه المقاولات إلى إعلان إفلاسها، ومن إجراء المضايقات المالية من لدن مصالح وضرائب وأبناك وعدم كيفية الانتاجية، وقد تسبب ذلك في تشريد وإهلاك العديد من العائلات، في مقابل ذلك تنعم الشركات الأجنبية وبعض الشركات الوطنية الكبرى بشتى

أنواع الامتيازات والتسهيلات مع العلم أن الشركات من أكبر عوامل تحميض مياهنا البحرية وبفعل رمي النفايات وتسريب بعض المياه الإقليمية الوطنية.

وقد سجل المستشارون خللا واضحا لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأروبي الذي عمد إلى تجاهل حقوقنا المشروعة في احترام عدة وحدات الأجنبية العاملة بمياهنا الإقليمية والحمولة وأنواع السمك المسموح باصطيادها، والمصايد التي ينبغي أن يعمل في نطاقها، وكذا مدى احترام الحركة البيولوجية التي لا زالت لم تضع بعد تحديد من حيث المدة والزمن ومما يضع خلية البحث العلمي أمام مسؤوليتنا الجسيمة على جميع المسؤوليات البيولوجية والاقتصادية والأمنية.

لذلك حضرات السادة المستشارين كان على الحكومة الحالية أن تجعل من بين أولوياتها في هذه الميزانية الراهنة ضمان أمن وسلامة أزيد من مليون هكتار مربع من مياهنا الإقليمية بشريط ساحلي يمتد على 3500 كلم ويبقى على الوزارة ضرورة افتتاح مصالحها على المهنيين من خلال غرف الصيد البحري التي يبقى عددها غير كافي وغير مهيكل بطريقة محكمة لدى المدار الجهوي، وهذا يفرض علينا هياكل الوزارة وخاصة المكتب الوطني للصيد البحري، ومكتب استغلال الموانئ، الرفع من مستوى أداءهما على المستوى الإداري وعلى المستوى التجهيزي والمراقبة.

ونحن في فريقنا نبدي تحفظنا التام اتجاه الامكانيات المالية المرصدة لهذه الوزارة وبالتالي نرفض التصويت على الميزانية الفرعية للوزارة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار السيد عبد الإلاه العلمي، غير حاضر الكلمة الآن للمستشار السيد سعيد العربي.

* المستشار السيد سعيد العربي :

بسم الله الرحمان الرحيم

تدخلي سيكون حول التنمية القروية والصيد البحري.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أنتهز مناسبة عرض الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية على مجلسنا الموقر وذلك للمشاركة في هذا الحوار المفتوح حول القطاع الفلاحي ببلادنا منتهزا هذه الفرصة كذلك باسم فريق الحركة الشعبية لأثير بعض القضايا التي تهم على الخصوص جانب صيانة التنمية القروية وفي البداية لابد من الإشارة إلى أن تولي الوزارات مهمة التنمية القروية بما يحمله مفهوم التنمية من عناصر متعددة جعلت كل ما يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كاهل هذه الوزارة وانطلاقا من ذلك فإن وزارة الفلاحة اليوم هي الناطق باسم الحاجيات ومعاناة وتخلف البوادي المغربية، وإذا كنا نؤمن أن الفلاحة هي أساس تنمية سكان البوادي، بل وأساس الاقتصاد الوطني، فإن تراكم مشاكل القطاع الفلاحي من سنة لأخرى ومن مخطط لآخر تنعكس على حياة السكان بالبادية، ونتمنى كذلك في فريق الحركة الشعبية ألا تكون بواعث هذه التسمية مندمجة في إطار الشعارات والاستهلاكات الظرفية والسياسية التي كان العالم القروي في مقدمة المتضررين منها وهذه الإشارة لا تستهدف إجهاض النوايا أو الحكم المسبق فنحن مع كل مجهود حكومي يوجه إلى الفضاء القروي الضعيف والمحتاج والذي يعيش متخلفا على مستوى جميع المجالات هذا التخلف الذي يزداد شمولا وقسوة من سنة لأخرى هذا التخلف وهذا التراجع في التنمية يأتي نتيجة سياسة التعامل معه من خلال إدراج ما يهمه اجتماعيا واقتصاديا في آخر اهتمامات الدولة، رغم التصريحات الرسمية التي تصدر خلال بعض المناسبات والتي تأكد للقرويين أنفسهم أنها للاستهلاك السياسي، وبالتالي أصبحت لا تحرك لديهم ساكنا ولا يعيرونها أدنى اهتمام، فانعدمت ثقتهم بالوعود وفي السياسات وفي المسؤولين. إن سكان البوادي لا ينبغي أن يعيشوا على الهامش، وفي وضعية التهميش، ونتمنى أن ينالوا حقهم في ظل حكومة التغيير والإصلاح.

فسكان البوادي الذين لا زالوا معزولين في الجبال وبعض المناطق هم أحق بالإنقاذ قبل غيرهم، وهنا نتساءل إلى متى سيستمر تجاهل حقوق نصف سكان المغرب؟ وإلى متى نحن نصد وجوهنا عنهم ونصم آذاننا غاضين الطرف على مآسيهم غير مقدرين مستوى تخلفهم معلقين أوضاعهم على محصول السنة الفلاحية؟ وهذا هو المنزلق الذي أدى إلى تكريس تخلف البادية وهو خطأ جسيم يرتكب في حق سكان البادية، وهي ذريعة للتحلل من المسؤولية، إن ربط حالة البوادي بمستوى المواسم الفلاحية هي في الحقيقة ربط بالغيب والظروف المناخية وبالتالي ربط بالاحتمالات والتوقعات الغير المأمونة.

إن حق سكان البوادي لا ينبغي أن يتعلق بحالة المواسم الغير المضمونة، لقد أصبح من الواجب على أية حكومة تتولى المسؤولية الالتزام بمتابعة تنفيذ مخطط قروي يتم إعداده بعد توسيع النقاش فيه والتسليم بأهدافه ويبقى نجاح أو فشل أي حكومة من الحكومات مرهونا بتحقيق مراحل هذه المخطط الاجتماعي منها والاقتصادي في بعد عن التنمية والدعاية حتى لا تبقى بوادينا تنتظر المساعدات الاستثنائية وفتح صناديق الاكتتابات من أجل التضامن مع سكان البوادي في الأوقات الحرجة ثم تناسي كل شيء في انتظار أزمة أخرى.

لقد كنا ننتظر أن يظهر في تدبير الحكومة وهي تضع على ذمة وزارة الفلاحة مهمة تنمية العالم القروي برنامجا تنمويا متكاملا غير مرهون بالجفاف أو جودة المواسم الفلاحية، يكون مبنيا على نظرة ثابتة مهما كانت الظروف، يساهم في التقليص التدريجي من الخصاص في مختلف المجالات وينمي البنيات التحتية، وقد تساءلنا ونحن نستعرض ميزانيات الوزارات حول مصير المشاريع القروية داخل برامجها وشعرنا من خلال ذلك بضعف حقيقي في وسائل التخفيف من هموم وأتعابه والتفكير في استقرار سكانه وبالتالي التخفيف من معاناة العالم القروي.

ويرجوعنا إلى التصريح الحكومي وإلى فلسفة مشروع القانون المالي 1999/1998 حيث كانت إشارات إلى العالم القروي مقرونة بمنطقة الشمال كنا ننتظر أن تأتي ميزانية الوزارة التي لها علاقة بالمحيط القروي بمشاريع اجتماعية واقتصادية تعيد الأمل إلى البقية الباقية من ساكنة العالم القروي لتبقى متشبثة بهذا الفضاء لكن مع الأسف ما توصلنا إليه لا يرقى إلى الحد الأدنى المطلوب، وهذا ما يؤكد أن البوادي المغربية كانت وما زالت وستبقى الضحية لكل اختلالات في التوازنات المالية والاقتصادية فيتكرس تخلفها وتزداد مشاكلها، ولا سيما البوادي المبعثرة في أعماق الأقاليم النائية والأقاليم الجبلية شمالا وجنوبا ووسطا.

وإذا كنا نعتمد على استثمارات الجماعات المحلية القروية فإن جل هذه الجماعات لا زالت لم تتغلب على نفقات التسيير بعيدة كل البعد عن تنفيذ المشاريع المتعلقة بتحسين أحوال سكانها، فهي تعيش على مساعدات الدولة في حين أن الجماعات هي أولا وأخيرا حجر الزاوية في التنمية المحلية هذا في الوقت الذي لم تفلح فيه أية سياسة لاستدراج القطاع الخاص إلى خارج المدارات الحضرية وإنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة على أساس تعامل جبائي ومساعدات خاصة لتشجيع المقاول على دخول البوادي وبالتالي تبقى الجماعات القروية الطريق الوحيد والجانب المسؤول عبر تطوير حياة البادية.

سيدي الرئيس،

إلى أين نسير بالبادية؟ وفي أي اتجاه تخطط لها الأولوية هل للوراء أم للأمام في ظل التنافسية المفروضة علينا من جراء المعاملات الدولية؟ في ظل العولمة والتكنولوجيات وتحول العالم إلى قرية صغيرة ترفض الأمية والتخلف، هذه التنافسية التي ترتكز على ثلاثة مبادئ : توفير الإنتاج، تحسين الجودة، تقليل الكلفة، فهل تستجيب باديتنا لهذه المتطلبات؟

لقد طالما نام القرويون واستيقظوا على نغمات الأماني والوعود، واليوم بعد أن طال الانتظار يتساءلون ويرون حكومة تذهب وحكومة تأتي، انتخابات تجري، وأخرى تنتهي، برامج حكومية تقرأ، وأخرى تهيأ، أشخاص يذهبون وآخرون يتظاهرون، أحزاب تتولى التسيير وأخرى تعارض، لكن الكل يتحرك وأحوال البادية مستقرة، أين شعار تشغيل أبناء البوادي؟ لانتشالهم من الفراغ الذي ينخر عقولهم وهم يتعرضون لتعاطي المخدرات أو ركوب قوارب الموت، أو يتحولون إلى منحرفين داخل أحياء الصفيح على هوامش المدن، فهناك عدة أسئلة تطرح.

سيدي الرئيس،

أينما كانت العناية لدى الوزارة بخصوص المناطق الجبلية والشبه الصحراوية التي تهمشت بالمرة، كيف أصبحت حالة التعليم والتطبيب والتكوين المهني والتأمين ومصادر المياه القارة ونسبته التغطية بالتيار الكهربائي بالبوادي؟ بل وهناك سؤال كبير يتعلق بمدى وجود تفكير جاد في توفير عوامل الاستقرار والعيش الكريم لحوالي 13 مليون نسمة يعيش معظمهم شبه عزلة بدون ماء أو كهرباء أو مسالك للمرور أو مساعدات اجتماعية أو صحية، علينا أن نكون واقعيين ونعلن عن تعبئة وطنية من أجل إعادة الأمل إلى البوادي لأنها مستقبل المغرب وعامل تقدمه أو تأخره.

أستسمح لأقول كلمة حول الصيد البحري باسم فريق الحركة للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر بعض الملاحظات التي يرى فريقي ضرورة الإدلاء بها بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلفة بالصيد البحري.

ونسجل في البداية أن ربط هذا القطاع بوزارة الفلاحة يجعلنا أمام تساؤل عن مكانته الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التعامل معه، هذا في الوقت الذي كنا ننتظر أن تعطى له عناية خاصة ليواصل استقلاله وينال من الدعم المادي والمعنوي ما يجعله أحد الأعمدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تعتبر بلادنا من الدول البحرية لكن ما نخشاه هو مواصلة تهميش هذا القطاع والعمل على تعويمه ليبقى مجالا للانتهازية الداخلية والخارجية ومصدرا للإثراء للبعض في جو من الفوضى والتضارب بالقرارات.

إن المغرب في حاجة إلى تطوير مصادره الاقتصادية ومؤهلاته الطبيعية من أجل استثمارها بكيفية فعالة ومجدية لينعكس ذلك على التنمية والرفع من مستوى عيش أبنائه وهم يدخلون عهدا من العولمة والمنافسة التي تخلق تأثيرات سلبية على الأقطار التي تحسن التعامل مع خيراتها لذلك فإن الكل يجمع على أن قطاع الصيد البحري ببلادنا لا زال دون الأداء المطلوب منه ولم يستكمل شروط الدفع به كعامل تنمية اقتصادية واجتماعية رغم قانون الاستثمارات البحرية لسنة 1973 و1984 والإشارات التي نالتها النشاطات البحرية في إطار التصميم الخماسي 1981-1985 ومخطط المسار وتمديد المياه الإقليمية وإحداث بعض الموانئ بالجنوب وإغراق الصندوق المركزي للضمان داخل عمليات تمويلية لا زالت آثارها قائمة. كل ذلك لم يصاحب مع الأسف الشديد بإرادة وطنية حازمة وواضحة.

إن المفاوضات المتميزة التي جرت بين المغرب والاتحاد الأوربي حول تمديد اتفاقية الصيد البحري والتي كانت مفاوضات عسيرة بين بلادنا وأوربا تحت ضغط اللوبي الصيد البحري وفي مقدمتها اسبانيا تؤكد أهمية المدخرات السمكية المتوفرة للمغرب والتي تجلب أرباحا للأساطيل الأجنبية وهذا ما يجعلنا نتساءل إلى أي حد تخلينا على بناء هذا القطاع، وأدرنا ظهرنا إليه هذا في الوقت الذي أدخل أهميته الاقتصادية والتجارية الأوروبيون والاسبان على الخصوص في معادلات ومواقف سياسية ارتبطت بموضوع تصفية الاستعمار واسترجاع المغرب لحقوقه الترابية أي كعامل أساسي داخل العلاقات المغربية الاسبانية على الخصوص وهذا ما يؤكد قيمة ثرواتنا البحرية في عين الأجانب وتكثيف أطماعهم الشيء الذي لم يشكل لدى بلادنا أدنى حافز على إخراج هذا القطاع من أزمته الخانقة والتوجه به نحو الانطلاق في إطار الأولوية الوطنية.

إننا نتحدث كل سنة عن هذا القطاع وسنعرض مشاكله ونقترح الحلول غير أننا لم نصل بعد إلى الاقتراب من الحسم في أغلب الملفات المفتوحة التي تتطلب الشجاعة والرهان السياسي والقرار الحازم، وهذا ما ننتظره من الحكومة التي عليها أن تغير النظرة إلى هذا القطاع داخل سياستها الاقتصادية المبنية على رهان البديل والإصلاح والإنقاذ.

إن المغرب مدعو إلى تحقيق أمن غذائي لأبنائه وهو يمتلك أكبر مصدر غذائي بحري وبري وربما سياسة الضبابية والترقيع التي تطبع تعاملنا مع البر والبحر تؤدي بنا إلى أوخم العواقب وأسوء النتائج فنحن اليوم نستورد الحبوب وغدا ربما سنستورد السمك.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

لقد حان الوقت لإعادة النظر وبكامل الجدية في تعاملنا مع هذا القطاع الاستراتيجي والموازي لفلاحتنا لانتشاله من أوضاعه وتصحيح النظرة إليه وحمايته وتحصينه من آفاق النهب والقرصنة والتلوث، وإبعاده من المتسلطين عليه تحت ستار الاستثمارات البحرية التي كانت غطاء للحصول على أموال بضمانات الدولة لإنفاقها في مجالات أخرى.

إن هذا القطاع في حاجة إلى مخطط متوسط وطويل المدى يكون مصحوبا بالتدابير الموازية والتقييم المرحلي الدقيق لمعرفة الحصيلة والآفاق. ونقول هذا ونحن نعلم ما يترتب عن العناية بهذا القطاع من حل لمشاكل البلاد في مجال التشغيل، وبالنظر إلى الشريحة الهامة التي تعيش في البحر على امتداد قرابة 3500 كلم على مستوى الصيد الساحلي بالإضافة إلى العاملين بالأساطيل في أعالي البحار.

وهذا جانب لابد من الالتفات إليه في وقت فيه تواجه فيه بلادنا أكبر تحدي أخطر معضلة هي التشغيل، والبحر نعتبره أهم ورش للتشغيل اليد العاملة على مختلف المستويات من بحارة وتقنيين وضباط، كما أن خلق صناعات غذائية تحويلية تلعب دور المورد للعملة الصعبة وتؤدي إلى تطوير المنتوج البحري وما يتحقق الآن قليل بالنسبة لما هو مطلوب من هذا القطاع، قطاع الصيد ببلادنا غير كاف.

وبالمناسبة فإن الأسطول البحري الوطني مدعو إلى الاستعداد لتحمل مسؤوليته بعد انتهاء الاتفاقية بين المغرب والاتحاد الأوربي.

والذي عليه أن يكون في مستوى استثمار الخيرات الوطنية وتعويض الأساطيل الأجنبية وموازاة مع ذلك فالمسؤولين مطالبون بتوفير التجهيزات على مستوى أوراش البناء وإصلاح السفن، وتوسيع مرافق الخزن وقنوات التسويق وتحسين ظروف الاستقبال بهذه الموانئ.

وبالنسبة للصيد الساحلي على الخصوص فإننا نعلق أكبر الآمال على هذا النوع الذي هو مصدر تأمين تزويد الأسواق الوطنية بحاجياتها، وهو جانب يطرح علينا تساؤلات كثيرة منها حول ما وفرنا للصيد الساحلي من حوافز وتشجيعات تدفع به إلى المزيد من المساهمة الاقتصادية والاجتماعية، وهل مكناه فعلا من الوسائل للمساعدة على ازدهاره؟ وتمكينه من تجهيزات عصرية وموانئ صالحة ومساعدة مالية وتخفيضات في تكاليف عوامل الإنتاج لإخراجه من الحالة الراهنة التي تطغى على الأساليب التقليدية العتيقة وضعف الضمانات والتأمينات الاجتماعية للعاملين به، كما ندعو إلى تدعيم فكرة إحداث قرى للصيادين على الشواطئ الوطنية وإنشاء مراكز التخزين بها وتيسير توزيع الإنتاج عبر التراب الوطني وأن غلاف 20 مليون درهم غير كاف لحاجيات هذا القطاع كما أن تحسين قانون الاستثمارات البحرية على ضوء التجربة التي عشناها في مواكبة القانون الحالي يجب أن ينصرف إلى ما ينمي هذا القطاع ويدفع به إلى انطلاقة جديدة بتمويل وطني وأسس صحيحة في إطار من الشفافية والجدية. كما أن البحث العلمي ومراقبة وسائل الصيد المحظورة دوليا ومراعاة أوقات الراحة البيولوجية والتحكم في توجيه الصيادين حسب كميات وأنواع الأسماك والمواسم من شأنها أن تحافظ على المخزون السمكي الوطني وتعمل على تنميته كما أن غرف الصيد البحري تبقى في حاجة إلى المساعدة لتلعب دورها في التأطير والخلق والابتكار وهي مؤسسات فتية علينا أن نسير بها في الاتجاه.

سيدي الرئيس،

إننا نعتبر ميزانية التسيير والتجهيز المرصودة لهذا القطاع تكريسا لتخلفه وتراجعه إلى الوراء وبالتالي عدم تمكينه من الوسائل التي تدفع به إلى الأمام كما أن ما تم تخصيصه لحماية الموارد البحرية والحراسة البحرية والبحث العلمي وكذلك المراقبة والتكوين البحري والإنقاذ تبقى دون الوفاء بحاجيات تطوير هذا القطاع.

وهذا ما يجعلنا أمام رفض تزكية هذه الميزانية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار السيد محمد العربي بوراس.

* المستشار السيد محمد العربي بوراس :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم جبهة القوى الديمقراطية أن أتناول الكلمة في موضوع مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالصيد البحري متمنيا أن تحظى مداخلتي هاته بكامل الاهتمام بما فيه الفائدة لقطاع الصيد البحري ورجاله.

أيها السادة الأفاضل،

من خلال قراءة متأنية لمشروع ميزانية الصيد البحري عن السنة المالية 98-99 يتبين أن التوجه العام لهذه الوزارة سجل تراجعا في الاعتمادات مما يعني أن الطموحات التي يسعى أهل القطاع البحري لتحقيقها على المدى القريب والمتوسط لن تتم بالشكل المطلوب.

إن الغلاف المالي المرصود لهذه الوزارة تقلص وتراجع وليس فيه من الأرقام والمبالغ المالية ما يدفع بهذه الوزارة إلى الأمام كما يرغب في ذلك المهنيون ورجال البحر فمن خلال عملية حسابية بسيطة يظهر أن المبلغ المرصود للسنة المالية 98-99 هو شيء ضعيف جدا إن لم نقل هزيل وشحيح بالمرة.

إننا أيها السادة نعرف من خلال تتبعنا للمخططات الطموحة لوزارة الصيد البحري في عهد حكومة التناوب والتغيير بأن الوزارة وعلى رأسها السيد الوزير الحالي المحترم عازمة على تنفيذ وتحقيق كثير من الأمور التي طالما طالب بها المهنيون ورجال البحر بكل فئاته، والتي اطلعنا عليها من خلال العروض التي استمعنا إليها أو قرأناها وكذا من خلال الأجوبة الصريحة التي استمعنا إليها في الجلسات العمومية لمجلسي المستشارين والنواب.

إنه أيها السادة وكما قلنا سابقا لا يمكن لوزارة الصيد البحري تحقيق سياستها وأهدافها في المجالات المتعددة ومنها المحافظة على الموارد السمكية وتحديث أسطول الصيد البحري وإنعاش الصيد التقليدي وتهيئة أسواق بيع السمك بالجملة وتأطير

وتحسين أحوال رجال البحر، والتكوين البحري والإنعاش الاجتماعي لرجال البحر وغيرها من الأهداف الطموحة التي لنا اليقين التام بأن وزارة الصيد البحري في عهد السيد الوزير الحالي تسعى جادة لتحقيقها.

إن الجميع يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الاستراتيجية الهامة إذ بالإضافة لما له من المساهمات البارزة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فإنه أيضا سلاح سياسي كثيرا ما استعملته بلادنا للموازنة في العلاقات الخارجية، ويكفي الاستشهاد هنا بالاتفاقية الأخيرة والتي نلح على أن تكون فعلا النهائية والأخيرة من هذا النوع مع الاتحاد الأوربي نظرا للحالة الخطيرة التي أصبحت عليها مصايدنا، وإذ كان الجميع يدرك هذه الحقيقة فإنه بالمقابل لم تحظ الوزارة الوصية بما كنا ننتظره من حكومتنا الموقرة علما بأننا ندرك ونقدر الظرفية العسيرة التي تم فيها إعداد القانون المالي الانتقالي.

إننا نجمع على كون قطاع الصيد البحري يعد فعلا رافدا أساسيا للعملة الصعبة ومجالا واسعا للاستثمار والتشغيل وصمام أمان للأمن الغذائي وسلاحا تكتيكيا مستقبليا. كما أننا نفتخر بكون بلادنا قد حباها الله بالشواطئ بشواطئ عريضة في المتوسطي والمحيط تفوق 3500 كلم.

ومع ذلك نتساءل هل الميزانية المخصصة لوزارة الصيد البحري قادرة على تحقيق ما يساعد عمليا على المحافظة على المخزون السمكي وتطوير الصيد المعقلن وإنتعاش وعصرنة الصيد الساحلي والتقليدي وتوسيع مجالات التخصص والتكوين البحري وتوفير الحماية والمراقبة والحراسة اللازمة وتقديم المساعدة والدعم المالي والتكنولوجي للمهنيين.

إننا أيها السادة أمام وزارة فريدة ومتميزة عن باقي الوزارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فهي مصدر إنعاش واستثمار وتشغيل وترويج تجاري وأمن غذائي وهو ما كان على حكومتنا الموقرة مراعاته عند إعداد الميزانية الحالية. فالميزانية كما قلنا سابقا شحيحة وهذا ما سيجعل الوزارة تعاني الكثير لتحقيق بعض ما يطالب به المهنيون ورجال البحر علما بأن لوزارة الصيد البحري مصادر وموارد مالية لو تم تحويلها لفائدة صندوقها لكان ذلك أكثر إيجابية ومردودية على قطاع الصيد البحري وأهله.

إننا أيها السادة نبارك المجهودات التي تبذلها الوزارة المنتدبة المكلفة بالصيد البحري للرفع من مستوى ومردودية قطاع الصيد البحري كما أننا ننوه بشكل خاص بالمبادرات الإيجابية التي أظهرها السيد الوزير الصيد البحري وخاصة فيما يخص حماية الثروات السمكية وترشيد استغلالها وجعل المصايد المغربية مستقبلا خاصة بالصيادين المغاربة، كما نقف هنا للتذكير بالمقترح الإيجابي الذي تقدم به السيد الوزير المحترم لتغيير وجه الوزارة المتعلق باستبدال اسم الوزارة وجعلها تحمل إسم وزارة البحر.

وبالمناسبة أفتح قوسين لأذكر بالمطالب التي تلقى رجال البحر وعودا رسمية بشأنها، ومنها الإصلاحات والتوزيعات التي كان من المقرر أن تشمل بعض موانئ الشمال وفي مقدمتها ميناء السعيدية، الجبهة المضيق، والقصر الصغير وأصيلا والعرائش وكذا قضية القرى البحرية النموذجية والمسائل ذات الطابع الاجتماعي والضمان البحري والضمان الاجتماعي ومراكز الإغاثة والاسعافات الطبية إضافة لموضوع الأحواض الجافة وإصلاح السفن، إنما نجدد الآن المطالبة به يدخل أصلا ضمن الانشغالات الأولى للحكومة والمتعلقة بالإهتمام بالعالم القروي وما يحيط به خاصة الموانئ والمراسي بشمال المملكة.

لقد كان بودنا أن نسرد المشاكل التي تواجه القطاع، قطاع الصيد البحري مع ذكر مقترحات حلولها غير أننا لا نرى الآن الحاجة لذلك ما دامت حصة الوزارة من الميزانية العامة لسنة 1998-1999 غير قادرة على تحقيقها وهذا يعفينا في هذه المداخلة بالطبع من إعادة ذكرها، علما بأنها مسطرة في الملفات المطلبية التي توجد حاليا بالوزارة.

وحتى نكون في مستوى الظرفية المالية التي تجتازها بلادنا فإننا سنتجاوب مع المشروع المالي الحالي آملين أن يتضمن المشروع المالي المقبل كل الطموحات والرغبات التي نرى في تنفيذها تحقيق التنمية الكاملة والمستديمة لقطاع الصيد البحري ورجالاته والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد علي بوقدير فليتفضل.

* المستشار السيد علي بوقدير :

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمون،

لي عظيم الشرف بأن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في إطار مناقشة مشروع ميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات بعد إحداثها، وإني لسعيد بذلك، لأني ابن البادية وبحكم فئات الصناع التقليديين الذين أمثلهم انفعالا مع هذا القطاع بشكل مباشر، وأريد أن أقول بكل صراحة أن بوادر التغيير في التعامل محليا وإقليميا ووطنيا مع رجال المياه والغابات قد بدأنا نلمسها من خلال الأصداء التي نتوصل بها من مختلف جهات المملكة، رغم أن إحداث الوزارة المكلفة بالمياه والغابات لم تمر عليها إلا بضعة أشهر.

وبالرجوع للميزانية المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 98-99، يتضح أنها لا ترقى إلى ما للغابة من أهمية بالغة داخل استراتيجية التنمية وبرامج العمل لدى جميع الدول على الصعيد العالمي، والذي زاد الاهتمام به كثيرا لما له من عوامل قد تؤثر سلبا وإيجابيا على المحيط البيئي، وبالنظر إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي تهمنا بشكل مباشر، فإن معظم أراضيها تتأثر بالمناخ الجاف أو الشبه الجاف، والذي ستتميز قساوته التقلبات الموسمية للتساقطات المطرية مما يساعد على المد الصحراوي وقد تبث علميا أن التخفيف من حد هذه العوامل يمر حتما عبر الغطاء الغابوي، وهذا أعطى له تأثيرا إيجابي كذلك على مواردنا المائية وحماية التربة من الانجراف المحافظة على التجهيزات الاقتصادية، والمنشآت المائية كالسدود من توحيد، هذا إضافة إلى كون الغابة تكتسي أهمية قصوى والدراسة تشير إلى أنه يوميا ينقرض أكثر من نوع من النباتات وهو ما ينعكس بالخصوص سلبي على الثروات الحيوانية المترابط به.

ولعل اختلال المكونات التي تتحكم في التوازن البيئي هو ما دفع منظمة الأمم المتحدة لعقد قمة الأرض في يونيو 92، وقد أكدت من بين ما أكدت عليه أن العالم واحدا وأن المنظمة لا تعترف بالحدود السياسية كلما تعترف به هو أن المحيط البيئي للإنسان يجب أن يحظى بالأولوية ضمن سياسة التنمية داخل جميع أقطار العالم حفاظا على الأجيال الحاضرة والقادمة، وهذا لن يتأتى كما جاء في مذكرة برنامج عملها إلا بإقامة تنمية مستديمة تعنى بجميع مكونات المحيط البيئي للإنسان، والمغرب وفيا للالتزاماته الدولية وقد كان من بين المتحمسين لهذه القرارات ويتضح ذلك من خلال التوجيهات الملكية السامية والعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة لهذا القطاع، ومن خلال برنامج الطموح الوارد في التصريح الحكومي وبوضوح أكثر من خلال خلق وزارة مختصة لتلبية شؤون قطاع المياه والغابات والتصريح الحكومي كما أشرت كرس إرادة سياسة التنمية المستديمة وبالسياسة الشمولية للنهوض بالعالم القروي بغية المحافظة على المواد الغذائية والتنمية، ويبقى دور الدولة حاسما وضروريا للاستثمار في هذا القطاع نظرا لصعوبة الاستثمار للقطاع الخاص بالنظر إلى هاجس الربح السريع وبأقل تكلفة، بالنسبة للمقارنة مع البعد الزمني للاستثمار في القطاع الغابوي.

سيدي الرئيس،

قبل أن أختم تدخلي هذا أرى لازما علي وبكل صدق وأمانة أن أقول رغم ضعف ميزانية التي هي على كل حال ميزانية انتقالية داخل مشروع قانون مالي انتقالي لكون أن الوزارة حديثة العهد وفي حاجة إلى وحدة لوضع هيكلها وتنظيماتها الضرورية والظروف الصعبة التي تسلمت فيها حكومة التناوب مهامها، ومن جهتي بالرغم من هذا أو ذاك كما أشرت سالفا لقد أصبح المواطن الساكن والمجاور للغابة يحس بنوع من الإطمئنان وفي نفس الوقت يشعر بمسؤولية المحافظة على التراث الغابوي وهذه من حسنات حكومة التناوب التي أرادها صاحب الجلالة نصره الله وهذه من الثقة المتبادلة بين المواطنين والمسؤولين.

وبقيت النقطة الأخيرة أريد أن أختم تدخلي هذا وهي نسبة المأوية 20% في الحصيلة التي تستفيذ منها الجماعات المحلية المعنية بالاستغلال وقطع أشجار الغابات التي داخل في المجال الترابي والتي هي مخصصة في الواقع لإعادة التشجير وفتح المسالك الجديدة للعالم القروي، ومع ذلك لا نعلم كيف يتم التصريف في تلك النسبة، كما أن هناك المقاولون لا يحترمون دفتر التحملات وبالرخصة الواحدة يستغلون قطع الغابات المجاورة، وهذا ما يجب وضع حد لهم من أثار التغيير المنشود.

هذه إذن سيدي الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارون بعض انشغالاتنا في الحركة الوطنية الشعبية والتي نعيرها اهتمام خاص لكون قطاع المياه والغابات جزءا من العالم القروي يدافع ويدافع مع تهييء المضمون الشمولي والتقة في المستقبل تحتم علينا التصويت لصالح مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات، وفقنا الله لما فيه خير لهذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لرمز الوطن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، وشكرا لكم على إصغاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد البطاح، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد البطاح :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي والعمل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلفة بالصيد البحري، وهي فرصة سانحة لنا اليوم لعرض تصوراتنا وتوجهاتنا إزاء قطاع نعتبره أساسيا واستراتيجيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن معالجة هذا القطاع ينطلق أولا من استحضار اتفاقية الصيد البحري المبرمة مع الاتحاد الأوربي وطبيعة المفاوضات التي أجريت بشأنها، حيث كان كل طرف يسعى إلى انتزاع ما يضمن مصالحه الحيوية في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، ومن المعلوم أنه لم يعد يفصلنا عن نهاية الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوربي وبلادنا إلا سنة واحدة مما يفرض علينا القيام بعملية تقييم شاملة لفحوى هذه الاتفاقية، وللنتائج المترتبة عنها مما يتبادر إلى الذهن هو أن هذه الوضعية لا يمكن أن تستمر في الاستنزاف الممنهج الذي تتعرض له سواحلها ومياهنا الإقليمية من جراء النهب المتواصل للأساطيل الأجنبية وخاصة الاسبانية منها.

هذا في اللحظة التي أضحت فيها الثروة السمكية عنصرا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية الوطنية وثروة غذائية لا يمكن التفريط فيها، ولقد أصبحت بلادنا على وعي كامل بأهمية الحفاظ على هذه الثروات خاصة وأن الاتفاقية المبرمة بين بلادنا والاتحاد الأوربي والتي توشك على الانتهاء قد أبانت عن أنها لا تقتصر فقط على استنزاف مدخراتنا من الثروات البحرية ولكنها تتناقض بالأساس مع حجم الاستثمارات والمجهودات التي بذلتها في سبيل النهوض بقطاع الصيد البحري في بلادنا، التي أصبحت تعاني من منافسة ومزاحمة شديدة من قبل الأساطيل الأجنبية، حيث اشتكى العاملون في هذا القطاع من اقتصاد بعض الأصناف من الأسماك، وكذا التقلص الملحوظ للرخويات ولسمك السردين نتيجة للمنافسة التي تتعرض إليها مصايدنا البحرية، ولا ينبغي أن يفهم موقفنا هذا على أنه موقف عدائي ضد إسبانيا وبعض الأطراف الأوربية، ولكن موقف نابع من حرصنا على تثبيث سيادتنا على جعل بلادنا تتبوأ مكانة مرموقة في مجال الصيد البحري والصناعات المرتبطة به خاصة وأن بلادنا لها من المؤهلات ما يجعلنا نطلع بدور هام في توفير الغذاء وفي ترويج منتوج بدون أية وساطة أوربية أو غيرها.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى استعداد الحكومة الحالية من خلال وضع برامج ومشاريع تجعلها تتحكم في مواردنا البحرية مما يتطلب ذلك من عملية إسراع بتأهيل أدوات الانتاج من موانئ ومرافق وبنيات الاستقبال ومحطات التبريد وغيرها من المنشآت الضرورية للنهوض بهذا القطاع، وكل ذلك يجب أن يوازيه إرادة سياسية ومنظور عقلاني استراتيجي شامل يكسبنا الثقة في النفس ويدعم استقلالنا في ميدان استغلال واستمرار ثرواتنا البحرية.

السيد الرئيس،

لقد كان للحكومة السابقة برنامج واسع يتوخى النهوض بهذا القطاع بالنظر إلى أهميته الاقتصادية، وفي هذا الاتجاه فقد سعت إلى برمجة وتشييد مجموعة من القروض الخاصة بالصيد على سواحل المملكة شمالا وغربا ولقد شرعت حكومتنا الحالية فعلا في بعضها كما كانت تهدف إلى إنعاش الصيد الساحلي وكذا التقليدي وذلك بفتح مجال للاستمرار فيه حتى يغدو قادرا على المنافسة، كما برمجت العديد من الموانئ وخاصة بجنوب المملكة في أفق تحضير بلادنا للتحكم في تراوثا البحرية وجعلها قطبا محوريا في ميدان إنتاج وتسويق الأسماك.

إلا أننا نعتقد ما رصدته الميزانية المخصصة للوزارة المكلفة بالصيد البحري يبقى دون حجم الطموحات والأماني التي كان يتطلعها المنتجين والفاعلين في هذا القطاع وبالتالي فإن هذه الميزانية ستغدو عاجزة على مسايرة البرامج والأهداف التي رسمت لتطوير منتوجاتنا السمكية، ولذلك سنرفض هذه الميزانية. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه العلمي. إذن أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد الجوهري.

* المستشار السيد أحمد الجوهري :

بسم الله، الحمد لله

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارون،

يشرفني لأول مرة نطلع للغرفة البرلمانية وهي غرفة المستشارين لأول مرة تسجل إسمنا كلنا في هذا الغرفة الثانية الذي كانت من صنع صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، لأول مرة سنكون احنا هما المسجلين ويسجل علينا التاريخ بأننا احنا هما الذين سبقوا لتسجيل أسمائهم في هذه الغرفة الثانية.

وبهذه المناسبة نطلب من المستشارين أينما كانوا في القاعة أو خارج القاعة أن يقفوا وقفة تقديرية وتصفيق لعاهلنا المفدى الذي شرفنا بهذه الغرفة، ونبدأ التحية والتصفيقة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

تدخلي كان تدخلا في البداية في الميدان الفلاحي، ولكن كان فاتني الوقت وأصبحت اليوم الآن أتدخل في الصيد البحري، هذا الصيد البحري اللي هو أصبح قطاع الصيد اللي ما شي من الاختصاص ديالي ولكن غادي ندخل فيه كيف ما كان الحال لأن مفروض عليا باش غادي ندخل فيه وإلى سمحتي السيد الرئيس من هنا غادي ندخل للفلاحة لأنها هاذ الوزارة ديال الصيد البحري والمياه والغابات والفلاحة شي كيربط شي.

الصيد البحري هي ثروة ثمنية خصنا نحتافظو عليها لأنها واحد الثروة اللي هي ثروة ثمنية والآن تايتسابقوا عليها جميع الدول على هذا الثروة، وهذا الثروة كايخصها واحد الحراسة حراسة مشددة وكيخص المراقبة المشددة والمختبرات والتجهيزات لاحتفاظ على هذا الثروة لأن هذا الثروة ثمنية وكانت ثروة هي المعيش للشعب المغربي.

ومن هنا غادي نتحول إلى سمحتي السيد الرئيس باش ندخل في القطاع الفلاحي إذا كان ممكن، لما درسنا ميزانيات القطاع ميزانية وزارة الفلاحة ودرسنا ميزانية وزارة الصيد البحري والمياه والغابات لأن هذه الميزانية فالحقيقة هي ميزانية لا تسد الحاجية اللي كتخص هذا الوزارة، ولكن كيما كان الحال بالقليل كيتحقق الكثير، حنا مع حكومة التناوب، إذن هذه الحكومة ديال التناوب اختارها صاحب الجلالة وأحنا جنود صاحب الجلالة كيفما كان الحال احنا غادي نصوتوا لصالح الحكومة ديال التناوب.

فيما يخص قطاع وزارة الفلاحة فيما يخص ميزانية التجهيز كانت ميزانية قليلة جدا، وهذه الميزانية هي من التجهيز وهذا الوزارة ديال الفلاحة هي العمود الفقري لأن أربعة ديال الوزارات هذا الوزارات تتفرع على أربعة ديال الاتجاهات، كاين وزارة الفلاحة فيها التجهيز فيها التسيير فيها الصيد البحري وفيها المياه والغابات، أو كانشوفو هذا الميزانية كيفما كان الحال هذا الميزانية غادي نصوتوا لصالحها، احنا كانطلبوا من السادة الوزراء والحكومة ككل السنة المقبلة إن شاء الله غادي تخصص لهذا الوزارة واحد الميزانية اللي غادي تسد الحاجيات ديالها، لأن احنا مقبلون عن 2008 أو لا 2010 غادي يكون يتحرر السوق العالمي، ماهو المصير الفلاحة في بلادنا؟ ما هو ما غادي نحققوه فهذا السنين فهذا العشر السنوات؟ لأن الأوربيين هما تايتجهوا بالأنظار ديالهم إلى هذا البلاد لغرق المنتوجات الفلاحية، وهذا المنتوجات الفلاحية غادي انعكس على بلادنا، وهذا المنتوج الفلاحي اللي هما كايتقام عليهم بواحد الثمن ضشيل ولكن كيربحوا الكثير، مع أن احنايا كايتقام علينا المنتوج الفلاحي بواحد الثمن كلير وكايتباع بواحد الثمن قليل.

الآن ماهو التفكير الحكومي؟ اللي تانطالبوا التفكير الحكومي لأن هذا العشر سنوات اللي بقات وهو خاص الترشيد والدعم باش نحققوا الانتاج باش نافسوا الأوربيين، راه إلى ما نافسناش الأوربيين إمكن غادي يغزونا بالمنتوج ديالهم وغادي نكونوا عرضة للأوربيين، وشكراً للجميع والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد العسولي.

* المستشار السيد العسولي عبد الله :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

التدخل ديالنا في الفريق الكونفدرالي كايتعلق بالمناقشة ديال الميزانية ديال الوزارة الفلاحة والمياه والغابات والصيد البحري.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

ما من حكومة تربعت على كرسي التسيير إلا وعزفت على إيقاع العالم القروي وتنمية وصيانة أحوال الفلاح وأوهمه، لكن معزوفة العام زين نكول هذا السنة إن شاء الله غا تنشهي في ظل هذا الحكومة الحالية، لقد استهلكت هذه الصنفونية كل الإمكانيات ديالها وأصبح الجميع يعرف الخلفيات ديالها الرامية إلى الإبقاء على هذا المحيط كهامش انتخابي، أي سر مغازلة العالم القروي، هذا المحيط هو هامش اللي نتمناو ما غاديش يبقا هذا الهامش، إن الأرقام التي وردت في مشروع التقرير المالي رغم ما يمكن أن نحيطه بها من شك لتؤكد حجم المصاعب التي تخنق أنفاس قطاع مجالي معول عليه في اقتصاد البلاد، ويشكل مرتكزا من ركائزه الأساسية تكاد أن تأتي على ساكنة العالم القروي، هناك الفقر الظاهرة ديال الفقر تعلو نسبة ديال البوادي

وكذا الحواضر، خدمات الدولة لصالح القرويين جد ضعيفة، تعلق الأمر بالتعليم أو بالصحة أو تعلق الأمر بالطرق والمواصلات والسكن والماء الصالح للشرب والتمدرس، ولن نتحدث عن الأمية التي تفاقمت وتفاقمت، الكثير من المصاعب يعيشها العالم القروي إن لم أقل المصائب أي المصائب الإضافية إلى ما سبق والمجال ضيق لسردها، لكن ومع ذلك سوف نشير انتباه إلى بعضها، تعرف الجمعيات والتعاونيات الفلاحية والشركات التابعة للدولة والخاصة تلاعبات تضعف وترهق كاهل الفلاح المنتج، هذه التلاعبات تطال حتى المستهلك مثل ما يقع بخصوص الحليب وزيوار الشمس وقصب السكر والشمندر والأرز في الإنتاج والتسويق.

ثانيا، تعيش أراضي الجموع كذلك مشاكل متنوعة إضافية شيطية، بسبب غياب قوانين منظمة لمزاولة الأنشطة بها، هذه المشاكل التي يعجز القضاء على حلها، فتحال ملفاتها على وزارة الداخلية منها مسألة الإرث والتحفيظ وأنواع أخرى أي ما يمكن الإشارة بإيالو هو أن نسبة ديال الفلاحين اللي باقيين كايمتالكو الأرض في العالم القروي هي 20%، فالوقت اللي كانت النسبة ديال المستفيدين من الأرض هي 80% معنا هذا جاء البيع ديال الأرض في إطار الإراثة اللي صبحو الناس جلهم ما بقاوش كايمتالكوا الأرض باش يقوموا بالعمل ديالهم في المسألة ديال الإرث بالدرجة الأولى.

تشكل كذلك المكاتب الفلاحية للاستثمار الفلاحي وشركتي «صوديا» و«سوجيطا» مراتع لسوء التدبير والتسيير، وستجد الحكومة نفسها أمام ملفات قاتلة إذا أصبح التعبير لتفويتات الأراضي هي من العروش والتي تمت خارج قانون الخوصصة مست ضيعات تم تهريبها وأخرى تم احتلالها من طرف بعض المحظوظين بدون موجب قانون مثال الضيعات ديال بركان وما أكثر الضيعات على المراكز الفلاحية بدون موجب قانون، ناهيكم عن المراكز الفلاحية بالتجهيزات ديالها سراء باعوا التجهيزات الفلاحية بالعديد ديال المراكز الفلاحية باعوها بأثمنة فالجيوب ديالهم، وكاين مراكز فلاحية اللي الآن تخربت، أي أصبحت تحولت إلى أطلال من هنا فين كايتجلى دور الوزارة اللي خاص تقوم بواحد الجرد إحصائي لكل بنايات وكل المؤسسات وكل التجهيزات اللي تم البيع ديالها بطريقة ديال التفليس.

رابعا، بعد أن تخلت الدولة عن معالجة الأمراض في مجالي الزراعة وتربية المواشي، وجد الفلاح نفسه أمام سوق شرسة تتلاعب بموارد الأسمدة والمبيدات وفي غياب تام للمراقبة الصارمة للحكومة تعلق الأمر بالجودة أو الأثمان، أما عن القرض الفلاحي فهو الحديث ديال الساعة فالعالم القروي، ما يطالبه الفلاح هو المراجعة ديال الديون المتراكمة عليه من جراء الجفاف، ما يطالب به الفلاح هو الإعفاء من الضرائب المتراكمة، وفتح قروض أخرى للفلاح لضمان الاستقرار ديالو من جديد في العالم القروي، ما أكثر الناس الفلاحة اللي هاجروا البيوت ديالهم وأصبحوا الآن كيعيشوا في الغابات معزولين، لماذا؟ لأنهم يطاردون يوميا من طرف مسؤولين عن الصندوق ديال القرض الفلاحي، وما أكثر المتعلمين من الأباء اللي بقات الملفات ديالهم على الرفوف بالملايير، ولكن المطاردة ديالهم خص حتا هما تنالهم.

لهذا مشاكل كذلك في القرض الفلاحي خاص المراجعة الجذرية لهذا الصندوق اللي هو دعم الفلاح اللي خص كذلك الدولة تفكر اللي كلما تصاب بهذا النكبة إلا والدولة خاص تراجع عليه هذا الجانب ديال القروض وتحد كذلك الفائدة والدعم ديالو في كل مرحلة من المراحل.

إذن خامسا، هناك عمال كذلك زراعيون فالضيعات العامة والخاصة غير مصرح بهم في الضمان الاجتماعي، ولا يسمح لهم بانتخاب مندوبيهم يستوي في ذلك القطاع العام والخاص وتحرم الطبقة العاملة في هذا من حقوقهم المشروعة كانا لا زلنا في زمن العبودية والرق.

هناك عمال زراعيون منخرطون في الضمان الاجتماعي ولا يتقاضون التعويضات العائلية، بما في ذلك العاملون في القطاع العام.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

أما فيما يخص الصيد البحري، ونظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، نؤكد من أعلى هذا المنبر بحماية الثروة السمكية مع نهج سياسة المقايضة مع الأساطيل الأجنبية في استغلالها للسمك وعلاقتها بصادراتنا الفلاحية وما تتعرض له من مضايقات خصوصا في السوق الأوربية مطالبين بدعم هذا القطاع وإعادة هيكلته والاعتناء بعماله ومؤطفيه، والعمل كذلك باستعجال على فتح معامل التصبير المغلقة إنقاذا لآلاف العائلات المشردة، وخدمة كذلك للاقتصاد الوطني.

كما نطالب من الحكومة بالسهر على حماية مياهنا البحرية من التلوث حيث تحولت إلى مجمعات للنفايات في غياب مراقبة صارمة.

كما نؤكد للسيد الوزير على ضرورة المحافظة على رصيدنا الغابوي وتطويره وتوسيعه نظرا لأهميته الغالية والعلاقات ديال الغابة بالبيئة وبالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

في غياب تشريعات وقوانين ومراقبة حكومية حول ظاهرة الثلوث في مياه الأنهار والانعكاسات ديالها السلبية على حياة المواطن، ما جرى بسيدي قاسم والكارثة التي أودت بحياة شبان أبرياء، وكذا بواد أم الربيع وما يقع في واد سبو، نطالب بفتح حوار جدي في هذا الصدد مع النقابات الأكثر تمثيلية التابعة لوزارة الفلاحة لوضعكم في الإطار العام ديال العديد من القضايا والمشاكل ديال القطاع الفلاحي، بهدف تحسين أوضاع العاملين بالقطاع المادية والمعنوية وإعطاءكم كذلك صورة منقولة عن العالم القروي بالواضح لا بالتغني أو بالمرموز كما ينطق البعض، نظرا لدور العنصر البشري في أي تنمية.

وختاما نحن متيقنون من مقدرة السيد وزير الفلاحة وكذا من الحكومة أي وزير الفلاحة باعتباره ابن البيئة الفلاحية ويعرف جيدا وعن كتب معاناة سكان العالم القروي، وخصوصا منهم ذلك الفلاح أي الفلاحة اللي خصها إيتعطاها الاهتمام، التي تعتبر من الركائز الأساسية في التنمية والدفع بالرواج الاقتصادي.

وختاما سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

ومع ذلك فإن بالرغم من هذا المشاكل المتعددة والتي صردنا منها القليل فأملنا كبير داخل منظمتنا العزيزة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حكومة التغيير، فإننا مع الميزانية خدمة للمصلحة العامة ودعما للمرحلة التي تعرفها بلادنا. وشكراً السيد الرئيس، وشكراً السيد الوزير. وشكراً لإخواني المستشارين. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد عبد الإلاه العلمي.

* المستشار السيد عبد الإلاه العلمي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

بمناسبة مناقشة المشروع المالي 99/98، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة القطاعات التالية : الصيدَ البحري، السياحة، والصناعة التقليدية.

الصيد البحري، تزخر محيطات المغرب بثروات سمكية هائلة ومتنوعة لها دور حيوي وفعال في إنماء الاقتصاد الوطني فقطاع الصيد البحري قطاع منتج ومشغل ومصدر وهذا يعد مكسبا حيويا لاقتصاد البلاد، غير أن هذا القطاع لا يخلو من المشاكل والمعوقات التي تحول دون إنماءه وتطوره، ويأتي على رأسها غياب استراتيجية محكمة لضبط استغلال المصايد مما يفرز اضرابات إيكولوجية على مستوى عدد كبير من مصايد المملكة، وهذا يؤثر سلبا على الانتاج الوطني من الأسماك، وبالتالي يؤثر على مكانة المغرب في مجال الصيد البحري، ويسبب عجزا في سد الحاجيات المحلية والخارجية من الأسماك هذا إضافة إلى تأثير عوامل طبيعية على مردودية هذا القطاع، والتي تتجلى في تغيير النظام البيئوي والبحري حيث يعرف إنتاج المصايد السطحية فترة من الوفرة المكثفة فتعرف الانتاجية ارتفاعا أقصى ثم تأتي فترة الوفرة الضعيفة التي تتدهور فيها الانتاجية فتنزل إلى الحد الأدنى، وهذا التأرجح في الانتاجية له انعكاسات سلبية على هذا القطاع، مما يستوجب اتخاذ اجراءات فعالة واستثنائية لمواجهة الوضع.

إن قطاع الصيد البحري أصبح اليوم يطرح بشكل ملح ضرورة تصحيح مساره، وإيجاد ضوابط جذرية لمواطن الخلل والاضطراب التي تعترضه، وهذا يبقى رهين بخلق تدابير محكمة ومعقلنة تضبط تسيير هذا القطاع وتسمو به إلى المستوى المتوخى منه في خدمة الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على :

ضبط وتقليل استغلال المصايد وإعادة النظر في القوانين المنظمة للصيد حتى تصبح أكثر توافقا مع متطلبات القطاع.

إصلاح وصيانة بواخر الصيد المتقادمة وتمويلها بالمعدات اللازمة.

المحافظة على مخزون الثروات السمكية والعمل على تكثيفها، وذلك باتخاذ قرارات فعلية تمنع صيد بعض أنواع الأسماك حفاظا على الأصناف البحرية أو بسبب وجودها في فترة التوالد.

تدعيم أنشطة غرف الصيد البحري ولجن الصيد الإقليمية لتساهم بدورها في تحسين مردودية القطاع.

تعزيز البحث العلمي المتعلق بمواد البحر وتطوير تقنياته في مجال البحث والتحليل حتى يلبي حاجيات القطاع.

إحداث بنك متخصص في القروض المرتبطة بالاستثمار البحري.

توسيع الاستهلاك الداخلي من خلال إقامة تجهيزات التبريد، والتسويق اللازمة لاستقبال وتخزين المنتوج الطري والمحافظة على جودته وعرضه للمستهلك في أحسن الظروف.

المحافظة على خيراتنا البحرية، وحمايتها من النهب الذي تتعرض له خاصة من طرف الأساطيل الأجنبية التي تتوفر على تقنيات حديثة في هذا المجال، كما هو الشأن بالنسبة للبواخر الإسبانية، وفي هذا الإطار لابد من إعادة النظر في العديد من الجوانب التي تنظمها اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي حتى تستفيد بلادنا من المزايا التي جاءت بها الاتفاقية أو المفروض أن تقود مقتضياتها بما في ذلك تطوير الصيد البحري حتى يصبح قطبا رئيسيا من أقطاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك الشأن بالنسبة لتكوين الأطر والبحث العلمي والتكنولوجي دون إغفال قضية مغربة الأطر بقطاع الصيد بأعالي البحار، وكذا إلزام الأساطيل البحرية على تفريغ شحناتها بالمواد المغربي وكذا مكافحة تهريب السمك المغربي الذي يباع في السوق السوداء بأعالي البحار دون الخضوع لأية مراقبة.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون الإشارة إلى ضرورة مراجعة المقاييس المعتمدة في منح رخص الصيد في أعالي البحار، هذه الرخص التي استغلها بعض المحظوظين للإثراء الغير المشروع على حساب تنمية القطاع.

السيد الرئيس،

إذا كان الصيد الساحلي يلعب دوراً أساسيا في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا بالنظر للإمكانيات الهائلة التي يتيحها على مستوى التغذية وتشغيل اليد العاملة والتصنيع، وتوفير العملة الصعبة فإن المشاكل المزمنة التي يعاني منها والأزمة العميقة التي يعرفها على مستوى البنيات الانتاجية والتسويقية الضعيفة والمتجاوزة، بالإضافة إلى قلة الوسائل المالية التي يتوفر عليها في غياب المساعدات المطلوب أن تمنح لهذا القطاع الاستراتيجي مما جعلت هذا القطاع يبقى بعيدا عن تحقيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به على الوجه المطلوب لصالح الشعب المغربي، الأمر الذي يقتضي وضع استراتيجية جديدة مبنية على الأسس التالية :

التشجيع على إحداث تعاونيات للصيد الساحلي وتدعيمها حتى تلعب الدور المنوط بها في مجال التأطير والدفاع عن متطلبات القطاع.

إقامة قرى بحرية على السواحل المغربية مزودة بموانئ ملائمة وتجهيزها بالتجهيزات التقنية اللازمة.

التشجيع على شراء واستعمال بواخر ذات تكنولوجية جد متطورة تبني الميكانيزمات التمويلية والتفضيلية تجديد أسطول الصيد الساحلي حتى يصبح في مستوى المواصفات الدولية من حيث الشروط التقنية والصحية اللازمة.

وضع آليات لتمويل الانتاج في الصيد الساحلي بمعدلات تشجيعية كما هو الشأن بالنسبة للقطاع الفلاحي، وحتى يساهم قطاع الصيد البحري مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني والرفع من القيمة للصناعة التحويلية فإن الضرورة تقتضي العناية بالصناعة السمكية بهدف استغلال خيراتنا البحرية الاستغلال الكامل، وتصدير الفائض من الأسماك إلى الخارج بعد تحويله إلى صناعة قابلة للتداول في الأسواق العالمية بالنظر لجودة السمك المغربي كمادة أساسية في التغذية في الوقت الذي نجد فيه أن مشكل الأمن الغذائي أصبح يفرض نفسه في العلاقات الدولية المعاصرة.

إن جعل قطاع الصيد البحري يساهم في ربح رهان المستقبل ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد المطبوع بالعولمة والمنافسة الشرسة، يقتضي النظر إلى هذا القطاع بمنظور شمولي كرافد لروافد الاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال وضع حد للاستنزاف الذي تتعرض له خيراتنا السمكية من قبل الأساطيل الأجنبية، التي تستغل اتفاقية الصيد البحري لنهب خيراتنا الأمر الذي يقتضي عدم تجديد الاتفاقيات الحالية مع مختلف الدول، وخصوصا الاتحاد الأوربي لإعطاء الفرصة للفاعلين الاقتصاديين المغاربة للاستفادة من هذا القطاع واستغلاله لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها البلاد.

بالنسبة لقطاع السياحة، بخصوص قطاع السياحة الذي يعتبر إحدى الروافد التي ركزت عليها بلادنا لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بجلب العملة الصعبة وتشغيل اليد العاملة المغربية غير أن تراكم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي جعلت الأهداف المنوطة به تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى المؤهلات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا بالمقارنة مع بعض البلدان المجاورة مما جعل هذا الجمود ينعكس سلبا على اقتصادنا الوطني ووضعنا الاقتصادي والاجتماعي نتيجة مشاكل مزمنة ومتعددة، بما في ذلك انعدام الدعاية لصالح المنتوج السياحي المغربي وما تفرضه من تحديات المنافسة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد في الوقت الذي تشن فيه بعض وسائل الإعلام الإسبانية خصوصا في بداية الموسم السياحي الحالي حملة دعائية مسمومة ضد السياحة المغربية، علاوة على مشكل وكالات الأسفار الأجنبية التي تتعاقد مع الوزارات المتواجدة بالمدن السياحية خصوصا فاس مراكش أكادير الصويرة ورزازات الدار البيضاء حيث تفرض أتاوات أو رشاوي تقدر بالملايين لإرسال عدد محدد من السياح في السنة وترتفع السومة حسب الجنسية، أضف إلى ذلك عمولة المرشد الذي يجبر أصحاب البازارات على دفع عمولة تقدر بـ 30% من ثمن البيع.

السيد الرئيس،

على الرغم من الدور الاقتصادي والاجتماعي المنتظر من السياحة الداخلية فإنها لا زالت لم تجد بعد طريقها الصحيح بالنظر إلى الأسعار المرتفعة، ورداءة الخدمات السياحية مع العلم أن إنعاش السياحة الخارجية يمر حتما عبر تطور السياحة الداخلية، وتتبلور السياسة السياحية في العناصر الآتية :

تشجيع الاستثمارات السياحية وترشيدها وتوسيعها على ضوء خريطة سياحية تساعد على استغلال الامكانيات الوطنية، وتوزيع النشاطات السياحية في اتجاه يقوي الحافز الجهوي، ويسمح بزيادة عرض الخدمات السياحية.

إعطاء أهمية خاصة لتنمية السياحة في الواجهة المتوسطية وإدراج برامجها في استراتيجية شاملة لتنمية الأقاليم الشمالية.

إنشاء وكالة عقارية متخصصة في المجال السياحي.

تحسين نوعية العرض السياحي والخدمات السياحية مع التوسع في إنشاء فنادق ومؤسسات سياحية متوسطة.

سياحة الإقامة والقرى والمخيمات السياحية.

إحداث مركز للحجز الفندقي لتمكين الفنادق الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من السوق الدولية.

تطوير السياحة الثقافية والفنية، وسياحة المؤتمرات، وكذلك السياحة الرياضية والطبية والسياحة الجبلية والصحراوية.

ضبط وتقنين مختلف النشاطات الصناعة السياحية والرقابة الدقيقة على الجودة والأسعار عن طريق تكوين لجنة دائمة خاصة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية تهتم بالقضايا المشتركة بين القطاعين، وتطبيق سياسة مندمجة لتنميتهما معا.

تحديد سياسة إعلامية وتجارية لتسويق المنتوج السياحي المغربي في الخارج.

تحديد سياسة جديدة لقطاع النقل السياحي تسمح بتجديد حضيرته وضبط تكاليفه بهدف تشجيع تدفق عدد السياح والتكيف مع المنافسة الحادة السائدة على النطاق الدولي، مع العمل على تمكين جميع مؤسسات النقل السياحي من ولوج ميدان النقل السياحي مع الخارج والحرص على تطبيق مبدإ المعاملة.

شكراً السيد الرئيس، نخلي حتى يجي السيد وزير ديال الصناعة التقليدية.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد سعدون.

* المستشار السيد محمد سعدون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

سأتدخل نيابة عن الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في قطاع المياه والغابات والصيد البحري.

إن الغابة ثروة وطنية معنيون جميعا للمحافظة عليها، كما أن الغابة تعتبر مصدر ثروة وطنية اقتصادية تساهم في خلق فرص للشغل.

السادة الوزراء،

إن القطاع الغابوي يعرف تدهورا وذلك ناتج عن عوامل منها ما هو بشري واقتصادي واجتماعي ومنها ما هو طبيعي وتشريعي، وأن هذا التدهور يؤثر بدوره على أنماط العيش التي يستفيد منها السكان المجاورون، وإننا نرى في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أي إصلاح أو عمل مجدي ستقوم به الوزارة يجب أن يعتمد على إشراك العنصر البشري، واعتماده عنصرا أساسيا لحماية الغابة وصيانتها، وذلك بضمان حقوق التعايش والانتفاع للمجاورين للغابة حتى لا تساهم في تهجير السكان القرويين المجاورين للغابة نتيجة التعسفات التي تمارس على السكان المجاورين للغابة، وكمثال على ذلك إقليم شفشاون الذي سجلنا فيه ما يلي :

عدد محاضر المخالفات 24.000 قيمة الدعائر 100.351.720 درهم علما أن أغلب السكان عاطلون عن العمل وفقراء مما جعل نسبة كبيرة من هؤلاء السكان يهاجروا الإقليم.

لذلك نرى في الفريق الاشتراكي :

أولاً : المحافظة على كرامة السكان المجاورين للغابة وجعلهم شركاء في الاستفادة من حقوق الانتفاع المنظمة والمصانة.

ثانياً : القضاء على أنواع الترهيب والحد من شطط حراس الغابة والاهتمام بالعاملين في المجال الغابوي.

ثالثاً : وضع برنامج استثماري غابوي بالشراكة مع الجماعات المتواجدة في المحيط الغابوي.

رابعاً : توفير وسائل التدخل لإخماد الحرائق وخاصة بالأقاليم الغابوية.

السادة الوزراء،

إن الميزانية المخصصة لوزارة المياه والغابة نعتبرها ضئيلة ولا تفي بما نطمح إليه في مجال التنمية الغابوية، ورغم ذلك فإن الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة أحسن توزيعها حيث جميع الجهات والأقاليم.

كما نؤكد لكم بأنه ضروري مراجعة النظر في الصفقات المبرمجة في عملية التشجير بالمراقبة البعدية لتنفيذها.

العمل على وضع برنامج شراكة للتشجير المثمر في المدارات الغابوية مع مالك الأراضي المجاورة لتكون محيطا وقائيا للغابة من التدمير، وسأنتقل إلى وزارة الصيد البحري.

إن قطاع الصيد البحري قطاع حيوي مساهم في الرفع من الاقتصاد الوطني وهو بدوره يشكو من مجموعة من المشاكل منها ما يدخل في التسيير والتحديث، ومنها ما يدخل في العلاقة مع الاتحاد الأوربي، وكيفية حماية ثرواتنا السمكية الذي تحوم حوله كل التهافتات الأجنبية من أجل استنزاف ما به من مدخرات سمكية، وإن عرض السيد الوزير باللجنة جاء موفقا للتصريح الحكومي الذي يعالج القضايا والمشاكل المطروحة على القطاع والتي تقوم على :

ضمان جودة المنتوجات السمكية.

الرفع من وثيرة تشغيل القطاع.

تقليص مجهود الصيد والعمل بالراحة البيولوجية.

تدبير الحراسة والمراقبة بالتعاون الكلي مع البحرية الملكية والدرك الملكي.

دعم البنيات المينائية لتفريغ السمك.

تحسين ظروف عيش رجال البحر.

إنعاش الصيد التقليدي.

إحداث قرى للصيد البحري.

إعادة النظر في هيكلة المكتب الوطني للصيد البحري.

السيد الوزير،

نأسف على عدم إدراج أي ميناء من موانئ الشمال في برنامج ميزانية هذه السنة، وخاصة أن كل الموانئ تعرف تراجعا خطيرا فميناء مرتيل شرع العمل به وتوقف، ميناء أصيلا يصير خطيرا على الملاحة البحرية، وكم من كوارث تسبب فيها، ونفس الشيء بالنسبة لميناء العرائش والموانئ الأخرى.

إننا نطلب من وزارتكم العمل على الاهتمام بهذه الموانئ في الميزانيات المقبلة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إننا في الفريق الاشتراكي لمجلس المستشارين نعتبر أن سياسات وزارة الفلاحة والتنمية القروية والوزارة المكلفة بالمياه والغابات ووزارة الصيد البحري، سياسات ستخرج هذه القطاعات من الأزمات التي تعرفها، وذلك تنفيذا للتصريح الحكومي وإننا نؤكد لكم مساندتنا ودعمنا لإنجاح حكومة الإنقاذ والتغيير وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن إلى... رد السيد الوزير الكلمة للسيد الوزير فليتفضل، الكلمة للسيد المستشار محمد الرايس آخر متدخل.

* المستشار السيد محمد الرايس :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة ميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلفة بالصيد البحري، برسم السنة المالية 99/98، لإبداء بعض الملاحظات وتقديم بعض المقترحات التي يرى الفريق ضرورة طرحها في هذه المناسبة.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن قطاع الصيد البحري يعني التطرق إلى قطاع المنتوج لا تخفى أهميته بالنظر الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية المنوطة به، كالتصنيع وتوفير العملة الصعبة وتشغيل اليد العاملة المغربية والمساهمة في المحافظة على الأمن الغذائي، ومن هنا فإننا نعتقد أن قطاع الصيد البحري يمكن أن يكون جزءا من وضع النظام الاقتصاد المغربي، طريق من طرق الكفيلة في مجابهة القرن الجديد خاصة بعد التقرير التي أعادتها المنظمة الدولية التي تؤكد أن ارتباطنا بالخارج سد حاجيتنا الغذائية سيزداد في السنوات العشر القادمة سيتفاقم في حدود عام 2010 إذ نحن نسعى إلى تنزيل القطاع البحري لمكانته الأولى.

المخطط التنمية إننا نسجل إيجابية نهجتموها السيد الوزير في عرضكم اتجاه حماية تروائنا السمكية من النهب الذي تقوم به الأساطيل الأجنبية، وضرورة الحد من تواجدها بمياهنا الوطنية، فإننا مع ذلك نظل نتسائل مع المعنيين عن السبب لاستمرار في سياسة إحداث شراكة المختلطة المغربية الأجنبية التي ترفع أحدثها علم مغربي لتحفيز عملية نهبها لتروائنا البحرية، ونظن نتسائل عن السبب الترخيص للبواخر العملاقة المؤجرة التي تستعمل في صيدها وسائل الضمان الممنوعة دوليا؟ كما نؤكد على العمل من أجل :

الرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لرجل البحر المغربي الذي يغامر بحياته في وقت تنقص فيه وسائل الإغاثة والتدخل السريع بجل الموانئ الوطنية، وفي وقت رفض من خلاله رجال البحر مشروع الضمان البحري الذي أنجز في غيبتهم رفضوه جملة وتفصيلا، بل كان موضوع إضرابات عرفها القطاع البحري عبر كل من أكادير وطانطان رفضوه لأنه لم يكن يستجب لأملهم ولم يلب مطالبهم المتمثلة في التغطية الاجتماعية الشاملة للبحار وأسرته في حياتهم وبعد مماتهم.

كما يجب السهر على إصلاح دار الذي كان موضوع عدة مقالات نشرت على أعمدة الصحافة الوطنية وكان رجال البحر قد طالبوا مرارا بضرورة وضع المكتب الوطني تحت مجهار للتأكيد من سلامتنا المسؤولية تتطلب الوقوف في وجه التبدير وطباعة سياسة التبدير العقلاني.

كما يجب إحداث صندوق خاص بالقرض البحري لتمويل الاستثمارات المرتبطة به، بدلا السياسات التي يستعملها القرض الفلاحي في تعامله مع المهنيين.

كما نطلب تفعيل حركة المجلس الوطني لحماية تروثنا السمكية، وإشراك البحار في عملية المسؤوليات.

إننا من باب الغيرة وحب هذا الوطن نناشد حكومة صاحب الجلالة بضرورة التحرك لإنقاذ هذا القطاع من المشاكل من أجل أن يصبح المغرب قوة بحرية إن شاء الله، وعلى واتباعا لما ذكر من باب التضامن الحكومي فإننا نصوت على الميزانية الفرعية لهذا القطاع آملين أن تأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات المقترحة التي تقدمنا بها والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير الصيد المحترم فليتفضل.

* السيد وزير الصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

أود في البداية أن أشكر كل السادة المستشارين الذين تدخلوا فيما يخص قطاع الصيد البحري، واعطاو رأيهم طبعا كذلك انتقاداتهم واقتراحاتهم، طبعا وزارة الصيد البحري والحكومة غتاخذ بعين الاعتبار كل ما جاء من اقتراحات اللي كانت اقتراحات في الصميم واللي عندها الامكانية باش تنجزها، بغيت نقول أولا على الأقل كان هناك إجماع على ثلاثة ديال النقط من طرف المتدخلين كيظهر لي كاين الإجماع الأول هو تقييم ديال الوضعية ديال قطاع الصيد البحري، إذن لا المعارضة ولا الأغلبية متفقة على تقييم الأوضاع ديال القطاع على الإرث اللي عند الحكومة الجديدة باش امكن لها تغلب عليه، أظن طبعا احنا ما مسؤولينش على هذا الوضع ولكن على كل حال كاين الاجماع فيما يخص التشخيص لأن ما يمكن من بعد ست أشهر باش نغيروا الأوضاع كما وجدناها، كاين الإجماع الثاني أظن إجماع مهم ومهم جدا هو فيما يخص علاقات المغرب مع باقي المجموعات والبلدان الأخرى فيما يخص ميدان ديال الصيد البحري، وأظن هناك إجماع والتدخلات كلها على اعتبار أن الاتفاقية اللي كانت مع الاتحاد الأوربي هي آخر اتفاقية، وأظن هذا الإجماع هو إجماع جد مهم وإمكن لينا انفتاخروا به وامكن لنا انستعملوه لمواجهة المستقبل، كيظهر لي الاجماع الثالث طبعا اللي ما كنظنش بأنه فيه اختلافات في أشياء أخرى ما فيه الاختلاف فيما يخص التصويت على الميزانية اللي هو التصويت أولا وقبل كل شيء تصويت سياسي، قلت الإجماع الثالث هو الضرورة ديالنا جميع باش انجتاهدوا للمحافظة على الثروة السمكية

حتى نتمكن من استغلالها في أحسن الظروف الآن، وحتى نمكن الأجيال المقبلة أن تتابع استغلال هذه الثروة الطبيعية التي أنعم الله علينا بها، كان الإجماع طبعا كاين كذلك ما كايتمناه هذا الفريق أو ذاك أنا غير اللي بغيت نأكد عليه هو أنه طبعا ممكن فيما يخص الأرقام ديال الميزانية المخصصة واحد العدد ديال السادة المستشارين طرحوا القضية طرحوا الإشكالية.

أولا ما كاينش شي انخفاض مقارنة مع السنة الماضية لأن السنة الماضية الميزانية اللي كان وقع عليها التصويت كانت ميزانية فيها الصيد البحري و La Marine أو الملاحة التجارية أو بالتالي يمكن الإنسان يحكم على الميزانية إلا إذا حيد جزء لمخصص الملاحة التجارية واللي موجود الآن في وزارة النقل إلي صبحت مكلفة بالملاحة التجاريةن طبعا كل قطاع قطاع بلا شك خصوا أكثر من الأموال ولكن أنا أقول بأنه أنا شخصيا لم ألح على الزيادة في الميزانية لأنه شخصيا أعتبر أنه مشكل ماشي مشكل في الزيادة في الميزانية أكثر ما هو مشكل أولا تحديد الأسبقيات الي غادي نخصصوا ليها الاعتمادات ديال الوزارة، يمكن نقول ليكم بكل صراحة هذه أربعة شهور لما تناقشنا على القانون المالي وتهييء الميزانية لم تكن الرؤيا واضحة فيما يخصني وفيما يخص الأسبقيات لأن لما الإنسان كيدخل في بعض المشاريع كايخصنا جزء من الميزانية لهذا السنة ومن الضروري باش يبقى متابع المجهودات خلال السنوات اللي من بعد، قلت الآن طبعا الآن الأمور واضحة أكثر أمام القضايا المطروحة، ولكن خارج الميزانية كيمكن لي نطمئن السادة المستشارين بأن الوزارة عندها واحد العدد ديال المشاريع اللي ما داخلاشي في الميزانية اللي مطروحة للنقاش أمامكم، فما يخص قرى ديال الصيد البحري يمكن لي نخبر السادة المستشارين أنه الآن مبرمجة خلال السنة المقبلة ثلاثة ديال القرى ديال الصيد البحري اللي ما داخلاش في الميزانية، وهناك كذلك ابتداءاً من السنة المقبلة غادي ينطلق مشروع ديال قرية رابعة وكاتعرفوا بأن قرية ديال الصيادين التكاليف ديالها ما بين 7 إلى 8 ديال الملايير ديال السنتيم لأنه يمكن ليكم تزيدوا على ما وارد في الميزانية ما سيكون مرصود في إطار التعاون الدولي في هذا الاتجاه كما أن الوزارة الآن عندها مخطط فيما يخص نقط ديال التفريغ Les Points de débarquement Amenagé اللي هي ماشي قرى ولكنها تجهيزات مهمة أولية اللي يمكن نستعملوها في بعض المناطق اللي باقي ما متوفراشي ماعندها أول الوسائل ولكن الأسر أساسا ما زال ما متوفراش الشروط للمرور إلى قرية من النوع ديال القرى اللي كاينة الآن وقررنا بأنه واحد الجزء مهم من المجهودات ديال الوزارة خلال السنة المقبلة وخلال السنوات المقبلة تركز أولا وقبل كل شيء على هذا النوع ديال التدخل لأنه هذا هو النوع الأنجع لإعانة قطاع الصيد البحري التقليدي اللي مع الأسف السادة المستشارين ديال المعارضة كا يتكلموا عليها ولكن مع الأسف اللي تهملوا كل معنى الكلمة خلال السنوات الماضية كما كاتعرفوا هناك الآن رسميا إعانة ودعم للصيادين فيما يخص استعمال الطاقة فيما يخص استعمال البنزين، ولكن هذا الدعم لا يستفيد منوا الصيادين ديال قطاع الصيد التقليدي لأنه ما موجودينش في المراسي وما موجودينش حتى في القرى اللي تكونت اللي تصاوبت الآن وبالتالي ما يمكن ليهم اتمتعوا إلا إذا طورنا التجهيزات التحتية اللي تضمن لينا المراقبة ديال استعمال هذا الطاقة المدعمة من طرف الدولة في قطاع الصيد البحري، وبالتالي ماشي فقط الكلام على إعانة قطاع الصيد التقليدي بل بالملموس ومن الناحية العملية اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لنهيء الجو من أجل إعطاء نصيب ما يستحق هذا الجزء المهم من المواطنين اللي كايشتغلوا في هذا القطاع، يعني أن السياسة الاجتماعية اللي أكدت عليها الحكومة في التصريح الحكومة، لن تكون سياسة ديال الاستهلاك أو السياسة ديال المزايدة بل سياسة ديال العمل الجاد وبلا هراج بلا غوات لا قوت الكلام كايظهر لي إن شاء الله خلال الأشهر المقبلة وبمناسبة مناقشة الميزانية المقبلة سيلاحظ السادة المستشارون أن الميزانية ديال الصيد البحري رغم أنها كتظهر ليهم قليلة غادي يكون فيها الخير والبركة. وشكراً على انتباهكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم.

ننتقل الآن إلى قطاع المياه والغابات وأعطى الكلمة لأول متدخل المستشار السيد محمد أوخيار. فليتفضل.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة ميزانية وزارة المياه والغابات.

بادئ ذي بدء أود أن أذكر بأهمية هذا القطاع بسبب ارتباطه المباشر بالانسان وحقوقه ولبعده الإيكولوجي وعلاقته بالبيئة، ونستحضر هنا التعليمات والتوجيهات السامية الواردة في الرسالة

الملكية إلى المناظرة الوطنية للغابات المنعقدة بإفران في مارس 1996 وكذا كلمة جلالته أمام وفد المهندسين الغابويين في نوفمبر 1996، وهي توجيهات تعتبر أفضل نبراس يمكن الاقتداء به في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

تلعب الغابة دوراً هاماً في إنتاج الخشب ومحاربة الانجراف والتصحر وخلق مجالات للترفيه والمحافظة على البيئة، إضافة إلى دورها في مجال التصنيع والاستعمال المنزلي، كما أن الغابة تلعب دورا هاما في خلق مناصب الشغل ودعم الجماعات المحلية والجهات، بالإضافة إلى أهمية المحميات البيولوجية والإيكولوجية، لذا نطالب من الحكومة أن تولي العناية الكاملة الكبرى تلافيا لما تتعرض له من نهب وحرائق.

لقد حبل الله بلادنا بموارد غابوية ورعوية هامة في حاجة إلى الجرد والحماية والرعاية كما أنها تتطلب تنمية مندمجة للمساهمة في تنمية العالم القروي، وحل مشكل تحديد الملك الغابوي وتكثيف التشجير لأهميته في إنتاج الخشب.

إن الاهتمام بالتشكيلات الغابوية وحمايتها من الانقراض يعتبر في نظرنا من أولوية الأولويات لأن الأرقام المتعلقة بعدد الهكتارات التي يتم إتلافها سنويا تعتبر مهولة جداً حوالي 4500 هكتار ويعود هذا التدهور طبعا إلى تزايد حطب المراعي والإنجراف والتصحر والتعمير والظروف السياحية إضافة إلى هجوم الطفيليات والحرائق الشاسعة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قامت السلطات الموكولة إليها حماية الغابة خلال السنة الماضية بنشاط مكثف من أجل القضاء على بعض السلوكات التي تستهدف نهب الغابة، وهذا إجراء ليسعنا إلا أن نثمنه نظراً للانعكاسات الإيجابية التي ستترتب عنه على مختلف المستويات وخاصة بالنسبة لتعزيز دور الغابة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا الصدد نرى لزاما في فريقنا ضرورة متابعة هذا العمل الهام، وتعميمه على مختلف جهات المملكة، كما نأكد على ضرورة معاقبة الأشخاص الحقيقيين وأقول هنا الأشخاص الحقيقيين الذين يقومون بنهب الغابة.

إن الغلاف المالي الذي رصد لهذا القطاع غير كاف ولا يفي بتلبية متطلبات هذه الوزارة ولا يمكنه تنفيذ برنامجها وعلى سبيل المثال لا الحصر فالاعتماد الذي خصص للتشجير لا يلبي سوى 40% من الاعتماد الذي خصصه المخطط التوجيهي للتشجير في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نرى كفريق أن أفضل نهج يمكن أن تسلكه الوزارة هو الاقتداء بالتعليمات الملكية السامية التي أشرت إليها في بداية تدخلي كما أطالب باسم فريقي بضرورة تنمية الوحيش والحيلولة دون انقراضه وزجر كل المحاولات الرامية إلى إتلافه وكذلك حل مشكل تحديد الملك الغابوي.

ويحيي المنتزه الوطني للحسيمة لجهة تازة الحسيمة تاونات وتكثيف التشجير وخاصة في المناطق التي تعاني نقصا في هذا المجال كالمناطق الشمالية كما نطالب بضرورة الاهتمام بالوضع المادي لرجال الغابة من أجل تشجيعهم على السهر الدائم لحماية الغابة، ومن أجل الحد من الحرائق نطالب باقتناء آليات متطورة من شأنها الوقاية من الحرائق، ومن أجل فضاء غابوي جميل نطالب كذلك بتنقية الغابات من الطفيليات والشوائب والعمل على تحسين المراعي وتأطير الكسابين داخل تعاونيات رعوية وكذلك العمل على حل مشكل ترسبات السدود بالتنسيق مع الوزارة الوصية ووقف زحف الرمال، كما نطالب بضرورة تنشيط الاقتصاد الغابوي حتى لا يبقى السكان المجاورون للغابة مهمشون، وخلق فضاءات لاستقطاب السياحة الغابوية، هذا إضافة إلى ضرورة توسيع محميات الطيور وإيلاء العناية للأشجار التي تشكل تراثا حضاريا واجتماعيا واقتصاديا لبلادنا كشجرة أركان والزيتون والخروب والنخيل، انطلاقا من المعطيات الآنف ذكرها واعتبارا لهزالة ميزانية هذا القطاع فإن فريقي سيصوت برفضها والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد أحمد أوبلعيد.

* المستشار السيد أحمد أوبلعيد :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارون،

التدخل ديال سعادة الرايس كتهم الملك الخاص ديال المواطنين في العالم القروي، بعض المثال مثل إقليم الصويرة، كانظن سعادة

الوزير بأن الملك الخاص ديالهم محروم ليهم، نوريك سعادة الوزير المثل باش محروم ليهم هذا الملك الخاص ديالهم كايمشي الإنسان كيدير الطلب للملك ديالوا كايشده كايمشي عند السلطة المحلية كاتعطيه واحد الشهادة إدارية بأن هذا الملك ديالوا، كايمشي تايدي هذيك الشهادة للمياه والغابة تايگول ليه يعطيه واحد التوصيل تايگول ليه سير للضريبة خلص 500 درهم، تايمشي هذا المواطن كايخلص 500 درهم سعادة الرايس تايجي تايدي هذاك التوصيل للمياه والغابة، تايگول ليه وسير راه غادي نصيقط الحريصين باش يعبر ليك ودير ليك البلان ديال الملك الخاص ديالك، تايجيوا هذا الحريصين ديال المياه والغابات كايدير ليه البلان تايوجد ليه كولشي هذيك الوثائق اللي تيهم هذا الملف، أو تايگول ليه وسير الله يهنيك راه غادي تجي ليك القطعة ديالك اللي في الملك الخاص ديالك باش دير فيه الديفرشمة تتسمى الديفرشمة، تيتسنى هذاك المواطن سعادة الوزير تقريبا شهرين ثلاثة أشهر أربع شهور حتى يمشي يطل على هذاك الملف ديالوا يگول ليه الملف ديالك راه ترجع ترفض ما تقبلش، واحنا سعادة الوزير فهذا إقليم الصويرة عندنا 57 جماعة فالعالم القروي تقريبا 90% ولا 100% گاع راه معيشين غير فهذا الملك الخاص ديالهم السيد الوزير، ما عندهم لا الفيرمات ولا الوزينات لا حتى شي حاجة سعادة الوزير هذا المواطن سعادة الوزير كايتسنا أن هذا الملك ديالوا كايدير الطلب للملك الخاص ديالوا باش إيستغل حتى ما عندوا الحق باش ايستغلها، وكاين اللي هجر سعادة الوزير راه تقريبا 50% 60% نهاجرات للمدن سعادة الوزير راه غادي يبقى لينا هذا الإقليم سعادة الوزير بلا سكان على هذا الحالة سعادة الوزير، أو قضية أخرى قضية الفلاحة فإقليم الصويرة لا شيء سعادة الوزير، وخا تعطيه 100% فالميزانية عمر ما تدار فيه من 93 وأنا فالغرفة الفلاحية عمر ما تزاد عندنا واخا الگيمت 10 الريال، وهذا هو الدليل بأن هو هذا الملك الخاص ديال هذا الناس محروم ليهم، إما القضية ديال الميزانية غير كافية حنا ما مصوتين عليها، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار السيد إدريس الراضي.

* المستشار السيد إدريس الراضي :

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن الحديث عن ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروي والصيد البحري المكلفة بالمياه والغابات تشكل فرصة مناسبة للحديث أولا عن الدور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تلعبه الغابات سواء في يتعلق بالمحافظة عن التربة ومحاربة كل أشكال التصحر وكذا تحسين وتلطيف ظروف البيئة، ناهيك عن مجالات أخرى تخص التصنيع وخلق فرص للشغل والتي نحن في أمس الحاجة إليها، وتوفير شروط أفضل وأوسع للسياحة وما يصاحبها من أنشطة موازية، كما أنه من جهة أخرى يشكل فرصة للحديث عن النسبة المرتفعة لعدد السكان المجاورين للغابة والذين ينتظرون من الحكومة تقديم حلول بذيلة ومقبولة لإدماجهم :

أولا في التنمية، وثانيا لتنظيم مجالات تدخلهم رفعا للحيف الذي يلحق بهم لأنهم كذلك عنصرا مهما من عناصر تنمية الغابات والمحافظة عليها.

السيد الرئيس،

حاولنا من خلال تمعننا في الميزانية المرصدة لهذا القطاع أن نستقرء ما يدل على أن هنالك تغييراً قد يطرأ على هذا المجال الحيوي، ولكنه وللأسف اتضح لنا وللجميع بأنه لا جديد في هذا القطاع، مع العلم بأن الأغلبية الحالية كانت في الماضي تدعي بأنها تتوفر على نظرة شمولية وحلول بذيلة ستبلورها على أرض الواقع بمجرد تسييرها للشأن العام.

إنّ الحديث كما قلت سابقا على أن هذا القطاع يتطلب نظرة شمولية لكل العناصر المتداخلة والتي يعتبر تغيير جزء منها على حساب جزء آخر سياسة ترقيعية لا يمكن أن ينتظر منها أن تخدم هذا القطاع الذي يرتبط كذلك بجزء مهم من تقاليد الحياة اليومية لفئة عريضة من سكان المغرب.

كما أننا نعتقد بأن كل سياسة غير مبنية على الحوار والتراضي بين كل الفرقاء والفاعلين في هذا الميدان لن تأتي ثمارها والغرض المطلوب منها ذلك أنه في غياب حوار حقيقي ومنتج لا يمكن تحقيق ما نصبو إليه من تطوير آليات العمل في هذا القطاع والارتقاء به إلى أن يصبح مساهما بنسبة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يتطلب منا كمؤسسة تشريعية ووزارة التخلي عن السياسات الأداب الصماء والأبواب المغلقة.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد من هذا اليوم مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام الفلاحي، حيث أن هناك نسبة مساهمة في حدود 2%، ولكن إذا ما أضفنا إليها المداخيل التي يحصل عليها السكان المجاورون للغابة من خلال الاستغلال المباشر لخشب التدفئة والرعي ومنتوجات أخرى فإن المساهمة الحقيقية للغابة تصل إلى حدود 10%.

لكل هذا فإنه أصبح من اللازم تبني منظور استراتيجي تعبوي يتوخى الأهداف التالية :

أولا : الحفاظ على الثرات الغابوي وحمايته.

ثانيا : إعداد تتميم الموارد الغابوية.

ثالثا : الإسراع بالتنمية المندمجة للمناطق الغابوية والمجاورة لها.

من أجل تحقيق هذه الأهداف أصبح من الضروري القيام باستثمارات مهمة.

السيد الرئيس،

إننا نعتقد بأن الميزانية المرصودة لهذا القطاع لا تفي بالغرض من أجل السعي وراء بلورة استراتيجية عامة على مستوى التسيير وعلى مستوى الاستثمار حيث أن هذه الميزانية لا تستجيب لطموحاتنا ليس فقط فيما يتعلق بالنهوض بهذا القطاع بل إنها لا تستجيب حتى على مستوى التأطير التقني والميداني للغابات حيث تظل دون المستوى المطلوب.

السيد الرئيس،

اعتبارا لكل هذا ونظرا لعدم إيلاء كل هذه المواضيع ما تستحق من العناية داخل ميزانية الوزارة فإننا نسجل بكامل الأسف عدم ارتقاء هذه الميزانية لحجم هذا القطاع وللدور المنوط به ناهيك لا تستجيب حتى للمنظور الاستراتيجي للوزارة ولو في الأمد القريب لكل هذا، فإننا قررنا في فريق الاتحاد الدستوري التصويت ضد هذه الميزانية.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد محمد المنصوري.

* المستشار السيد محمد المنصوري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد استمع فريقي بكل إمعان في عرض السيد كاتب الدولة المكلف بالمياه والغابات، أمام لجنة الفلاحة بمناسبة تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع برسم السنة المالية 99/98، ولا أخفيكم سرا أننا في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية فوجئنا بخطاب السيد الوزير الذي كان من مجمله عبارة فقط عن جرد لأهم التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة مشكورة لصالح هذا القطاع، فلم نلمس من هذا الخطاب أي سياسة جديدة وأي تدابير ملموسة ترمي إلى تفعيل قطاع المياه والغابات والتنمية، وفوجئنا أيضا كون الحكومة أقدمت على تقليص ميزانية هذا القطاع بنسبة كبيرة مقارنة مع السنة الماضية وهذا إجراء نرفضه بشكل قاطع، خاصة وأن هذا القطاع له ارتباط عضوي بالعالم القروي وبالإنسان القروي البسيط وكان حاري بالحكومة أن تزيد في هذا اعتماد هذا القطاع وليس التقليص منها، والوقوف على المشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها وتحديد الحلول العملية لها، وكان حريا بهذه الحكومة كذلك أن تعود على الأقل إلى توصية المناظرة الوطنية حول الغابة المنظمة بمدينة إفران سنة 96، وتقف على العديد من الحلول العملية التي ساهمت في وضعها مختلف الفعاليات المهتمة بهذا القطاع، فلماذا هذا التغييب؟

إن أهمية قطاع المياه والغابات السيد الوزير لا تكمن فقط في أنها ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها بل تكمن في كونها أحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ببلادنا، فالثروة الغابوية أصبحت لها أدوار طلائعية في مجالات اقتصادية شتى كالسياحة والصناعة والفلاحة وكان على الحكومة أن تأخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار فبفضل هذه الثروة يمكن خلق العديد من مناصب الشغل التي نحن اليوم في أشد الحاجة إليها لتشغيل المئات المتخرجين خاصة منها المعاهد العليا للتكوين الفلاحي، وللنهوض بهذا القطاع وجلعه في مستوى التحديات وفي مستوى الدور الطلائعي الذي يجب أن يقوم بها لتنمية اقتصادنا الوطني.

نرى في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أن الوزارة الوصية من خلال الحكومة مطالبة باتخاذ التدابير التالية :

الإسراع بعملية تحديد الملك الغابوي مع ضرورة الحفاظ على حقوق المواطنين المجاورة لهذه الغابة، وإقرار مبدأ التراضي لعملية التحديد.

توفير وتوزيع وسائل الوقاية وخلق التكامل بين كل التدخلات الوقاية الخاصة لإنجراف التربة والتصحر والحريق، مع تقوية وسائل الحراسة وتكثيف حملة التوعية خاصة بين المواطنين الذين يسكنون بجوار هذه الغابة، أو بالفزاغة الغابوية.

ضرورية الاهتمام أكثر بالوضعية المادية والاجتماعية لحراس الغابة.

تشجيع التشجير وتوسيعه خاصة بالمناطق الجبلية والمناطق المهددة بالانجراف التربوي، والتصحر مع ضرورة تحسيس المواطنين بأهمية هذا التشجير وبفوائده الاقتصادية والبيئية.

ضرورة التفكير بمناطق المقاولة في استغلال الملك الغابوي وذلك من خلال توسيع أهداف محميات للطيور والمنتزهات ومرافق السياحية غابوية يديرها الشباب الحاملين للشهادة بشراكة مع الجماعات المحلية أو مع القطاع الخاص، وأيضا من خلال مرافق لإنتاج العسل أو الأحواض الاصطناعية لتربية الأسماك.

الإسراع بتنظيم المجال الرعوي الغابوي من خلال تأطير الكسابين داخل التعاونيات الرعوية تساهم في الاستغلال العقلاني للغابة.

إعادة النظر في رياضة القنص واستغلالها في التنمية السياحية وفي تنمية الموارد الجماعية المحلية.

السيد الرئيس،

هذه بعض التدابير العملية نتمنى أن يأخذها السيد الوزير بعين الاعتبار لأنها مستوحاة من واقع السكان القرويين الذين يعيشون بالفزاعة في الفراغ الغابوي وبجوار هذه الغابات هؤلاء السكان الذين يعانون يوميا من الغرامات التي تفرض عليهم دون أي مبرر ودون أي معايير محددة وتبقى المسؤولية عليكم وعلى وزارتكم من أجل الحد من مثال هذه الغرامة، ومن أجل جعل هؤلاء السكان الحراس الحقيقيين لثروتنا الغابوية وإجمالا نؤكد أن الميزانية المرصدة لهذا القطاع دون طموحاتنا ودون طموحات الشعب المغربي وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد بلحسن خيير.

* المستشار السيد محمد بلحسن خيير :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

تدخلي باسم فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يدخل في إطار العالم القروي ذات أهمية قصوى بالنسبة للعالم القروي.

السيد الرئيس،

العالم القروي له دلالة مهمة ولكن خصنا نعطيوه واحد العناية خاصة باش انميوا العالم القروي بالنسبة للطرق في العالم القروي ما كاينة حتى 10% من الطرق اللي هي معبدة أو مبنية، كاين الطرق إلا اللي خلاتها لنا الاستعمار ومشات تتهدم ومشات قريبة باش تمشي بحالها، وما عطيناهاش العناية لأن كاينة فالعالم القروي والعالم القروي تانگولوا غير بالفم خصنا نعطيوا العناية للعالم القروي، هذا العالم القروي اللي كيما تايگولوا «فالسمايم محروق وفالليالي مغروق» مثلا إلا كانت الشتاء ما تايلقاوش منين يدوزوا للمداشير دياولهم وللديور دياولهم وللدواوير دياولهم، ولكن باش خصنا نفكوا الوحلة ديال السكان ديال العالم القروي خصنا نبنيوا الطرق باش يقراوا ولادنا باش يكون الاتصال بين المدينة وبين القرية، أما إلى ما كانوش الطرق ما غادي يكون والوا مثلا بالنسبة للصحة، الصحة منعدمة بصفة نهائية، مثلا مستشفيات، مثلا مستوصفات واش تانگولوا العالم القروي غير بالفم أولا بالمعنى لا شيء إيجابي واش دبا ارصدنا شي حاجة في هذه الميزانية للعالم القروي، باش نبنيوا مثلا سبيطارات باش إيداواو الناس، مثلا في العالم القروي في وقت الشتاء إلى بغات تولد واحد المرا كايجيبوها على بغل ما كاتلحگ للسبيطار حتى كاتموت، هذا راه من العار باش خصنا نگراوا غير العالم القروي بالفم أونمشيوا وانسكنوا فالمدن، ولادنا إلى كانوا كايقراوا في مدرسة ابتدائية إيقرا حتى للقسم السادس بعد يجي خصوا يقرا فالثانوي إيوى تم خصوا ينقطع على الدراسة أو يمشي حتى هو يسرح البگر ولا لا عندوا شي ما يدير يمشي حتى هو يديروا يصبح من عدد البطالة، بالنسبة للمدارس المدارس واحد 20% إلى كانت فالعالم القروي كل ثلاثة الديور أولا ربعة الديور كا يديروا لهم مدرسة، ويجي دري في عمروا سبع سنين فوقت الشتاء غارق فالغيس ويجي للمدرسة سارد وكيفاش بغا يقرا هذا الدري اللي بغا يجي مثلا للمدرسة باش يقرا وهو سارد

بالشتا أولا غارق بالغيس، إلى جينا للمدرسة نصيبوها كلها تتقطر أومبنية بالمفكك إلى كانت الشمس هاذوك الوليدات كايتحرقوا، أو إلى كانت الشتا كاتقطر عليهم ما كاتشد حتى قطرة، مثلا المدرسة مبنيين أقسام ولكن ما عندهم لا تصوير ولا أي حاجة مبنيين أقسام بعد تايكون المعلم وتايكونوا الدراري راهم تا يقراوا فيهم ولكن من بعد يحيدوا الدراري ويحيد المعلم كا يجيوا إيدخلوا ليهم البهايم، هذا هو العالم القروي اللي بغينا نعطيوه العناية، مثلا الكهربة واحد العدد تاع الدواور والمداشير ما عاندهومش الضو باقيين تيضويوا بالشمع أو بالكربون أو بالبوطاكاز، واش العالم ما عرفت فين وصل الأنترنيت ولواحد العدد تاع الأمور واحنا باقيين تانضويوا بالشمع أو بالكاربون أو البوطاكاز هذا راه من العار باش نگولوا راه احنا عاطيين عناية للعالم القروي وبغينا باش هذا العالم القروي نميوه واش هذه هي التنمية ديال العالم القروي العالم القروي إلى بغينا باش ننميوه خصنا نديروا الطرق وندیروا الماء الصالح للشرب وندیروا المستشفيات وندیروا الكهربة مثلا في جميع الدواور باش نگولوا ها العالم القروي عطيناه واحد العناية ولكن إلى شنا 10% تاع الدواور هما اللي واصل ليهم الكهرباء والأغلبية تاع الدواور تايضويو بالشمع أو بالكاربون، وهذا العالم القروي راه حتى هما غادي يهاجروا ويمشيوا للمدينة باش يسكنوا ويكونوا تما فالمدينة، مثلا القرض الفلاحي الإنسان إلى بغا يتسلف كا يتحمل واحد العدد تاع المشاق باش خصوا يمشي للمحافظة يجيب الضمانة وخصوا يحفظ الأرض ديالوا وخصوا واحد العدد تاع الأمور باش يعطيوه هذاك السلف الصغير أو المتوسط حنا اللي كا نطلبوا هو خاص تخفيض الفائدة وخاص التسهيل في المسطرة باش ما نبقاوش مثلا هذاك البوطيك اللي تيگولوا ليهم فين ما درتي الكريدي كايگول ليك سير جيب البوطيك، هذا الورقة اللي خصنا نجيبوها من المحافظة خصنا نجيبوها مرة واحدة ما شي نجيبوها مائة مرة فين ما بغيتي تدير السلف سير جيب البوطيك، واش أنا عاطيك مثلا واحد الضمانة ديالي وراه عندك، ولكن باش نجيبها كل مرة راه ماشي معقول، خصنا اللي تانطلبوا هو التخفيض من الفوائد وتسهيل المسطرة باش هذاك الفلاح يبدا يتوصل باش يشد واحد القروض، مثلا إلى بغينا نگولوا هذا العالم القروي بغينا نعطيوه عناية بغينا باش العالم القروي حتى هو يتنمى ما نمشيوش كلهم المدن تيرفدوا الزبابل دياولهم ويلوحوهم فالعالم القروي ويجيوا الدخاخن للدواور ويغطيوهم بالدخان ويبقاو عايشين دائما فالخنز وفتمارة، واش المدينة ننقيوها ونظفوها ونگادوها وندیورا ليها الطرقان وندیورا ليها الماء وندیورا ليها المستشفيات ونجيوا للعالم القروي داكشي اللي خصوا نكملوه ليه ونجيبوا ليه الأزبال ونحطوها ليهم فالبيبان ديال الديور ديالهم هذا راه عار علينا، مثلا إلى بغينا نگولوا غير جايين مثلا أنا تانجي معاه فالطريق مثلا من برشيد حتى للدار البيضاء الواد الحار ديال برشيد مطلوق من برشيد حتى لمديونة الخنز ما تگدش تدوز، أو من مديونة حتى للدار البيضاء عاود الدخان مغطي الدينا والزبال وتمارة، واش هذا العالم القروي هذا راه ماشي العالم القروي هذا راه المصايب اللي محملينها دوك الناس، مثلا المطاحن الدولة دايرة الدعم لهذاك الطحين الوطني، الطحين الوطني هو داك الطحين اللي كايكلوه دوك الناس المساكين اللي كايكون عندوا ثمن مدعم من طرف الدولة، ولكن هذاك الطحين مشحال تيتباع أو كيفاش تيتباع واشنو هي الطريقة باش تيتباع هذا الطحين هذا، الطحين المطحنة خاصها تخرج 60% تاع الفرينة أو 40% تاع الفرص، بالعكس تيخرجوا 60% تاع الفرص أو 40% تاع الفرينة أو حتى داك الفرص كايديروا ليه التيكيت تاع الطحين العادي باش حتى هو يشد عليه داك الدعم، هذا راه ماشي معقول الدولة واش ما كاين مراقبة واش هذا الناس هاذوا عايشين فالفوضة.

بالنسبة لموضوع الزريعة اللي تا ياخذوها الفلاحة الزريعة ديال الفلاح تاياخذها مثلا بواحد الثمن 40 ألف فرنك، ولكن لما تياخذ ذاك المحصول ديالوا كايجبوا باش يبيعوا كاتجي الدولة وتاتدير ليه 20 ألف أولا 22 ألف فرنك أولا 25 ألف فرنك، مثلا هذا السنة 25 ألف فرنك، واش الإنسان خذا البذور بـ 50 ألف فرنك أولا بـ 40 ألف فرنك ويبيع المنتوج ديالوا، اللي تانطلبوا هو باش إلى خدينا هذاك البذور خصها تكون مدعمة من طرف الدولة باش الفلاح يفلح الأرض ديالوا وباش يخدمها بمعنى الكلمة.

بالنسبة للآلات الفلاحية الآلات الفلاحية اللي كانطلبوا هو باش تكون فيها واحد الثمن مدعم من طرف الدولة باش الفلاح يوصل يشري مثلا التراكتور ديالوا ولا بومبا ديال الماء ولا موطور.

بالنسبة للأسمدة الأسمدة اللي كانطلبوا هو باش تكون مدعمة من طرف الدولة. وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

والآن ننتقل إلى إدارة المحافظة على الأملاك العقارية، وأعطي الكلمة للمتدخل الوحيد المسجل في هذه اللائحة المستشار المحترم السيد أحمد الديبوني. فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد الديبوني :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والخرائطية برسم السنة المالية 99/98، إذ أننا كلما تحدثنا عن إدارة المحافظة العقارية، إلا ونستحضر أهمية التحفيظ العقاري وما يطرح من مشاكل باعتبار أن التحفيظ العقاري من الوجهة القانونية هو الوعاء لحفظ الملكية العقارية على وجه الديمومة.

ومن هذا المنطلق لا زال من الأهداف الأساسية لتعميمه رغم مبدأ الاختيارية الذي نص عليها ظهير 12غشت 1913، وتكمن أهمية التحفيظ في تمكين المواطنين من الاستفادة من مزاياه، وبالأخص تصفية النزاعات المتعلقة بالعقارات بكيفية نهائية مما يتيح الرفع من قيمتها وتعبئتها بإدخالها في الدورة الاقتصادية والمالية.

السيد الرئيس،

أما القانون العقاري فهو في تطور مستمر لدى كثير من الدول، حيث تم تحيين قوانينها المتعلقة بالتحفيظ العقاري في حين أن بلادنا لازالت تطبق ظهير 12 غشت 1913، ويظهر أن هذا الظهير لم يعد يساير التطور الذي عرفه المغرب في كثير من المجالات مما يستوجب إعادة النظر في مسطرة التحفيظ، والقوانين المتعلقة بدلا من الأراضي تلك القوانين التي لا تنصف الفلاحين أثناء عملية تجهيز الأراضي الفلاحية حيث تستغرق هذه العملية سنوات دون السماح للفلاحين المشمولين بعملية الضم بحرث أراضيهم فعلى سبيل المثال ما وقع حاليا لمشروع دكالة العليا، حيث يستحي الإنسان ذكر مبلغ التعويض بالنسبة للخدام 50 درهم سنويا، فهنا يمكن طرح السؤال هل هذا المبلغ الهزيل يوفر العيش للفلاح ولمواشيه؟ فهذا سؤال مطروح على الحكومة لكي تعمل على التسريع لإنهاء عملية التجهيز لكي يبدأ الاستغلال بشكل عادي.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص مراجعة القانون العقاري بصفة عامة، فعلى الحكومة إصدار قوانين تغير بمقتضاها ظهير 12 غشت 1913، مع العمل على تبسيط الإجراءات وتحديد آجال إنجازها، وسن مقتضيات جديدة بشكل يجعله أكثر ملائمة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي وخلق إطار أفضل لتعبئة الملكية العقارية، وجعلها قادرة على لعب دور أكبر في التنمية الشاملة للبلاد، كما يمكن الإشارة بهذه المناسبة إلى قانون التحفيظ بمناطق الشمال حيث لا يخفى عليكم القنوات التي مر منها هذا القانون منذ 1977 إلى أن صادق عليه مجلس النواب سنة 1988، وصدر مرسوم بتنفيذه، إلا أنه لحد الآن لم يتم تطبيقه ولازالت الوضعية ما كانت عليه.

لهذا فعلى السلطة العمومية أن تستعمل كل الإجراءات القانونية لتطبيق قانون التحفيظ بالشمال من أجل وضع الإطار القانوني لاستقرار الملكية بالشمال، لأن النزاعات الحاصلة بهذا الشأن كثيرا ما فتحت المجال للتلاعب بحقوق المواطنين واستغلال أراضي بشكل غير قانوني، هذا ما أدى إلى الإسراع بدون سبب وهذا مخالف بثاثا للشريعة الإسلامية وللقانون.

السيد الرئيس،

إننا بهذه المناسبة نؤكد على ضرورة إخراج القانون المتعلق بإحداث وكالة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية، مع العمل على تعميم استعمال الإعلاميات في جميع المصالح، وخاصة المصالح المكلفة بالتحقيق العقاري بشقيه القانوني والتقني، وتعميم المحافظات العقارية خاصة بالعالم القروي، والتسريع بوثيرة إنجاز المسح العقاري الوطني، باعتباره وسيلة فعالة تكمن في تدقيق معرفة الهياكل العقارية ومرحلة تمهد لتعميم التحفيظ العقاري وتطوير وتحديث وعصرنة التغطية الخرائطية للمملكة.

وأخيرا نتمنى من حكومة التناوب أن تعير كامل الاهتمام لهذه المطالب التي لا تكلف الحكومة عناءاً، وإنما تتطلب الإرادة السياسية لتطوير قانون التحفيظ وإخراجه من الروتين إلى تطور ملموس يواكب التحديث والعصرنة القانونية. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في قطاع المحافظة على الأملاك العقارية، ننتقل الآن إلى قطاع التشغيل وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عقا الغازي. تفضل..

* المستشار السيد عقا الغازي :

التصليح إخواني المستشارين، أخلاقيا السيد الرئيس وقانونيا وسياسيا ما يمكنش للنقابات إيتكلموا في غياب السيد وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل، ما يمكنش لأنه مسؤوليتنا تتقتضي أنه يكون السيد الوزير حاضر لأن الطبقة العاملة ما خصهاش تشوفنا كنتكلموا فغياب وزير التشغيل.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

يعني المعمول به هو أن التضامن الحكومي موجود، وأرى أن السيدة الوزيرة والسيد وزير المياه والغابات فأظن أن الحكومة حاضرة. أو متدخل هو السيد عقا الغازي إذا كان يرغب في مناقشة قطاع التشغيل.

* المستشار السيد عقا الغازي :

السيد الرئيس،

قبل مانبدا الكلمة ديالي بتكليف من السيد رئيس لجنة الفلاحة والاقتصاد والسيد رئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني، وأعضاء المعنيين باغي نحيي أعضاء جمعية الرابطة لعمالنا بالمهجر الحاضرين هنا معنا في هذه القاعة.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

أتشرف أن أتدخل باسم الاتحاد الديمقراطي للشغالين لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن الوطني والتشغيل، إننا اليوم أمام قفزة نوعية تخوضها حكومة التناوب التي دعا إليها عاهلنا المفدى صاحب الجلالة نصره الله، والأولى من نوعها نظرا لكونها تقدم فيها عصارة فكر نادت به منذ سنين خلت ولوحت ببرامج متتالية باستطاعتها إخراج البلاد من أزمتها، وقبل شهور أهلت علينا الحكومة ببرنامج حكومي يحدها الأمل والتفائل بغد مشرق وهلل المواطنون وكبروا حين تصفحوا جرائد الأغلبية ووجدوا بين صفحاتها وسطورها خطاب التغيير والترشيد والاهتمام بالطبقة الكادحة، تلك الطبقة وضعت فيها كل ثقتها وفي برامجها الذي يتضمن الكثير من الإجراءات والوسائل لتحسين وضعيتها المادية وصيانة كرامتها والرفع من مستواها المعيشي، وتحسين قدرتها الشرائية ودعم صندوق الموازنة وتوفير الحريات العامة وحماية العمل النقابي وحمايتها من التسريح والتشريد.

السيد الرئيس،

حينما عرض علينا البرنامج الحكومي رغم ما يفتقر إليه من أرقام والتدقيق فإننا قد أرجئنا الحكم عليه إلى حين ظهور القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته، ولن أبالغ وأنا أحضر مناقشة الميزانية الفرعية حين أقول لكم أن الميزانية المقدمة كانت مخيبة للآمال نظرا للحجم الذي أعطي لحكومة التناوب والتغيير إضافة إلى الألقاب الطويلة التي أطلقت على بعض الوزارات وللتذكير فقط فقط أخذ الجانب الاجتماعي للمواطن المغربي حيز هام في برامج بعض الأحزاب التي توجد اليوم في مراكز القرار ونذكر على سبيل المثال :

ميادين التعليم والجانب التربوي والتغطية الصحية والسكن الاجتماعي والعمل على الحد من الفوارق الاجتماعية وإصلاح الإدارة وغيرها من الشعارات التي كانت تحمل على أكتاف المناضلين خلال التظاهرات وخلال الاعتصامات وخلال الإضرابات العامة خلال الحملات الانتخابية والاستحقاقات السياسية.

سيدي الرئيس،

إن الميزانية الحالية المقدمة لنا تعتبر جد هزيلة في إطارها الاجتماعي سيما وأن خطابات مولانا المنصور بالله تصب دائما في واد الإصلاح المسؤول والنزيه كإصلاح الإدارة والتعليم والتشغيل والعالم القروي، وهذا يتطلب تعبئة كبيرة وموارد بشرية كفأة وموارد مالية حتى يتسنى للحكومة أن تقوم بمسؤوليتها على وجه أكمل سيما وأن العمل هو لسان حال للحكومة على يد السيد الوزير الأول المحترم الذي اعتبر أن إصلاح الإدارة والعدل من بين الأولويات الحكومة، وأن لا تنمية اجتماعية وبشرية مستمدة دون إدارة فعالة وعصرية مفتوحة أمام الجميع وأن المشاركة مباشرة للسكان لا يمكن أن تكون دون توسيع المجالات الحرية والمباردات.

السيد الرئيس،

إن التغيير الذي ننشده والذي دعت إليه حكومة التغيير مع الأسف لم يبد واضحا في القانون المالي ويظهر أن عجزاً ملموسا في حل المشاكل تطف على السطح في ظل الميزانية أقصت مشاريع وهدرت حقوقا، وحتى لا يكون كلامنا لغوا فالأرقام دالة على ما نقول :

أولاً : عدم الاهتمام بالتغطية الصحية لطبقتنا الشغيلة خصوصا في القطاع العام والشبه العام.

عدم الاهتمام بالسكن الاجتماعي وما برمج في هذا الإطار إنما هو تضارب وتسابق نحو الربح.

تجميد الأجور رغم الزيادة في القدرة الشرائية.

عدم الاهتمام بالجالية المغربية بالمهجر والتي تساهم بدور فعال في جلب العملة الصعبة.

عدم الاهتمام بالعالم القروي وبالطبقة الشغيلة القروية مما سيزيد من مشاكل البطالة والهجرة القروية والهجرة السرية، أقول الهجرة

السرية ونرجع إلى مقالات بعض الجرائد في هذا الأسبوع الذي سنودعه وهي تطلعنا على عدد المفقودين أو عدد الضحايا أو عدد الأموات من الشباب التي ذهبت ضحية البحر وهي طعما للسمك.

إن الميزانية الهزيلة لميدان التشغيل لجيش من البطالة يقدر بـ 845 ألف عاطل من بينها هؤلاء الدكاترة والمهندسين الذين يعتصمون أمام قبة البرلمان دون أن يجيدوا محاوراً يجادلهم بالتي هي أحسن.

السيد الرئيس،

وإذا كنا نثمن في هذا الإطار المبادرة الملكية لقانون التكوين من أجل الإدماج، فإننا نتساءل هل تستطيع الحكومة أن تطبق هذا القانون، وقد بدأ يلوح في الأفق أن القانون سيفرض قهرا وجزرا.

السيد الرئيس،

إننا حين نضع ملاحظتنا في الاتحاد الديمقراطي للشغالين لا نريد بذلك حمل شعارات الرفض أو النقد، ولكن هدفنا الأسمى هو أن تعمل الحكومة على تمتيع الطبقة الشغيلة بمكاسب في مستوى طموحاتها بعد مجيء حكومة التناوب والتغيير، ولا ننكر ما ستقوم به هذه الحكومة الأخيرة من إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي، وإخراج مدونة الشغل إلى الوجود وحل مشاكل العالقة في إطار اللجن المصالحة وأملنا كبير أن تتحقق هذه الأشياء في أقرب الآجال.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إن الفرصة سانحة ولا شك لكي نقدم للحكومة بعض الاقتراحات التي نراها في منظمتنا ذات الأولوية :

أولاً : تشجيع المقاولة وخاصة الصغرى والمتوسطة.

إسناد رخص النقل واستغلال أراضي الجموع إلى العاطلين من الشباب.

مراجعة سن التقاعد وساعات العمل.

محاربة الاستغلال البشع للنساء والأطفال.

إصلاح مفتشية الشغل بتفعيل آلياتها وإعطائها السلطة لحل مشاكل التشغيل.

إصلاح نظام التكوين المهني حتى يكون في مستوى الطلب.

الإسراع بتسوية الترقية الداخلية لرجال التعليم والتي تعرف تأخرا ملموسا لسنة ونصف.

إخراج القانون الأساسي للأطباء إلى الوجود.

انطلاقا من المعطيات الآنف ذكرها ونظرا لعدم استجابة ميزانية هذا القطاع لطموحاتنا فإننا سنصوت ضدها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

والآن الكلمة للمستشار السيد أحمد الحصيني.

* المستشار السيد أحمد الحصيني :

الملاحظة بأنه لا يعقل ناخذوا الكلمة في قطاع مهم في غياب الوزير المعني وأعتقد ماشي في مصلحة المؤسسة وماشي فمصلحة كذلك النقابة أنها تدخل في قطاع بدون ما يكون السيد الوزير حاضر وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

أريد قبل أن أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد تيتنا، أريد بدوري باسم أعضاء المجلس أن أرحب بالسادة أعضاء الرابطة المغربية للمهجر. وشكراً.

نقطة نظام، تفضل.

* السيد المستشار (صاحب نقطة نظام) :

السيد الرئيس أنا بدوري أحتفظ بتدخلي حتى أن يحظر السيد وزير التشغيل، لأنه لنا عدد من الملاحظات... لكي.....

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. نقطة نظام تفضل.

* السيد المستشار (صاحب نقطة نظام) :

شكراً للسيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

كيفما قالوا الإخوان ديالنا كنظن أنه من الواجب على السيد الوزير نظرا للأهمية ديال الوزارة ديالوا أولا، ثانيا الكثرة ديال المشاكل اللي

كايعرفها التشغيل في بلادنا، لا يعقل أن تتدخل النقابات في وزارة من أهم الوزارات والسيد الوزير ما يكونش حاضر، نتمنى من الرئاسة أن تعمل جهدها على أساس السيد الوزير يلتحق بنا في أقرب وقت ممكن، لأننا نعرف أنه موجود بالرباط، فكنتمناو أنه يحظر وكانحتافظوا بالتدخل ديالنا وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة قامت بالواجب ديالها وتنتظر النتيجة، الكلمة للمستشار المحترم السيد تيتنا العلوي إذا كان يرغب في الكلام أو في التدخل.

* المستشار السيد تيتنا العلوي :

السيد الرئيس الملاحظة ديال ننتظر حضور السيد الوزير لأن حتى التدخل اللي عندي في التشغيل إذن أنتظر حضور السيد الوزير باش يمكن لينا نتدخلوا.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير :

إلى سمحوا السادة المستشارين، السيد خالد عليوة وزير التشغيل الآن مع الرئيس السيد جاك طولور، ولكن كايلتازم باش يكون معانا هنايا من دابا 45 دقيقة، هذا ضيف متاع المغرب، ولكن من دابا 45 دقيقة غادي يجي هنايا واسمحوا لينا على هذا التأخير.

* السيد رئيس الجلسة :

إذن ننتقل...، إلى سمحتوا هناك متدخل رابع.

نقطة نظام للسيد عقا الغازي.

* المستشار السيد عقا الغازي :

السيد الرئيس،

أنا كنت غير متطفل طلبت إذن من الرئاسة هل أتدخل أم لا باش ما تبقاش الغموض بأنني أنا نتدخل بحضور الوزير حسن لي، ولكن أنا بكل احترام وتقدير للمنظمات النقابية فكنت طلبت منكم السيد الرئيس واش انتدخل وقلتوا لي اتدخل، فباش نكون بكل وضوح وحتى إلى بغيتي نعاود التدخل نعاودوا بحضور السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

دور الرئاسة هي تعطي الكلمة لمستشار مسجل فاللائحة.

إذن سنؤخر متابعة مناقشة قطاع التشغيل إلا بعد ساعة أي بعد حضور السيد وزير القطاع قطاع التشغيل.

إذن ننتقل إلى القطاع الموالي وهو قطاع السياحة، وأعطي الكلمة لأول متدخل وهو المستشار المحترم السيد الطيبي عياد، فليتفضل.

* المستشار السيد الطيبي عياد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية وزارة السياحة وأعتبر قطاع السياحة محركا اقتصاديا أساسيا قادرا على خلق الثورات وتنمية الواردات يساهم في التخفيض من حدة البطالة، وفي العالم النامي تطور مفهوم الاستثمار في الميدان السياحي، وارتقى إلى مستوى الصناعة السياحية لتعزيز وتقوية هذا الميدان رغبة في تقوية الاقتصاد وتنميته، طبعا كل هذا في إطار استراتيجية تنموية وإنعاش الاستثمارات على مختلف الأصعدة وتوفير مداخل الضريبة الدولة، ولقد جاء العرض الذي قدمه السيد الوزير أمام اللجنة بالأرقام تعزيز تطور مداخيل السياحة حيث حققت السياحة سنة 97 حوالي 4.47,7 مليار دولار أمريكي من مداخيل السياحة العالمية، وعلى أن النشاط السياحي الدولي والداخلي يشغل عبر العالم 260 مليون من اليد العاملة، وإذا كانت السياحة تحتل هذه الأهمية عالميا وتتمتع بهذا الاهتمام الكبير فإننا نتمنى من الحكومة أن تعيد النظر في استراتيجية السياحة واعتبارها صناعة سياحية، التي يمكن أن تلعب دورا هاما في اقتصادنا الوطني، السياحة ببلادنا كما يعلم الجميع لم تستفد من حداثة التطورات العالمية التي استفادت منها الدول التي تشابه مع خصائص بلادنا، السياحة المغربية عرفت نكسة كبيرة منذ حرب الخليج حكمت عليها بالتراجع الشيء الذي أضر على العائدات الوطنية، وعلى الصعيد الداخلي تعاني السياحة ببلادنا ركودا في الاستثمار نظرا للمشاكل العالقة أولا مع مؤسسات القرض العقاري والسياحي، وغلاء أسعار الفائدة إذا أنه يتعامل مع القطاع بعقلية مالية صرفة بدون مرونة أو تفاعل تم الضغط الضريبي والرسوم الجبائية إذ أن مجموع هذه الضرائب والرسوم المتعونة تصل إلى 19 جباية تزيد تقلا وعبئا، وتعتمد على هذا القطاع ونغتنم هذه المناسبة لندعوا إلى دراسة هذه الوضعية ولو من الناحية الإدارية.

كما نشير بهذه المناسبة كذلك إلى الوضعية الخارقة والضيق المالي الذي يعرفه أصحاب المؤسسات الفندقية، إذ أن العديد منهم فكر في الإغلاق والتخلي لولا الديون المرتبطة.

حضرات السادة،

إذا كانت السياسة العامة للحكومة تتجه صوب ترشيد النفقات والتركيز على تعبئة الإمكانات المتوفرة، فإننا نلاحظ أن النفقات المتخصصة لتجهيز قطاع السياحة لم تتمتع بأي زيادة أو دعم بالمقارنة مع السنة الفارطة، فمبلغ 273 مليون درهم المخصص لميزانية السياحة خصص منها 153 للتجهيز وهو ما نعتبره غير كافي، لم نطلع إليه في الميدان السياحي إذ أن هذه الميزانية لم تشر في برمجتها تجهيز بعض المناطق السياحية التي نعتقد أنها تساهم بشكل كبير في تنمية السياحة وهي تنمية لا تنحصر إيجابياتها في السياحة فقط كخليج أكادير وخليج طنجة الذي طالبنا بالإسراع بإنجازه وإخراجه للوجود، لا سيما وأن هذا القطاع الخاص تعتمد باستثمارات هامة في هذه الأماكن، متى قامت الوزارة بالتجهيزات الأساسية؟ حيث تعتبر هذا المشروع فيه أمل كبير لإعطاء انطلاقات جديدة للسياحة ببلادنا، انطلاقة من شأنها أن تمكن المغرب من أخذ مكانته المناسبة لمواجهة المنافسة العالمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن الوضعية شاكلة والمسؤولية صعبة والأمل معقود على الإدارة السابقة التي عبرت عنها هذه الحكومة والعزيمة الثابتة في معالجة وضعية السياحة باعتبارها من أهم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا على دورها الإيجابي والمباشر في تقريب الشعوب وثقافات وتوثيق إعادة السلام بين الأمم، ولسنا في حاجة إلى إبراز أهمية السياحة، ما ندعوا إليه هو ضرورة إدخال وتطوير السياحة بغية تعزيز البنية الاقتصادية لبلادنا، وتأهيل التعامل معها كصناعة وطنية ينجح فيها الاستثمار وتكون دائما دعما اقتصاديا للوطن وحرفة المعيشة الناجحة، لهذا فإننا ندعوا إلى عقد مناظرة خاصة بالسياحة من أجل إعداد دراسة شمولية حول استراتيجية للإعداد السياحي، الشيء الذي يمكن من تحديد اختيارات التنمية السياحية على المدى المتوسط ويساهم فيها جميع الفاعلين والعاملين في هذا القطاع، من هيآت عمومية والقطاع الخاص وممثلو السياحة والخدمات، هذه المؤسسات التي يسعى بها التجمع الوطني للأحرار إلى تقديم اقتراح قانون لخلق غرفة السياحة لها مستقلة على غرف التجارة والصناعة والذي نغتنم هذه المناسبة لندعو الحكومة إلى مساهمتنا لإخراجه إلى الوجود.

ونفس الإطار ندعو إلى وضع خريطة تحدد كل المواقع ذات الأهمية السياحية والذي يمكن أن نخلق بها منطقة سياحية لتتمكن الوزارة من رصد الموارد لتجهيزها حسب الأهمية والأسبقية، ومن المعلوم كذلك أن النشاط السياحي مرتبط تمام الارتباط بمستوى النقل إذ لا يمكن إنجاح السياحة بدون مساعدة وتعاون خاصة من طرف شركات الخطوط المغربية التي ننوه بالمجهودات التي قامت بها في سبيل إنعاش السياحة ببلادنا، وهذه -حضرات السادة- إشارات لإغناء النقاش حول السياحة ونساند توجهات ونيات الحكومة في هذا المجال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار السيد الحاج الطاهري فليتفضل.

* المستشار السيد الحاج الطاهري :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

سيدتي الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية للإدلاء بوجهة نظر فريقنا بخصوص ميزانية وزارة السياحة برسم السنة المالية 99/98.

في البداية أذكركم بالأهمية القصوى التي يوليها فريقي لقطاع السياحة على اعتبار أن الصناعة السياحية أصبحت حاليا أول نشاط اقتصادي في العالم بإمكانه خلق الثروات وتوفير أكثر من 10% من الناتج الداخلي الاجمالي وخلق مناصب الشغل وإنعاش الاستثمارات وإذا كان هذا المنظور يقتضي بمواكبته من طرف الحكومة بالتعهد المالي من أجل إنعاشه وتنميته وتمكينه من أساليب الريادة والتألق فإننا نتأسف لكون ميزانية هذه الوزارة لا تمثل ضمن المنظومة العامة لمختلف القطاعات سوى 0,35% من الميزانية العامة بشقيها المتعلقين بالتسيير وبالتجهيز، وهذا طبعا لن يمكن بلادنا من إمكانات والوسائل الواجب توفيرها لبلوغ انطلاقة حقيقية وملموسة من شأنها تمكين المغرب من أخذ مكانته المناسبة كوجهة سياحية تابثة أمام المنافسة العالمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا نعتبر في فريقنا بأن غنى بلدنا الطبيعي والحضاري وتنوع مؤهلاته وتراء ثقافته، وقربه من أكبر سوق سياحية عالمية ألا هي أوربا لمن شأنه أن يجعل من بلادنا قطبا سياحيا متميزا لذلك فإن الاهتمام بهذا المجال لا يجب أن يقتصر على وزارة السياحة والمؤسسات التابعة لها فقط، بل يجب أن يطال كل القطاعات الحكومية والغير الحكومية كالداخلية والإتصال والتجهيز والنقل والصناعة التقليدية والجماعات المحلية، بل يقتضي إرادة سياسة حازمة من طرف الحكومة ككل، لكي يتبوأ المكانة التي ننتظرها منه، فنحن كفريق أن تقليص الضريبة على القيمة المضافة على القطاع السياحي بأكثر من 10%، ومع ضرورة تطبيق الأسعار المناسبة ورفع القدرة التنافسية في هذا القطاع، ومع ضرورة الرفع من مستوى المنتوج وتحسين الاستقبال ومحاربة المضايقات وتعزيز الشعور بالأمن لدى السياح، ومع تقوية الإنعاش والإشعار السياحي، كما أننا نؤمن بضرورة إعداد مناطق سياحية جديدة وتوفير رصيد عقاري كافي بأثمان مناسبة والرفع من الطاقات الإيوائية بالفنادق وتعديل نطاق الاستثمارات حتى يكون محفزا للاستثمارات السياحية وإعادة النظر في هيكلة ومهام المكتب الوطني للسياحة وكذلك البحث عن أسواق جديدة مصدرة وتكثيف مندوبيات السياحة بالخارج، كما نؤكد على ضرورة تكثيف حملات الدعاية والإشهار وتشجيع السياحة الداخلية وذلك بخلق مديرية بالوزارة تهتم بهذا المجال ونشير كذلك إلى ضرورة فتح المجال أمام البحث العلمي في مجال السياحة من أجل اكتشاف مناطق سياحية جديدة جبلية وقروية، وإيجاد أساليب جديدة للاستقبال والتعامل، وإلزام أصحاب البزارات بضرورة الالتزام بحد أقصى بالأثمنة، مع ضرورة تكثيف المراقبة في هذا المجال ونلح كذلك على ضرورة إعادة النظر في سير الوكالات الأسفار وإحداث شرطة خاصة بحسن معاملة السائح وتمييز الصناعة السياحية المغربية عن غيرها من الصناعات السياحية العالمية.

وانطلاقا مما سبق ونظرا لكون ميزانية هذا القطاع لا تستجيب لتطلعاتنا وتطلعات الشعب المغربي فإننا نعلن بالتصويت ضدها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن إلى المستشار المحترم السيد عادل المعطي. فليتفضل.

* المستشار السيد عادل المعطي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتشرف بالمشاركة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة.

لا يخفى على أحد أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، وما له من دور في جلب العملة الصعبة والتعريف بمقوماتنا التاريخية وأصالتنا الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

فقد كان المغرب ولا يزال يشكل موقع استراتيجي في استقطاب السياح لكن لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت هناك سياسة سياحية متكاملة، تبدأ بالأساس من استقبال السائح إلى مغادرته أرض الوطن، ومن جهة أخرى فإن الآفاق المستقبلية للسياحة ببلادنا مرتبطة أيضا بالجانب الإعلامي داخليا وخارجيا للتعريف بالمنتوج السياحي المغربي باعتبار أن جميع الدول التي نجحت في هذا الميدان جندت كل إمكانياتها الإعلامية والإشهارية لجلب أكبر عدد ممكن من السياح، ولكن هناك أيضا عوامل أخرى منها بالأساس الأخلاق الطيبة في التعامل مع الزائر والطمأنينة، لأن عنصر الأمن ضروري بالنسبة للسائح، وهناك جانب آخر لابد من الإشارة إليه وهو النظافة والمراقبة الصحية بالنسبة لجميع المرافق كالمقاهي والمطاعم، والتعامل بشكل معقول مع السياح والابتعاد عن كل ممارسة غدرية بالنسبة لأثمنة المنتوج السياحي.

السيد الرئيس،

كان من الضروري أن ننطلق من هذه المبادئ الأساسية لأن السياحة أصبحت تتطلب الشروط الضرورية حتى نتمكن من غزو الأسواق السياحية لأن المنافسة تجعلنا في الحقيقة أمام خيارات، إذا أردنا فعلا الارتقاء بسياحتنا أفقيا وعموديا وهكذا لابد من مراعاة عدة معادلات منها بالأساس :

تحسين ظروف الاستقبال بدءاً من مراكز الحدود مع العمل على اقتلاع جذور المعاملات اللاأخلاقية للسياح.

وكذلك إعادة النظر في القوانين المنظمة لجمعية المهنيين والعمل على تطبيق مقتضياته كما نلاحظ أن ترويج المنتوج السياحي يقتصر على المدن السياحية الكبرى، أكادير مراكش فاس مع العلم أن مدينة الرباط مثلا تشكل فضاءاً سياحيا مهما إلا أنها غير مستغلة تبقى دائما مدينة العبور قبل الاتجاه إلى جنوب المملكة رغم أنها مدينة تاريخية وبها أثار مهمة تعبر عن الوجه الحضاري المغربي.

إذن الإعلام السياحي يجب أن يتجه نحو التعريف بالثرات وبالعادات والتقاليد التي تطبع المجتمع المغربي لأن المنافسة الحالية تأتينا من إسبانيا التي أصبحت تعيش التخمة في المجال السياحي حيث معدل 40 مليون سنويا، وكذلك تونس هي الأخرى عرفت قفزة نوعية في استقطاب السياح، من هذا المنطلق علينا أن نعرف سر نجاح جيراننا في الميدان السياحي مع أننا نتوفر على معطيات طبيعية تجعلنا قطبا أساسيا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من حيث الازدهار السياحي التي تعيشه بلادنا ولا يتلائم مع مواردها الطبيعية ومخزونها الثقافي والحضاري.

السيد الرئيس،

إن السياحة لا تنحصر في استقطاب السياح الأجانب، ولكن هناك أيضا السياحة الداخلية بحيث تشكل قطب الرحى في إنعاش القطاع السياحي، وهذا يتطلب أساسا :

تشجيع المواطن المغربي على التمتع بمناظر بلده لذلك فإن المغرب من طنجة إلى الكويرة يتميز بمعطيات سياحية في مقدمتها المناطق الجبلية إذ كيف يمكن أن تزدهر السياحة الداخلية في وقت نجد فيه غلاء المبيت بالفنادق إلى جانب غلاء تذكرة السفر بكل جميع أصنافه.

كما أن هناك ملاحظة أساسية تتعلق بالمرشدين السياحيين بحيث أصبح من الضروري إدماج الخريجين ضمن هذه الفئة مع العمل على مراقبة المرشدين، وتنظيم ندوات تحسيسية حول علاقة المرشد بالسائح، كل هذه الاختيارات أساسية لارتقاء بقطاع السياحة.

السيد الرئيس،

هذه مجموعة من الأفكار نطرحها على الحكومة لإعادة النظر في السياسة السياحية لأننا لايمكن لنا أن نحقق أرقام قياسية في المجال السياحي إذا كانت هناك تعبئة ومشاركة الجميع من أجل خلق الفرجة السياحية، وهذا موكول إلى الحكومة التي صرحت في برنامجها بأنها عازمة على تنشيط النسيج الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن السياحة تشكل قطاعا مهما لتشغيل اليد العاملة نتمنى من حكومة التغيير أن تعمل على تغيير العقلية في المجال السياحي. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد بورقية، إذن أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد اللبار.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أولا أنا أتساءل وهذا ليس غريب أن وزير السياحة غائب في زمن دراسة ميزانيته، شكراً للسيد وزير السياحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وأخواتي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أن أوضح موقف فريقي من مشروع الميزانية الفرعية المخصصة لقطاع السياحة وما أدراك ما السياحة، هذا القطاع الذي نعتبره في الحركة الشعبية من قطاعات الاستراتيجية وأحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، لا من حيث جلب العملة الصعبة وما أدراك ما العملة الصعبة، أو من حيث تنشيط القطاعات الأخرى الموازية كالصناعة التقليدية والثقافة والنقل والتجارة والبناء، زيادة على الدور الهام الذي يلعبه في التنمية الجهوية وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضرية والثقافية الفنية والمتنوعة والمتعددة لا حاجة إلى التذكير بأهمية هذا القطاع التي تكمن في مساهمته بحصة 7,8 من الإنتاج الداخلي الخام PIB، وتوفيره ما يتجاوز 536 ألف منصب مباشر، غير المناصب الشغل الغير المباشرة شغل ويستوعب 5,8% من اليد العاملة النشيطة، ورغم هذا الأهمية والمكانة التي يحتلها القطاع السياحي في النسيج الاقتصادي الوطني، وفي الوقت الذي كنا ننتظر أن يحتل هذا القطاع صدارة في برنامج الحكومة حكومة التغيير، نفاجئ أن التصريح الحكومي لخص أهمية السياحة والمشاكل التي يتخبط فيها في سطرين لا أقل ولا أكثر، وقد كانت مفاجئتنا أكبر عندما قدم السيد وزير السياحة الاعتمادات التي خصصتها الحكومة لهذا القطاع في إطار الميزانية الفرعية في شطريها هل نضمن انطلاقة حقيقية لقطاع السياحة بمثل هذه الميزانية فأين نحن من التغيير الذي ما فاتت مكونات حكومتكم السيد الوزير تنادي به وترفعه كشعار أمام الرأي العام الوطني، الذي أصبح يعيش كل الوعي الخطاب الحكومي بعيد كل البعد عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي فهل بإمكانكم السيد الوزير الغير الموجود بميزانية

للتجهيز تقدر 153 مليون درهم تعزيز الموقع التنافسي للمنتوج السياحي المغربي، وتمكينه من استقبال مليونين ونصف حسب قولكم، أنا أتساءل هل هذا صحيح؟ شكراً السيد الوزير من السياح الإقامة على المدى القصير، وهل بهذه الاعتمادات سيتم تحفيز الاستثمارات السياحية؟ وحل المشكل العقاري وخلق وكالة عقارية تتكلف بتوفير الأرصدة العقارية وتهييئها للاستثمار؟ وهل بمثل هذه الاعتمادات ستطهرون القطاع السياحي من العوامل المسيئة لسمعتنا سمعت بلادنا السياحية وسمعة بلادنا ككل؟ وتحسين شروط الاستقبال والرفع من جودة الخدمات وتدعيم وتجديد الوحدات الفندقية التي لا تستجيب للمعايير المحددة؟ ومن تطوير الوسائل الدعائية والإشهارية وتنويعها حسب الأسواق؟ إلى غير ذلك من المنجزات التي أعلنتم عنها داخل اللجنة واللائحة طويلة وطويلة جدا، والأمر الذي حيرنا أكثر أن الميزانية المرصودة للتجهيز برسم هذه السنة وجه ما قدرها 120 مليون درهم لتدعيم المكتب الوطني المغربي للسياحة أي أكثر من 90% من هذا الميزانية حولت إلى المكتب ولا زلنا لحد الآن لم نتمكن من معرفة الاختصاصات الحقيقية وبلورة دورها، ومعنى ذلك أن جل المنجزات التي أعلن عنها السيد الوزير سيتم تحقيقها بما تبقى من ميزانية التجهيز أي ما قدره 33 مليون درهم، فهل هذا معقول؟ وبالله عليكم وهل يقبل العقل مثل هذا الكلام المسؤول في حكومة تدعي التغيير والتجديد.

إننا نأسف لمثل هذه الاعتمادات السيد الوزير، وعليه فلن تتمكن بلادنا من إعطاء القطاع مكانته المناسبة كواجهة سياحية ثابتة ومستوفية بشروط النجاح أمام المنافسة الشديدة التي علينا مواجهتها، النجاح خاصة على مستوى دول أوربا الغربية كألمانيا وفرنسا إيطاليا إسبانيا وإنجلترا وما جاورهما، وغير تركيا وغير تونس.

فنحن في فريق الحركة الشعبية السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، كنا ننتظر من حكومة التغيير والبديل تنكب على انتهاج سياسة سياحية وجيهة ومركزة، ومبنية على الحوار الجاد والسليم بين المهنيين فيما بينهم من جهة، والوزارة الوصية من جهة أخرى ليتمكن هذا القطاع من استعادة مكانته المناسبة في الاقتصاد الوطني وتدعيم دوره الاجتماعي ومواجهة الصعوبات التي تقف في وجه ازدهاره ومنها :

ضعف الحوافز وقلة التجهيزات الأساسية وغلاء الرصيد العقاري وانعدام التنسيق والمشاورة بين الفاعلين بهذا القطاع، وكذلك لابد من الإشارة إلى جوانب أخرى لها تأثيرها على هذا القطاع منها غلاء النقل الجوي والبري، ومنين تانگول الجوي وكاين كثير ما يتگال فيه.

بري سياحي في المغرب مقارنة مع السوق النقل العالمية، وهنا نتساءل عن موضوع الأثمنة المطبقة من طرف الخطوط الملكية الجوية المغربية، وما أدراك ما الخطوط الملكية الجوية المغربية على النقل السياحي بالمقارنة مع مجهودات الدول الأخرى في هذا الباب باعتباره عنصر أساسيا في إنعاش الحركة السياحية داخليا وخارجيا، ولابد من الإشارة إلى جانب ظروف الاستقبال من الحدود والإقامة وكذلك ضعف جودة الخدمات السياحية.

فهذا بعض من العوامل التي تؤثر سلبيا على مردودية هذا القطاع والتراجع به عن حلبة المنافسة على ضوء ظهور مجتمع التمتع حيث يبقى مجال استقطاب هذه الحاجيات، هذه الحاجيات الجديدة وهذا التحول هو السياحة وهذا ما جعل العديد من الدول تعمل حاليا على اغتنام هذه الفرصة واستثمار هذا التحول الذي جعل السياحة قطاع المستقبل، وما أحوجنا إلى ذلك أمام تدبدب باقي القطاعات في بلادنا، والسؤال مطروح هو أننا نريد من الحكومة أن تكون واضحة في اختيارها هل تريد فعلا السياحة أم لا؟

السيد الرئيس،

إن مشاكل السياحة ببلادنا كثيرة ومتنوعة، وتتطلب الجرءة في اتخاذ القرارات وتوضيح الأهداف وتحديد المعالم، ولمواجهة هذه الوضعية ندعو إلى إعادة النظر في دور المكتب الوطني المغربي للسياحة، الذي أصبحت تدخلاته المتجاوزة بسبب عامل المنافسة الشديدة في مقابل جموده وانكماشه وندعو أيضا بهذا المناسبة إلى ضرورة الإهتمام بتكوين العنصر البشري حتى لا يبقى خبيرا في المجلات السياحية فحسب بل يصبح مستثمرا لمستقبل في القطاع السياحي.

وفي إطار صندوق النهوض بتشغيل الشباب مثلا فالسياحة صناعة قبل كل شيء تتطلب الاستفادة من التقنيات الحديثة والتحولات في المعاملة والتربية السياحية التي تحترم الأضواء وترضي السائق الذي يبقى مصدر حياة السياحة أو موتها كذلك أدعو إلى ضرورة دعم الاستثمارات السياحية التي أصبحت أقل تحفيزا مقارنة مع ما توفره الدول المنافسة وندعو إلى إعادة النظر في دور وكالة السفر وتشجيع السياحة الداخلية بتشييد الإقامات والمخيمات والمنتزهات وتوفير كل البنايات الضرورية القادرة على استيعاب السائح المغربي الذي يبقى رهان استعادة السياحة المغربية لعافيتها ومكانتها، ومن جانب آخر لابد من إثارة موضوع السياحة القروية والداخلية (القروية) والداخلية وأحكام التعاون بين الجماعات القروية والمهنيين السياحيين والأبناك، وضرورة فتح حوار جاد ومسؤول بين هذه الأطراف بتشخيص

المشاكل ومناقشة الحلول وإعداد استراتيجية مشتركة تمكن من الاستجابة لمتطلبات السياح كما وكيفا واحترام أذواقهم، أيضا لابد من التذكير بالتقل الجبائي الكبير وما أدراك ما الجبائي الكبير الموضوع على كاهل المهنيين يشكل عائق أمام تطور هذا القطاع يؤثر سلبا على الأسعار والمردودية وبخصوص هذا الجانب الجبائي إذا كان القطاع قد عبر عن ارتياحه سابقا لتقليص الانتقاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص الفنادق فلم يشمل هذا التخفيض المطاعم السياحية كما أنه لم يحقق الهدف المرغوب فيه وهو التخفيض هذه الضريبة بنسبة 7% بدل 10%، كما أن تبسيط النظام الجبائي الخاص لهذا القطاع أصبح ضروريا حيث الآن لم تكن إجابات السيد الوزير عن السؤال الشفوي في هذا الموضوع مقنعا وللتذكير أن في هذا الموضوع مقنعات وللتذكير أن القانون المالي الحالي لم يأت بأي تدبير على مستوى استراد مواد التجهيز السياحي على غرار باقي القطاعات وعلى وجه الخصوص هناك تجاهل لمطلب إدماج هذا القطاع ضمن الامتيازات الممنوحة للمصدرين فيما يخص الضريبة على الشركات المبنية على رقم المعاملات بالعملة الصعبة علما بأن هذا القطاع يأتي في المرتبة الثانية كمصدر للعملة الصعبة، ونتساءل عن الامتيازات الجبائية التي فازت بها بعض الشركات ولماذا لم يعمم هذا الإجراء من خلال تخفيض سقف الاستثمارات المستفيدة من هذا الامتياز؟

فالتخفيض من هذا العبء أصبح ضروريا والحكومة مطالبة بضرورة الحوار مع كل المهنيين وكل الفاعلين السياحيين من أجل وضع استراتيجية وطنية حقيقية ورأية مبنية على إجراءات وتدابير محددة في الأهداف والزمن وبتوفير الاعتمادات المالية الضرورية لتمكين القطاع السياحي من إعادة عافيته ومكانته في الاقتصاد الوطني وفي السوق السياحية الدولية.

السيد الرئيس،

إن كنا عن وعي نقدر وعي السيد الوزير بأهمية هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجيا من خلال لقاءاته واتصالاته بالمعنيين فإنه يبدو أن حماسه تجاوز حماس الحكومة من خلال أرقام الميزانية وكان أولى بالسيد الوزير أن يدافع عن قطاعه إلى أقصى الحدود، سيما وأنه شخص في أكثر من مناسبة مشاكل القطاع ورسم توجهات بحكم انتمائه إليه لكن مع الأسف ما جاءت به الميزانية يؤكد أن صوته داخل الحكومة لن يستسمع جيدا ونحن نقدر خيبة أمله التي عبر عنها في مناسبات متعددة وأمام هذا التدارك حول الاختيار الواضح في الميدان السياحي ببلادنا، وحتى تتمكن الحكومة من حول الموضوع نعلن عن تصويتنا ضد مشروع الميزانية الفرعية لهذه الوزارة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة إلى المتدخل الموالي المستشار السيد محمد تحيفة.

نقطة نظام.

* السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس،

نقطة نظام بغيت نذكركم بأنه من الصباح السيد الرئيس اللي كان يرأس كان خلا الاختيار للسادة المستشارين كايگولوا أي فريق بغا يتدخل فجميع القطاعات غايدخل معرفتش واش تبدل هادشي ولا شي حاجة.

* السيد رئيس الجلسة :

أحنا عندنا قطاعات مرتبة احنا الآن بصدد قطاع السياحة وبعد السياحة سيأتي قطاع الطاقة والمعادن ثم قطاع التجارة والصناعة والصناعة التقليدية لابد أن نحترم هذا الترتيب.

* السيد المستشار

السيد الرئيس هو غير منين انطلق العمل هو كايمشي قطاع كاتشد اللجنة كايتدخل المستشار فالمسايل اللي عندو كاملة إما 2 أولا 3 أولا 4 ديال القطاعات اللي كاينين فاللجنة هذا مني انطلق هذا العمل إلى حد هذا الصباح فإلى كانت دابا تغييرات فالوسيلة العمل فعلى الأقل غانمشيوا بقطاع من بعد قطاع على الأقل الوزراء المختصين بالقطاعات إيحضروا.

* السيد رئيس الجلسة :

كما قلت مسبقا أن في إطار التضامن أنا أعتبر أن الحكومة حاضرة، وإذا كنتم ترغبون أو مصرون على... نقطة نظام تفضل.

* السيد المستشار

إن الطريقة التي تسير بها الجلسة هذا المساء تختلف عن الصباح وكذلك عن جلسة الأمس، ففي لجنة المالية كانت التدخلات تتم عبر كل فريق يأتي دوره ويتدخل يعني أعضاء الفريق في هذه اللجنة كلها، فلكي نيسر على المجلس وعلى السادة المستشارين العمل أعتقد أن انتابعوا الطريقة اللي كانت دارت الأمس وكذلك في هذا الصباح فكل فريق يكون الترتيب هذا أولا نعرفوا غير الناس شكون اللي غايتدخلوا، دبا حتى كاتفاجأ واحد عيط لو من هنا وواحد عيط لو من هنا، يعني كل فريق ياخذ الحصة الزمنية ديالوا ويتدخل في القطاعات المتعلقة

بهاته اللجنة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار فالبداية بدأنا بقطاع الصيد البحري فهذا المساء، من بعد قطاع الصيد البحري انتقلنا إلى قطاع المياه والغابات ثم إلى قطاع التشغيل والآن نحن بصدد دراسة الميزانية الفرعية لقطاع السياحة، فلماذا سنغير الآن هذه الطريقة؟ ونظن أنها هي أحسن طريقة ونقطة نظام للأخ.. السيد محمد تحيفة في قطاع السياحة. نقطة نظام.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس أظن أننا البارح في العشية وقع خلاف فهذا الموضوع هذا ورفعت الجلسة ومشاوا الإخوان رؤساء الفرق باش يتفاهموا على واحد القضية لأنه كانت تطرحات إشكالية البارح الإشكالية اللي تطرحات هو أنه كل فريق يتدخل في جميع القطاعات وبالتالي الوزراء لكون أنهم ينتظرون الدور ديالهم مشاوا كلهم وخلاونا بوحدنا الشيء اللي جعل على أساس أن هذا النظام فاش غاديين فيه راه هو الأصح لماذا؟ لأنه لا يمكن إطلاقا أن يتناول الكلمة والوزير غائب، ضروري أنه يكون حاضر وهو غادي يمشي لقطاعات قطاعات باش تصفا الصيد البحري وتصفات الفلاحة واحنا غادين الآن فالسياحة أنا أقترح على الإخوان المستشارين لأن في مصلحتنا كلنا مجموعين لأن ما غايمكنش نتناولوا الكلمة ونتناقشوا فبعضياتنا احنا تايخص المعني بالأمر فلهذا فهذا الإطار التنظيمي ديال القطاعات نمشيوا هاكا فكل القطاعات، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

نقطة نظام تفضل.

* السيد المستشار

السيد الرئيس،

فالواقع أشاطر السيد النائب المحترم الذي تدخل الرأي فيما يخص هذا الموضوع لأن الطريقة اللي كانت متبعة منذ البداية كانت فالواقع واحد الطريقة اللي هي فيها الإشكالية إشكالية راه ذكرها السيد النائب المحترم على أنه كانتكلموا في قطاعات وزارية والوزير المعني بالأمر ما كاينشاي بالطبع كاين هناك تضامن حكومي ولكن كاين عدات كاين إرث فيما يخص هذا المؤسسة على أنه ما كاينشاي سابقا على أننا كانذاكروا ..... المعني ما مجودشاي وبالتالي فإن هذه الطريقة الجديدة أولا سوف تمكن المستشارين من ضبط الأوقات ديالهم وتمكن كذلك السادة الوزراء من ضبط أوقاتهم باش يتمكن يكون واحد الحوار اللي هو ديما مسؤول داخل هذا المؤسسة، ولهذا مطلوب على أنه إلى ما كاينش الوزير المعني موجود إذن نمر إلى أمكن أو ترفع الجلسة أو نمر إلى قطاع وزاري آخر إلى كان الوزير المعني مستعد..... وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

إلى سمحتوا السادة المستشارين أننا نحن الآن في نهاية المناقشة لبعض القطاعات الأخيرة فلا أعرف لماذا سنغير الآن أو سنقف الجلسة لأن الوزير لم يحضر هنا معنا، فأنا أكرر مرة أخرى أنه في إطار التضامن الحكومي أعتبر أن الحكومة حاضرة، كما أن جميع المناقشات ستوزع على الوزراء كانوا حاضرين أو لم يكونوا حاضرين هناك. السيدة كاتبة الدولة، تفضل السيد الوزير.

* السيد الوزير :

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص وزير السياحة كان تينتظر باش يحضر وكان بغا يحضر المناقشة، ولكن عندو مهمة في مدينة طنجة اللي خاصو يكون فيها فالسبعة والنصف إذن انتظر حتى الخمسة وربع ومشا باش يحضر عندوا مهمة مع السيد الوزير الأول فمدينة طنجة.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

* السيد كاتبة الدولة :

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

فقط كتكميلا اللي جا بيه الزميل الأخ الوزير، كانبغي غير فقط نأكد على أننا في إطار الحكومة اعتمدنا الأسلوب أننا نحضروا ونحضروا في الجلسات على اعتبار أن كل شخص حاضر هنا من الحكومة فهو كاينوب على الزملاء ديالو احنايا كاناخدوا النقط وكايمكن لينا كذلك في حالة أي تعقيب عندنا كذلك الصلاحية لأنها مشاكل مشتركة وكانشتاغلوا جميع في إطار واحد التنسيق اللي كا يعطينا هذا الصلاحية فكنطلب من السادة المستشارين أنهم يتفهموا الوضع ويسمحوا لينا أننا الآن احنا متواجدين باسم أعضاء الحكومة ماشي فقط باسم القطاعات اللي كانتميوا ليها، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

إذن الكلمة للسيد المستشار محمد التحيفة.

* المستشار السيد محمد التحيفة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية لثلاثة قطاعات تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، والأمر يتعلق بقطاعات الصناعة والتجارية والصناعة التقليدية والسياحة.

لقد عانت هذه القطاعات وعلى امتداد عدة سنوات من الركود والانكماش حيث سجلنا على سبيل المثال :

اعتماد الاقتصاد المغربي على الفلاحة بشكل أساسي رغم مردوديتها الغير المستقرة لارتباطها بالأحوال المناخية التي يستحيل التحكم فيها.

معدل النمو الداخلي متواضع ولا يسمح بالتخفيف من حدة البطالة ولا من وضع الحد الأدنى للمعيشة.

إن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة تنهشهم البطالة هذه الأخيرة التي طالت حاملي الشهادات العليا، حيث بلغت نسبتها 24%، ولدى النساء حوالي 21%، في الوقت الذي عرف فيه الاقتصاد العالمي انتعاشا محسوسا على الأقل قبل الأزمة التي هزت جنوب شرق آسيا، لا زال اقتصادنا يعاني من الركود والجمود والانتظارية، ويتبين من خلال المشاريع التي توصلنا بها أن الصناعة والتجارة المغربيتين غير مؤهلتين في الظرفية الاقتصادية الحالية لمواجهة تحديات العولمة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي نظرا لاختياراتنا وتعقيد مساطرنا الإدارية وعدم تجديد هياكل جمعياتنا وتأقلم غرفنا لمسايرة متطلبات العصر.

إن ما يجعلنا متفائلين ويعزز أملنا في المستقبل وما تعرفه بلادنا من إصلاحات لم تكتفي حكومة التناوب والتغيير بتسطريها بل شرعت فعلا في وضع اللبنات الأولى لتصريفها على أرض الواقع، وذلك من خلال مشروع الميزانية رغم طابعه الانتقالي.

إن تجميد الإمكانيات الوطنية وخلق الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي قوي ومستديم من شأنهما أن يؤديا إلى إقلاع الاستثمار الوطني وتنمية شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص، وتحفيز الاستثمار الخارجي، وذلك بخلق جو للتآخي والتشارك والتآزر بين الإدارة والملزمين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين كما أن الأمر يتطلب تطوير مدونة الجمارك ومدونة الشغل ومدونة التأمينات وتبسيط المساطر الإدارية وإقرار مبدأ المخاطب الوحيد إن أوراش ضرورية لمواجهة تحديات العولمة ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين.

السيد الرئيس،

إننا نثمن الإجراءات التي جاء بها مشروع القانون المالي والتي تهدف إلى تحقيق تعبئة الإمكانيات الداتية وتشجيع الادخار وتنويع وتسهيل حصول المقاولات على الموارد المالية بشروط ملائمة وسن ثقافة جديدة تقوم على الحد من التدبير وترشيد النفقات ومكافحة ظاهرة الرشوة التي تنخر اقتصادنا.

السيد كاتب الدولة،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية إن هذا القطاع يعتبر وجها مهما من أوجه الحضارة المغربية العريقة، وذلك على المستوى الفني والعمراني والحرفي، وهو قطاع يساهم بشكل كبير في شرايين الاقتصاد المغربي عبر تشغيل الشباب وتأهيلهم للحفاظ على المقومات التاريخية لهذا القطاع، وكذا المساهمة في توفير الموارد اللازمة لعيش فئات عريضة من المجتمع المغربي والتي توارثت هذه الحرف أبا عن جد، إلا أن تطوير هذا القطاع الحيوي وضمان استقراريته يتطلب إجراءات عملية وبرامج مدروسة تشرك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وأساسا المعنيين المباشرين بالقطاع من خلال تنظيمات الحرفيين وتعاونياتهم واتحاداتهم، هذه التنظيمات التي تستوجب إعادة هيكلتها بشكل يتماشى مع المتطلبات اليومية والمتجددة للقطاع.

كما أن خلق حوافز وتشجيعات للصناع التقليديين أضحى من الضروريات المستعجلة لإنعاش القطاع وتطويره وتوفير الإمكانيات المادية للراغبين في الاستثمار في هذا الميدان عبر تمكينهم من قروض مشجعة وبنسب جد مناسبة.

إننا نسجل باعتزاز إدراج ميزانية تكميلية لمشروع معهد فنون الصناعة التقليدية إلا أننا نأسف لوضعية هذه البناية التي لاحظنا بعدما زرناها هشاشة بنياتها التحتية وهيكلها نظرا لانزلاق التربة الذي بذا على موقع البناء إذ نتساءل عن جدوى بناية من هذا الحجم والمستوى والغلاف المالي الذي رصد له وعن دراسات تولد عنها وضع يبعث عن الاشمئزاز والتحصر، إذ أن المشروع يحتاج إلى ترميم دائم وعناية مركزة، ورغم هذا لن يصمد طويلا، ولكن لنا كامل الثقة في الوزارة الوصية لتدارك هذه الأخطاء الموروثة وتجنبها في المشاريع المقبلة، وكذلك البحث عن الطرق اللازمة لتقويم هذا المشروع الذي لا ينبغي أن يموت قبل ولادته نظرا لما يعقد عليه من أمال في دوره الفعال وإشعاعه الكبير في التكوين والرعاية لصيانة منتوج الصناعة التقليدية، هذا المنتوج الذي يحظى بعطف صاحب الجلالة راعي الصناع والصناعة التقليدية.

ونغتنم هذه الفرصة لنثمن الإجراء القاضي بإدراج اعتماد خاص بدار الصانع الذي من شأنه أن ينعش تسويق منتوج الصناعة التقليدية، ويعطيه نفسا جديدا، إلا أنه لا يسعنا إلا أن نطالب بالمزيد بشرط حسن التدبير وإتاحة الفرص لجميع الفعاليات النشيطة في هذا الميدان المتنفس.

كما أننا نثمن موقف الوزارة من الحرص على ملاءمة التغطية الاجتماعية على الصناع التقليديين ردا للاعتبار وإدماجهم في جميع الشرائح النشيطة.

وإننا لجد مقتنعين على أن تفي الوزارة بجميع برامجها التي جاءت في عرض السيد كاتب الدولة طبقا لتوجهات حكومة التغيير التي تعتبر انتقالية.

هذا تدخل من جهة تدخل في السياحة.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لقد أصبحت السياحة اليوم صناعة قائمة بذاتها بل إنها أصبحت من بين الركائز الأساسية التي تعتمدها اقتصاديات دول عديدة لما تدره من عملة صعبة ومن إمكانية تشغيل الفئات النشيطة، ولما تعطيه من صورة تشجع على الاستثمارات الخارجية، وبالتالي الانخراط في التنمية الاقتصادية، لكنه مع الأسف الشديد فإن بلادنا رغم أنها ولعقود طويلة ظلت تردد أن القطاع السياحي مهم في اقتصادها، فإنها لم تستطع حتى توفير شروط الإقلاع السياحي.

فلا زال عدد الأسرة دون الحجم الكافي والمتعارف عليه دوليا، كما أن حصة المغرب من المداخيل العالمية للسياحة في تراجع مستمر، حيث انزلقت إلى نسبة 0,27% سنة 97، انحدر الاستثمار في نفس السنة إلى 86 مليون درهم بدل 1 مليار و400 مليون في بداية التسعينات.

هذه بعض المؤشرات التي تعكس الوضعية التي يعيشها قطاع السياحة، وقد يعزى الأمر إلى عدة أسباب نذكر من جملتها :

اعتماد قروض الاستثمارات ذات نسب الفوائد المرتفعة، مما لا يشجع الخواص على المساهمة في هذا القطاع الحيوي.

كما أن ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية يخلق اختناقا يمنع التطور الطبيعي للسياحة وهو الشيء الذي يدفعنا إلى القول أن دور الدولة لا زال مهما وتدخلها ضروري لتوفير الشروط المادية الكفيلة لانتعاش عام يساعد على تطوير السياحة، وللحد من الفوضى العارمة التي أصبحت تطال شروط ترويج المنتوج السياحي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن النهوض بهذا القطاع يقتضي تظافر جهود عدة قطاعات نظرا لارتباط السياحة بعدة مجالات تنموية، وهذا يقتضي جهدا تنسيقيا يؤهل سياحتنا أمام المنافسة القوية التي تطالها من قبل جراننا.

وإن الجو الإيجابي الذي خلقته أجواء التغيير والتناوب ببلادنا سيكون خير مساعد على ذلك إذا أحسنا استثماره ودعمه. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار محمد العربي بوراس. متغيب، إذن أعطي الكلمة للسيد المستشار المتدخل الموالي هو المستشار السيد عبد الحميد الحمديوي.

* المستشار السيد عبد الحميد الحمديوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

أتشرف باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل في مناقشة ميزانية السياحة من دون شك السيد الوزير أن عرضكم جاء ليعطي الصورة الحقيقية التي أصبح عليها قطاع السياحة في المغرب وهذه الوضعية التي ليست في اللحظة وإنما هي حصيلة السياسة السابقة المتبعة في هذا المجال وحتى لا نذهب بعيدا لنسائلكم السيد الوزير لماذا تراجع قطاع السياحة في بلادنا؟ وماهي أسبابه الحقيقية التي كانت وراء ذلك؟ كيف تراجع عدد السياح الدوليين من 3.252.260 سائح سنة 92 إلى 1.832.221 سنة 97، مع العلم أن سنة 92 كانت السنة التي استقبلت أكبر عدد من السياح الدوليين المتوافدين على بلدنا في العشر السنوات الأخيرة من 87 إلى 97، كثيرة هي الأسئلة نحن نعتقد أن هناك خلل ما، ونحن نتحدث عن هذا القطاع نسوقه مثلا لدولة عربية ألا وهي تونس، حيث أن مساهمتها تقريبا ثلث مساهمة المغرب وعدد سياحها الدوليين ثلاثة مرات ضعف المغرب، لماذا مرة أخرى هل لنا السياسة السياحية بالمعنى الكامل؟ نحن نعتقد أن هناك نوع من الارتجال كما هو الشأن بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى، من العوامل الأساسية التي كانت وراء تراجع الصناعات السياحية ببلادنا الوضعية التي كان ومازال يعيشها المكتب الوطني للسياحة، هذه المؤسسة التي كانت تستنزف حصة لابأس بها من ميزانية الدولة التي حولها البعض المتنفذ إلى ضيعات خاصة يستفيد منها لحسابه، ويمكن الاستدلال على ذلك بمعاينة الوضعية التي يوجد عليها العديد من الفنادق خاصة بمنطقة ورزازات يتعلق الأمر بالتجهيزات والصيانات بالنسبة لهذه الفنادق، أو تعلق الأمر بالعمال العاملين في هذه المؤسسات، حيث أن مئات العمال الفندقيين يعيشون وضعية تشرد والمصير المجهول.

ولذلك السيد الوزير نطالبكم بمراجعة هذه المؤسسات، وذلك بالترشيد والضبط والتدبير الشؤوني.

أما بخصوص عملية الخوصصة التي عرفها القطاع فهي امتداد لسياسة الخوصصة المتوحشة والعشوائية التي أنتجتها الحكومة السابقة، ومنذ الآن نبدي تخوفنا وقلقنا إذا ما استمر نفس النهج مما سيفرض ككنفدرالية مواجهة استمرار هذا المخطط الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه تفريط واضح في جزء هام من الثروات الوطنية، ولذلك ونحن مطالبون اليوم بأن نعيد الدور في القطاع العام والشبه العام لهذا القطاع بهدف ترشيده وتقويمه وهذه كانت وستبقى قناعتنا.

أما بخصوص القطاع العام سواء تعلق الأمر بالفنادق أو النقل السياحي ووكالة الأسفار والسياحة فلابد من مراجعة المقاييس التي تعتمدها وزارتكم لمنح رخص المستفيدين منها حفاظا على سمعة بلدنا وسمعة المنتوج السياحي المغربي في السوق العالمية.

وبهذه المناسبة السيد الوزير لابد من التفكير في المنتوج السياحي الداخلي في تأسيس شراكة مع مختلف القطاعات الحكومية الأخرى، حتى يتسنى للمواطن المغربي خاصة الموظفين من الاستفادة من فترة الراحة والاستجمام وهذا أمر ممكن إذا قمتم السيد الوزير بإعادة هيكلة الوكالات السياحية حتى تعطي للسياحة الداخلية موقعها الذي تستحقه الآن نظرة أحادية للجانب التي تحكمت في المستمثر في هذا القطاع هي التي حالت دون مساهمة المواطن المغربي ولا يمكن تصور انطلاقة جديدة لهذا القطاع بدون الدخول في شراكة مع وزارة الثقافة من أجل إعداد برنامج ثقافي للتنشيط الحياة الثقافية، وهذا ما سيسمح بتنوع مجالات الاستقطاب كذلك السيد الوزير، لابد من إعطاء دور جديد للمندوبيات السياحية الإقليمية والجهوية لتتحول من مجرد إدارة تنسيقية إلى إدارة منتجة مساهمة في تطوير السياحة على مستوى جهوي، وهذا يجرنا إلى الحديث عن التكوين في مجال السياحة صحيح أن هذا القطاع يتوفر على كفاءات ولكن لابد من توسيع الحقل التكويني لخلق مراكز جديدة لتكوين ولتنظيم دورات تدريبية تدخل في إطار التكوين المستمر بالنسبة لكل المتدخلين في هذا المجال.

السيد الوزير،

أعتقد أنكم ستتفقون معنا على أن أهم ركن تقوم عليه السياحة عبر العالم هو الإعلام والتواصل للأسف نلاحظ غياب الشامل لأية سياسة إعلامية في هذا الحقل، بكل تأكيد صرفت أموال ضئيلة لإعداد برامج إعلامية لكنها للأسف كانت ضعيفة جدا، إذن لتسويق منتوجنا السياحي يجب وضع خطة إعلامية مدققة هي وحدها كفيلة بالمساهمة في إنعاش هذه الصناعة التي باتت من بين الصناعات الأساسية بالنسبة لبلد كبلدنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

نعود الآن إلى قطاع التشغيل، وأعطي الكلمة بالتوالي إلى السيد المستشار المحترم السيد أحمد الحصيني، والمستشار المحترم السيد تيتنا العلوي، والمستشار السيد بيجي عبد الرحمان، فليتفضل المستشار السيد أحمد الحصيني.

* المستشار السيد أحمد الحصيني :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

قبل كل شيء كنرحبوا بالسيد الوزير والأخت الوزيرة كذلك بالمناسبة بغيت نقول أن تدخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليس من أجل التدخل مناقشتنا ليس من أجل التسجيل، وإنما من أجل محاورة الحكومة ومحاسبة الحكومة وتقديم النصح للحكومة واقتراحات عملية إذا أمكن.

السيد الوزير،

تدخل الكونفدرالية يتكون من ثمانية محاور :

المحور الأول : يتعلق أولا وقبل كل شيء بالحالة الاقتصادية والاجتماعية كملخص أو كمدخل.

ثانيا : وضعية وزارة التنمية الاجتماعية ووظيفتها الاجتماعية والسياسية والقانونية.

ثالثا : التشغيل ومعضلة البطالة في بلادنا.

رابعا : المقاولة المغربية والعولمة.

خامسا : الرعاية الاجتماعية وسياسة الوزارة الوصية.

سادسا : التكوين المهني وحاجيات المقاولة.

سابعا : مدونة الشغل وموقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ثامنا : التصريح المشترك في فاتح غشت 1996 لحكومة التغيير.

إن أهم معادلة تواجه الحكومة الحالية والتي يجب العمل على الإسراع في حلها على المدى القريب والمتوسط هي كيف يمكن تحقيق نمو قوي ودائم في إطار اقتصاد غير متين مرهون بالتوازنات الكبرى التي يجب الحفاظ عليها ومثقل بالسياسات التقشفية وسوء التدبير الذي رافقها وفي غياب تام للنظرة الشمولية البعيدة المدى، وحيث مؤشر الفقر يشير إلى أن أكثر من 42% من المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر.

وبالتأكيد لا يتعلق الفقر هنا فقط بجانبه الداخلي المادي بل بمفهوم أكثر عمومية حيث الفقر يعني كرامة الإنسان وحقه في العيش اللائق وقدرته على إمكانية الاختيار وتساوي الفرص المتاحة.

إن الضغط الديموغرافي الذي عرفته البلاد والذي صاحبته عملية تعمير متسارعة والذي يسايره أدنى نمو اقتصادي حقيقي عمل على تدهور المؤشرات الاجتماعية وتوسيع دائرة الفقر، واحتدام الفوارق الاجتماعية، وارتفاع تكاليف المعيشة والذي لم يواكبه أدنى اقتطاع حقيقي في الأجور وإهمال كبير للعالم القروي، وتهميش فئات واسعة بفعل البطالة هذه الأخيرة أصبحت مشكل بنيوي ومظهرا من مظاهر الإقصاء الاجتماعي ومصدر قلق للجميع، ففي الوقت الذي أصبحت تعرف فيه اقتصاديات الدول المتقدمة تراجعات مهمة في نسب البطالة نجد أنها تصيب عندنا أكثر من 20% من الساكنة النشيطة وتمس كل الفئات بدون استثناء، حيث يوجد الآن أكثر من 850 ألف عاطل عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية وهو رقم نعتبره أقل بكثير من الواقع، من بين هؤلاء العاطلين 250 ألف حامل للشهادات العليا 30% من الشباب و20% من النساء، كما أن الظاهرة تعرف وثيرة نمو مضطرب تقدر بـ 3,2% أي ما يناهز 35 ألف عاطل جديد كل سنة منهم 15 ألف حامل للشهادات العليا.

لقد تبين للخبراء والاقتصاديين من خلال تجارب دول جنوب آسيا، أن التباينات الاجتماعية والفقر والبطالة أصبحت تشكل فعلا قنابل موقوتة في اقتصادياتها ومجتمعاتها، وفي هذا الصدد لابد من التذكير بأن جلالة الملك في خطابه الأخير أكد على أن قضية التشغيل يجب أن تحتل كامل الأولويات بعد القضية الوطنية لما لهذا الموضوع من آثار وانعكاسات اجتماعية غير مرتقبة.

لقد أصبحت البلاد تعيش تحت وطأة مفارقات كثيرة تحمل في طياتها الكثير من المجازفة، حيث أنه في ظل مناخ اقتصادي تعاقبت عليه سياسات تقشفية مجحفة أدت ثمنها الفئات العريضة من المجتمع من عمال ومأجورين، تضعف ندرة الموارد العمومية وإكراهات الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية التي ما هي في الواقع إلا إرث سوء التدبير السابق وكذا عبء المديونية الداخلية منها والخارجية وضعف الادخار الوطني والاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية، وتبعية الاقتصاد في جزء كبير منه للمعطيات المناخية والاقتصادية الدولية، في ظل كل هذا يجب البحث عن إمكانية إرساء تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.

إن ما جاء به التصريح الحكومي وكذا مشروع القانون المالي لسنة 99/98 من مبادئ ونوايا وطموحه لا يمكنها إلا أن تبعث عن التفائل رغم أنها أقل بكثير من طموحات أمس، إلا أنه ما يجب الانتباه إليه هو عدم الوقوع في فخ الحلول الظرفية والترقيعات التي أوصلت البلاد إلى ماهي عليه الآن، بل يجب العمل على ترجمة هذه المبادئ والأهداف والنوايا في إطار استراتيجية تنموية شمولية ودائمة من شأنها خلق التنافس والتضامن الاجتماعي وخلق مناصب شغل حقيقية ودائمة وإعادة توزيع ثروات التنمية، وخيرات البلاد بشكل عام للتخفيف من العجز الاجتماعي والفروق الشاسعة بين الدخول التي أصبحت من الحدة بحيث أصبح ما تنفقه 10% من الأسر الأكثر غناً يقارب 14 مرة ما تنفقه 10% من الأسر الأكثر فقراً، وإعادة الاعتبار للعالم

القروي الذي تقطنه نصف ساكنة البلاد ويساهم بـ 30% من الناتج الداخلي الخام ولا يستفيد حتى بأقل من 10% من المساعدات الاجتماعية بل أصبح العالم القروي مصدر الكثير من المشاكل التي تعيشها المدن من تمدن متسارع وبطالة مستقلة، إلا أن الامكانيات تبقى هائلة وتشكل راكزا محتملا لكل تنمية مستديمة ومجال لخلق الثروات.

إن المرحلة الحالية تتطلب على بعث تفاعل جديد داخل صفوف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وعلى كل مكونات وفعاليات المجتمع المدني التي عانت من التهميش وعلى تأسيس شراكة حقيقية على أسس تعاقدية شفافة قادرة على الدفع بمسلسل التنمية في اتجاه تصاعدي يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة لمواجهة تحديات المستقبل والمشاكل الاجتماعية المتفاقمة والمفتوحة على كل الاحتمالات، وللحد من مسلسل التدهور الاجتماعي والفقر وكل العوامل المولدة للفوارق والتهميش الاجتماعيين.

إن الإفراز السياسي الحالي لا يمكنه أن يترجم على أرض الواقع إلا بفتح صفحة جديدة من العلاقات الاجتماعية تضمن للإنسان المغربي حظا أدنى من الكرامة والمشاركة الفعلية في بناء دولة الحق والقانون سواء من زاوية الواجبات والالتزامات الخاصة لكل طرف من أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن تطور كل تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة هو رهين بمدى إشراك كل الفعاليات ورهين بتعزيز فعاليات الحوار والتشاور لدعم السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن المهام والمسؤوليات الاجتماعية الكبيرة والحساسة المناطة بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني تجعل منها أهم الوزارات في الحكومة الحالية، وتحملها أعباء عديدة وليست بالجديدة من قبيل إعداد وتنفيذ سياسات الحكومة في ميادين التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية والاحتياط الاجتماعيين للعمال والعمل الاجتماعي كما تحملها مسؤولية تنفيذ سياسة الحكومة في ميدان محاربة الأمية والنهوض بالمفاوضات الجماعية بين الشركاء الاجتماعيين وتنشيط الحوار الاجتماعي وفض نزاعات الشغل وتحديد العمليات والتدابير الكفيلة بتطوير إمكانيات سوق التشغيل.

إن هذه المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الوزارة بقدر ما تبعث عن الثقة في المستقبل بقدر ما تحملها مسؤوليات جسيمة يتطلب تحقيقها تأهيل إدارة الوزارة سواء منها المصالح المركزية أو الخارجية وكذا الهيآت العامة الموضوعة تحت وصايتها وإخراجها من دور المتفرج إلى دور الفاعل وتأهيل أفضل لمواردها المادية والبشرية المتاحة لامتصاص الخصاص والعجز الاجتماعي المتراكم من جراء السياسات السابقة التي يظهر الوضع الحالي عن عقمها لما كرسته من عجز اجتماعي وتوسيع لدائرة الفقر والبطالة والأمية والفوارق الاجتماعية وكثرة التوترات في الكثير من القطاعات وتردي وضعية الطبقة العاملة.

إن إنجاز هذه المهام يتطلب العمل على معرفة مدققة للمعوقات والحواجز التي حالت دون جعل هذه الوزارة والأمد القريب، لم تقم بدورها على أحسن وجه، وهذا يدفعنا بطبيعة الحال لطرح مجموعة من التساؤلات منها :

أولا : هل الوزارة بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة لمصالحها المركزية والخارجية حتى تستجيب بشكل أفضل للمهام الملقاة عليها؟

هل هناك نقصان للكفاءات التي يتناسب تكوينها والمهام المطروحة؟

هل هي الإمكانيات المادية الغير الكافية؟ أم هناك سوء في تدبير الموارد العمومية؟ أو هناك غياب لخطة عمل؟

هل الإمكانيات الإعلامية المتاحة الكافية والموجهة بشكل إيجابي؟

هل المصالح الخارجية تدبر بشكل عقلاني أم لا؟

هل هناك ضرورة لتطهير الوزارة من العقليات البيروقراطية الفاسدة والعقيمة والمعيقة لكل تقدم وإصلاح للإدارة؟

هل هناك نظام للمراقبة يسهر على تتبع مهام كل مصلحة ومديرية في إطار تعاقدات من أجل تنفيذ برامج معينة؟

هل هناك تعليق حقيقي بدور الوزارة وخدماتها؟ وهل هناك تواصل بين مكونات هذه الوزارة؟

هل هناك تكوين وتكوين مستمر لأطر هذا القطاع؟ حتى يتمكنوا من استيعاب ضبط الطرق والأساليب الإدارية الحديثة وكذا الطرق المتبعة في الدول المتقدمة في مجالات اهتمام هذه الوزارة حتى لا تصبح أطرها بذاتها تشكل عائقا في تطور القطاع.

هل تدبير الموارد البشرية والمادية يتم بشكل عقلاني؟

هل هناك اختلالات في التسيير تتجلى من خلال أوكار للفساد والرشوة حتى التي يجب محاربتها؟

هل هناك تحفيز لموظفي الوزارة سواء على مستوى الشؤون الاجتماعية أو الترقية أو التعويضات حتى يقوموا بواجباتهم في أفضل الأحوال؟

كل هذه العناصر الأساسية يجب إعادة النظر فيها حتى تتمكن هذه الوزارة من لعب دورها بشكل كامل لتأكيد وترجمة ما جاء به التصريح الحكومي.

كما تجب الإشارة إلى أن الواقع المتردي الذي تعرفه مفتشيات الشغل التي يجب إعادة هيكلتها بخلق نظام خاص بمفتشي الشغل يساهم في توسيع اختصاصات هذا الجهاز ويدعم سلطته في المراقبة مع توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتحفيز مفتشي الشغل على القيام بمهامهم في حماية القانون وفض النزاعات وحمايتهم من الضغوط المادية والمعنوية التي يتعرضون لها.

السيد الوزير،

إن ما جاء به برنامج هذه الوزارة برسم السنة المالية 99/98 بقي سجينا لحنين الماضي، إذ لاَ يَعْدُ أن يكون في غالبيته استمرارا وامتدادا للبرامج العقيمة المسطرة سابقا وبالتالي لا يشكل أدنى قطيعة على الماضي، فهل هذا يعني تكريسا للعقليات السابقة ولبرامجها؟ أو أن الأمر لا يَعْدُ أن يكون خطوة انتقالية نحو ترجمة حقيقية لمضمون وطموحات التصريح الحكومي في المجال الاجتماعي في إطار عمليات جزئية وعميقة في بعدها تضمن بالفعل تغييرات جوهرية طال أمل انتظارها وخصوصا في مجال التشغيل وخلق مناصب الشغل ومحاربة الأمية وتقليص دائرة الفقر وإعادة توزيع الإعانات الاجتماعية وضمان تغطية واسعة للحماية الاجتماعية للعمال، وإخراج مدونة الشغل وضمان كرامة وحقوق العمال، وحقهم الطبيعي في الاستقرار وضمان التكوين والتكوين المستمر والهادف والمندمج في إطار خطة شمولية للتشغيل.

السيد الرئيس،

إن أهم معضلة تواجه الحكومة الحالية والتي يجب العمل على الإسراع في إيجاد حل لها على المدى القصير والمتوسط هو خلق أكبر قدر ممكن من فرص الشغل لتخفيف الضغط المتنامي الذي أصبح يشكله جيش العاطلين، والذي أصبح يتعدى الأرقام الرسمية، إنها طاقات كبيرة كلفت كثيرا خزينة الدولة وميزانية دويهم وأغلى مرحلة في حياتهم، كل هذه الطاقات التي أصبحت مؤهلة لرفع التحديات تتعرض للإقصاء والتهميش الاجتماعي.

لقد شكلت دائما قضية البطالة والتشغيل انشغالات أساسية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وشكلت أهم المطالب الأساسية الذي نافست فيها مركزيتنا باعتبار أنها أساس كل سلم وتعايش اجتماعي وضمان للحد الأدنى لكرامة الإنسان الذي يشكل المحور الأساسي لكل تنمية اجتماعية واقتصادية.

إن السياسات السابقة المتبعة في كل الميدان والتي أبان الوضع الراهن بكل مؤشراته عن عقمها والتي سبق لمركزيتنا أن نددت بها في عدة مناسبات ومحطات نضالية، لم تعمل إلا على إهدار الثروات الوطنية بكل أشكالها وأنواعها، ولم تترك أي عمل في المستقبل القريب لإمكانية إرساء شروط التنمية الاجتماعية المتوازنة باعتبار العزم الاجتماعي الكبير الذي تعرفه البلاد وعدم وجود إرادة تعديلية حقيقة في التغيير.

في هذا الإطار ترى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه حان الوقت أولا :

أن تلتزم الحكومة بوضع برنامج وطني استعجالي في إطار تضامن استثنائي واسع بتجنيد مختلف القطاعات من قطاع عمومي وشبه عمومي والقطاع الخاص، وتعبئة كل الموارد والطاقات قصد توفير مناصب شغل جديدة وخاصة لذوي الشهادات العليا، وخريجي المعاهد المختصة الذي يشكل استمرارها للعطالة وصمة عار على جبين هذا الوطن وتهديد محتمل للتوازنات الاجتماعية والسياسية.

إن عدد مناصب الشغل المقترحة في إطار مشروع القانون المالي يبقى هزيلا باعتبار أن قطاع الوظيفة العمومية في إطار إصلاحها يمكن أن يستوعب المزيد من الأطر باعتبار ضعف التأطير الذي تعاني منه الكثير من القطاعات، كما يمكن خلق مناصب شغل في إطار عملية تشديد الوظيفة العمومية، وفي إطار تطهيرها من كل العناصر التي أساءت التسيير ونشرت الفساد وعملت على نشرها.

إلا أن هذا لا يجوز أن ينسينا أن عدد من مناصب الشغل المتاحة حاليا مهددة بالاستمرار بالزوال في القطاع الخاص، فالعمال يعيشون عدم الاستقرار في مؤسساتهم ومعرضون باستمرار في التسريحات الجماعية وتخفيض ساعات العمل بدون مبرر مقبول كما أن الاستغلال الغير المقبول للأطفال والنساء في المعامل مقابل أجور هزيلة لا زال قائما السيد الوزير كما لايجب أن ننسى ضئالة الأجور والتي رغم ذلك لا زالت تتعرض باستمرار للانخراط في قيمتها الحقيقية بفعل ارتفاع المهول في تكاليف المعيشة، كما أن التعويضات بكل أشكالها لا زالت لم تبرح مكانها منذ سنين، في حين أن أصحاب الامتيازات الكبرى والمستفيدون داخل الإدارة العمومية، يرفعون منها باستمرار بدون رقيب إنه مغربة السرعة المختلفة السيد الوزير، فهل حان الوقت لمحاسبة الذين عبثوا بخيرات البلاد وأضاعوا عليها فرصة الانطلاق؟

إن إمكانية البلاد كثيرة وكثيرة جدا في حين أن اقتصادنا هزيل كدول وفي عهد قريب كانت في مستوانا تجاوزتنا وبأشواط كبيرة جدا، لقد أضعنا وللأسف الشديد سنين كثيرة من التقدم، والآن جميعا وخصوصا الأجيال المقبلة سنؤدي ثمن تخلفنا غاليا في الأشكال المختلفة الفقر مثلا البطالة ارتفاع تكاليف المعيشة.

إن مستقبل المغرب ومستقبل الأجيال القادمة أصبح الآن مرهونا بنا جميعا وبالاختيارات الحقيقية والصادقة التي علينا أن نتفق عليها فيجب أن لا نكون هذه المرة متأخرين ولا مهمشين عن الموعد موعد الاختيارات الكبرى السيد الوزير للبلاد والتي ستضعنا إن كنا صادقين على السكة الحقيقية في التغيير والانخراط، المقاولة المغربية ومتطلبات المستقبل، لازالت المقاولة المغربية وللأسف الشديد السيد الوزير تحافظ في جل علاقاتها على النمط الذي ساد خلال المرحلة التي أعقبت الاستقلال السياسي.

لقد صار الآن من الضروري وبفعل انخراط المغرب في مسلسل العولمة التخلي على الكثير من أشكال الانتاج العائلي والانخراط في علاقات جديدة أكثر شفافية تؤمن للمقاولة كفضاء في الإنتاج القدرة التنافسية لضمان البقاء أولا للمقاولة ولمواجهة المنافسة الدولية الشرسة.

ثانيا : التي أصبحت تهدد ليس فقط المقاولة بل حتى مناصب الشغل التي تتيحها، إن هذا الواقع الجديد أصبح يفرض على المقاولة أن تتأهل للتجاوب أكثر مع المعطيات الجديدة للمناخ الاقتصادي الدولي السائد بما يفرضه من عولمة، لقد ولى عهد اقتصاد الريع ولم يعد أمام المقاولة المغربية مهما كان حجم رأس مالها ومجال نشاطها أن تضمن إمكانية البقاء إلا إذا أعادت هيكلة نمط إنتاجها وإعادة تأهيل مواردها البشرية، حتى تصبح أكثر استيعاب في التطورات التكنولوجية المتسارعة.

إن أغلب المقاولات السيد الوزير المغربية هي من الحجم الصغير والمتوسط مع الأسف، وهي موجهة في غالبها نحو قطاع الخدمات والاقتصاد الموازي على حساب انتاج السلع فإذا كانت 7% منها تؤدي ضريبة مهنية فإن 61% منها لم تحترم الحد الأدنى للأجر في حين أن أقل من 9% منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد، إن المقاولة يجب أن لا تصبح إطارا للهروب من الضرائب واستغلال العمال والاغتناء الغير المشروع.

لقد أصبحنا نعاين في الوقت الحالي الكثير من المستثمرين الكبار أصبحوا يجزؤون في استثمارات في إطار عمليات صغيرة تسمح لهم بالتهرب من الضرائب ومشاكل العمال والتنظيم، إنه سلوك جديد لابتزاز الوطن بهدف الربح السريع وإذكاء نار الاقتصاد الموازي الذي لا يعمل إلا على تدمير مستقبل المقاولة المنظمة والنسيج الاقتصادي.

بينما لا يجب أن ننسى أولئك المقاولين الذين يغلقون مقاولاتهم تحت ذريعة إفلاس أو دواعي أخرى للتهرب من مستحقات العمال، أولا أن هؤلاء تنظموا في إطار نقابي، وبدأوا يطالبون بحقوقهم المشروعة في الحماية الاجتماعية كل هذه العناصر تشكل إحدى سمات المقاولة المغربية التي لا زالت تعتبر العامل طرفا غريبا عن المقاولة، أقول طرفا غريبا عن المقاولة، إلا أن هذا لا يمنع أن نذكر بأن هناك فعلا فئة من المقاولات المواطنة القليلة عملت فعلا على احترام الحقوق الاجتماعية للعمال وعملت كذلك على خدمة النسيج الاقتصاد للبلاد، يجب العمل على تشجيعها وتحفيزها وتعميم نموذجها على باقي قطاعات المقاولات الخاصة منها والعمومية.

السيد الوزير،

الرعاية الاجتماعية تفتقر الحماية الاجتماعية في بلادنا، لأي نظرة شمولية أو تصور متكامل حيث تظل موسعة بين عدة مؤسسات متضاربة الأهداف أحيانا وعاجزة عن تغطية المأجورين وتقديم التعويضات والخدمات والمعاشات التي تستوجبها وجود هذه المؤسسات، فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أوكلت له الدولة مهمة توفير الضمان الاجتماعي للسكان النشيطين العاملين لم يتمكن لحد الآن من تحقيق هذا العدد لا من حيث عدد المنخرطين ولا من حيث التعويضات والخدمات الهزيلة التي يقدمها للمستفدين بل تحول وخلال سنوات إلى بؤرة للفساد والاغتناء الغير المشروع على حساب الطبقة العاملة، إن الصندوق في حاجة إلى إعادة هيكلة بإحداث مصالح جهوية له وإخراج نتائج دراسات التحقيق في الحسابات.

السيد الوزير،

دراسات التحقيق التي أجريت عليه بالتداوم وتسوية ملفات ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية والزيادة في التعويضات الممنوحة لهم، كما يجب إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة للصندوق بغية الوصول إلى تصور جديد لرأسماله ورأسملة ودائعه في استثمارات أفضل.

إن العزم الاجتماعي الحالي يتطلب التدخل باستعجال لوضع أسس استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى التصدي لكل عوامل التهميش والإقصاء وإلى تشخيص الحاجيات من التغطية الاجتماعية وتحديد الأولويات والآليات الكفيلة بالتدخل في هذا المجال، كما يمكن أن يساهم في تغطية اجتماعية أكثر شمولية وأكثر نجاعة إنه لا يمكن أن نتصور ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين أن نسبة مهمة من العمال لازالت تبتز في حقوقها وتستغل استغلالا متوحشا مشابها بالذي ساد في عصور ولت.

التكوين المهني والتكوين المستمر السيد الوزير رغم أن التكوين المهني عرف تطورا نسبيا خلال السنين الأخيرة إلا أنه لم يرقى بعد للمستويات المرجوة من هنا إلى الدور الذي يجب أن يلعبه كمنفذ أساسي بين عالم الدراسة وعالم الشغل، حيث أن العنصر المتحكم في التوجيه إليه، كانت في الغالب الفشل الدراسي وليس المؤهلات المهنية للتلميذ، كما أنه غير مرتبط بواقع متطلبات الشغل سواء على المستوى المحلي أو الجهوي الأمر الذي جعل هذا القطاع يساهم بقسط هام من العاطلين، كما تنعدم في كل القطاعات العام منها والخاص سياسة التكوين المستمر تستجيب لحاجيات المأجورين ورغبتهم في التطور والترقي ومسايرة متطلبات التحديث لمواجهة التحديات الظرفية والرفع من المردودية ومن القدرة التنافسية للمقاولة، أطلب من السيد الوزير الاستماع قليلا.

لقد أظهرت بعض الدراسات أن 54% من المأجورين لا تعرف لا القراءة ولا الكتابة السيد الوزير، وتهم العمال في كل القطاعات وخصوصا بقطاعي الفلاحة والصيد البحري والصناعة.

إن هذا الوضع يدفعنا إلى التساءل عن الدور الذي يجب أن يلعبه التكوين المهني في إطار مشروع للتغيير الذي تقدمت به الحكومة خصوصا إذا علمنا أن سوق الشغل وصل إلى حد من الإشباع وأن عدد من مناصب الشغل المتاحة حاليا أصبحت هي الأخرى مهددة بالزوال بفعل إغلاق الكثير من المقاولات لأبوابها وإلى التصريحات الجماعية التي يتعرض لها الكثير من العمال.

مدونة الشغل السيد الوزير إن أهم ما يميز قطاع التشغيل خلال السنين الأخيرة هو غياب مدونة الشغل لتنظيم العلاقات بين الفرقاء الانتاج وبعقم تشريعات العمل المعمول بها وتقادم بعضها وعدم مواكبتها لمتطلبات التطورات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واستمرار السلطات العمومية في إصرارها على عدم التصديق على العديد من الاتفاقيات والتوصيات الدولية، فقد حاولت السلطات العمومية في مناسبات عدة إقرار مدونة الشغل لا تستجيب لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعيا في التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد ولضرب مكتسبات الاجتماعية للمأجورين.

إن من شأن إخراج مدونة الشغل لحيز الوجود أن يساهم في توسيع الحريات النقابية وترسيخ الديمقراطية في بلادنا وأن تساهم في بناء دولة الحق والقانون التي يجب أن تكون منسجمة ومتلائمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وأن تساهم في تحقيق التوازن في العلاقات المهنية من أجل تكريس السلم الاجتماعي وتأسيس ثقافة جديدة داخل المقاولة المغربية مبنية على الحوار والتفاوض الاجتماعي حتى تصبح هذه الأخيرة فضاءاً حقيقيا للإنتاج الخيرات وفضاءا للتسامح، وفي هذا الإطار تطالب مركزيتنا أولا بـ :

أولاً : المصادقة السيد الوزير، على الاتفاقيات والتوصيات والمواثيق المتعلقة بالشغل وبالحريات النقابية هذه حكومة التغيير، وإقرار مبدأ التواقف بين أطراف الإنتاج حول نصوص مدونة التغيير قبل اعتمادها نهائيا.

ثالثاً : مراجعة قانون الوظيفة العمومية والأنظمة والقوانين الأساسية للمرافق العمومية والشبه العمومية بإشراك النقابات القطاعية المعنية، وذلك في إطار استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري.

الحل النهائي لنزاعات الشغل السيد الوزير المطروح بكل من معمل إيكوز بتادلة وواد زم، هذه جريمة ارتكبت في حق الدولة أولا وفي حق العمال ثانيا.

أيضا وضعية أمنيوم الصيد البحري منذ سنوات، إعادة فتح مكاتب التشغيل وتفعيل دورها، لأن مكاتب التشغيل هي التي ستقوم بإحصاء حقيقي للعاطلين.

تفعيل العمل بنظام الاتفاقية الجماعية، نحن نشجع الاتفاقية الجماعية في جميع المعامل والقطاعات.

أخيرا السيد الوزير والسيد الرئيس أستسمح الجميع الإخوان على هذا التطويل الغير المقصود التصريح الحكومي لقد بذلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مجهودات وقدمت تضحيات ونضالات للوصول مع السلطات العمومية وأرباب العمل للحد الأدنى من الاتفاقات والالتزامات التي صادقت عليها كل الأطراف والتي تضمنها التصريح المشترك في فاتح غشت 1996 وهو الاتفاق الأول من نوعه في تاريخ المغرب المستقل الذي أسس لدعائم عهد اجتماعي جديد ولثقافة تفاوضية جديدة تمكن كل الفاعلين الاجتماعيين من مواجهة التحديات والرهانات المطروحة على بلادنا.

إن التصريح المشترك اعتبر من طرف جميع الفاعلين في المجتمع إطارا جديداً يتضمن أسس التطوير وتحديث العلاقات المهنية بين أطراف التشغيل حيث فتح آفاق الأمل في تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة المغربية.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وشعوراً منها بمسؤوليتها الوطنية والتاريخية كمعبر عن قضايا ومطامح الطبقة العاملة المغربية، والتي كانت طرفا أساسيا في هذا التصريح ستعمل من أجل تصحيح المسار الديمقراطي والتنفيذ الكامل لمضمون التصريح الاجتماعي المشترك، وتنفيذ جميع الالتزامات السابقة الواردة فيه من زيادة في

الأجور والتعويضات والتسوية الشاملة لملفات الموقوفين والمطرودين ومعالجة ملفات النزاعات الاجتماعية المعلقة والعمل على احترام وتوسيع مجال الحريات النقابية واعتماد آليات الاتفاقيات الجماعية.

السّيد الوزير،

أستسمحكم على هذا الكلام الصريح والمخلص وأقول أمام إخواني المستشارين أنني سأسلسم للسيد الوزير نسخة حتى لا ينسى لأننا في السنة المقبلة سنرجع إلى هذا الموضوع. وشكراً السيد الرئيس. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

أذكر بأن جميع التدخلات تنقل في الجريدة الرسمية للسادة المستشارين.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد تيتنا العلوي.

* المستشار السيد محمد تيتنا العلوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن أتناول الكلمة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، في إطار مشروع القانون المالي لسنة 98-99، وعلى الخصوص قطاع التشغيل.

إنها مناسبة لنؤكد مرة أخرى مساندتنا لحكومة التغيير حتى تتمكن من التغلب على الإرث الثقيل نتيجة التراكمات بمفعول السياسات اللاشعبية للحكومات السابقة، ومن باب النزاهة والالتزام الذي يربطنا من جهة بحكومة التغيير ومن جهة أخرى بالطبقة الشغيلة التي طال ما انتظرت إنصافها في الأجور والحريات النقابية والسكن اللائق والتطبيب والتكوين... إلخ.

ومن أجل كل هذه الأسباب نريد أن تكون وزارة التشغيل وزارة قوية قادرة على حل المشاكل والتغلب عليها، المشاكل التي تعاني منها الشغيلة المغربية وهذا شيء صعب عليها الآن، نظراً لدورها الذي يقتصر على المصالحة فقط، ولذلك نريد تقوية اختصاصات مفتشيات ومندوبيات الشغل وإعطائها الصلاحيات والقوة القانونية للتغلب إلزام الفرقاء في ميدان الشغل على احترام القوانين بالفض في النزاعات.

أما في الحوار الاجتماعي، فلقد أراد صاحب الجلالة نصره الله، أن يدخل المغرب عهداً جديداً مبنيا على الحوار والتحاور بين الأطراف الاقتصادية والاجتماعية توج بالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996، ألزم الأطراف الثلاث، الحكومة والمشغلين والنقابات بتوقيعهم لهذه الوثيقة، لكنه منذ التوقيع أصبحنا نرى تعثراً في تطبيق بنودها، فعلى سبيل المثال ورش السكن الاجتماعي الذي لم يعرف النور نظراً لعدم التزام الحكومة والمشغلين بالنسب الملتزم بها بالاضافة إلى أن الحكومة لم تضع رهن إشارة هذا المشروع الأراضي التي هي بحوزتها.

أما التغطية الصحية، فما زالت كشعار، حيث لم تحدد لا مواردها ولا الجهات التي ستتكلف بها علما أننا بالاتحاد العام للشغالين تقدمنا باقتراحات عملية بل وبمشروع الترتيبة المالية تمكن في المرحلة الأولى من تغطية جميع الشغالين وفي المرحلة الثانية نتمكن من تعميمها على كافة أفراد الشعب المغربي ونتمكن أيضا بواسطتها من المساهمة في إصلاح المستشفيات العمومية.

أما لجان المصالحة الوطنية والاقليمية، فقد عرفت هي الأخرى تعثراً مما زاد من تراكم المشاكل بالتكثير من ضحايا الطرد الفردي والجماعي وبالتالي استنزاف رصيد الشغل الوطني، وعليه فالمطلوب من السيد الوزير ومن الحكومة التغيير استعجالا لتحريك آليات الحوار المتفق والموقع عليها.

أما فيما يخص الحفاظ على رصيد الشغل، فقد وقع الأطراف الثلاثة على دراسة الملفات العديدة من المؤسسات التي توقفت عن النشاط، إما لأسباب مالية أو لعدم توفرها على رأس مال جاري، وإمّا المشاكل مع الأبناك الناتجة على القروض وتراكمات الفوائد أو لأسباب أخرى، وهذا الاتفاق لم يحترم هو الآخر، مما يقودنا للحديث عن دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي كان هو الآخر موضوع التوقيع من طرف الأطراف الثلاثة، وذلك من أجل تحديث قوانينه حتى يصبح قادراً على أن يلعب الدور الاجتماعي الحقيقي الذي أنشئ من أجله، فمثلا فائضات هذا الصندوق التي توجه لصندوق الايداع والتدبير وهي أموال من اقتطاعات العمال وأرباب العمل يجب أن تذهب لأعمال مباشرة مردودية لصالح هؤلاء العمال وأرباب العمل لبناء السكن الاجتماعي، ومساعدة المؤسسات التي هي في وضعية حرجة، لهذه الاجراءات وغيرها نتمكن فعلا من الحفاظ على رصيد الشغل، بل ونتمكن أيضا من تقويته، وعلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن يعمل على توسيع وتعميم الانخراط فيه بفرض المراقبة على المؤسسات التي تتملص إما من التصريح بعمالها كلية وإما بالغش في

هذا التصريح من حيث العدد المصرح به وكذلك من حيث قيمة الأجور المصرح بها مما يحرم الصندوق من مداخيل مهمة جداً، ويحرم كذلك الشغيلة من حقوقها في التعويضات على المرض وخاصة في التقاعد.

أما معضلة عقد الشغل المتجددة فقد أصبحت وسيلة للتخلص من العمال وحرمانهم من كل الحقوق والترسيم والاستشفاء والتقاعد... إلخ.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب قدمنا منذ سنوات رأي الطبقة الشغيلة في مدونة الشغل، باعتبار أنها الضابط الأساسي للعلاقات بين الشغالين والمشغلين من جهة، وباعتبار المدونة شرطا أساسيا من شروط التشجيع على الاستثمار من جهة أخرى ورأي الطبقة الشغيلة في مدونة الشغل هو أن تكون مبنية على روح التوازن في العلاقات بين أطراف الشغل وأطراف الانتاج، مما يضمن شراكة حقيقية وبالتالي التحفيز على الانتاج بما يكون الاطمئنان على الشغل والاطمئنان على الحقوق أمراً حاصلا بمقتضى القوانين التي يجب أن تكون أيضا متلائمة مع التوصيات والاتفاقيات الدولية سيما وأن هناك قراءة فقهية في الموضوع قدمت من طرف المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لابد أن تقوم وزارة التشغيل بتفعيل المجلس الأعلى للشغل لأنه إطار إيجابي للتغلب على المشاكل التي تعوق الشغل، ونحن نناقش مشروع الميزانية الانتقالية هذه فلابد من التأكيد على الحاجية الموضوعات أعلاه والتأكيد أيضا على أن الميزانية إذا كانت تضيق اليوم بمفعول إكراهات وجب الاستجابة المادية لمطالب الشغيلة العادلة والمشروعة، المطالب التي هي حق العمال والعاملات كافحوا وناضلوا من أجل تحقيقها فعلى الأقل على الحكومة أن تأخذ القرار السياسي لبعض نزاعات الشغل وإرجاع المطرودين وتوقيف موجات التسريح ومحاربة الانتماء النقابي، على الحكومة أن تعرف وقد قلنا هذا بأن معاناة الشغيلة بؤر التوتر وجب على الحكومة أن تبين سياستها في هذا الموضوع وسياستها في الأجور ودعم هذه الأجور والعمل على تطبيق هذا الحق ولو على مراحل، ولكن يجب أن نحدد جميعا هذه المراحل. نرجو من الحكومة التي ساندناها وتساندها الطبقة الشغيلة أن تفي بالتزاماتها ووعودها لصالح هذه الفئة من الشعب المغربي، لأن التغيير ليس قولا فقط، وإنما هو قول يتبعه الفعل أي تطبيق وعلى أمل تحقيق هذا عاجلا فإن الاتحاد العام للشغالين سيصوت مع هذا المشروع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد بيجي عبد الرحمان.

* المستشار السيد بيجي عبد الرحمان :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مجالات تدخل الوزارة تمس مباشرة حياة المواطنين وأوضاعهم المعيشية، وإذا كان هناك من تغيير في برامج الحكومة أو كانت لديها سياسة اجتماعية حقيقية وواقعية، فإن وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني هي خير مجال لإبرازها وإخراجها إلى حيز الواقع، غير أن ميزانية الوزارة وبرامجها المعلنة بعيدة كل البعد عن الاستجابة لتطلعات المواطنين وتغطية الخصاص والنقص الذي تعرفه قطاعات التشغيل والتكوين المهني ومحو الأمية والرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، ففي ميدان التشغيل -سيدي الوزير- ومحاربة البطالة لا يكفي ربط توفير مناصب الشغل بخلق شروط تنمية اقتصادية مستديمة، لأن العاطلين وخاصة منهم حاملين الشهادات والذين يعتصم بعضهم منذ شهور على مرأى ومسمع الحكومة والبرلمان ينتظرون التشغيل ومنذ سنوات ولم يعد بإمكانهم الانتظار إلى ما لا نهاية، فهم في حاجة إلى حلول آنية وواقعية تعيد لهم الطمأنينة والأمل في الحياة، وهو ما استجاب جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله عند إعلانه إنطلاق عملية التكوين من أجل اندماج لفائدة 25.000 شاب سنويا لمدة 4 سنوات، غير أن إنجاح هذه المبادرة الملكية السامية رهين بمدى التزام الحكومة بتتبع والمراقبة وأرباب العمل بالتنفيذ بكل روح وطنية في إطار النزاهة والشفافية، واعتباراً لكون الشغل حقا أساسيا من حقوق المواطنين، فإن على الحكومة تقع مسؤولية توفير الظروف الملائمة لخلق مناصب للشغل لكل من هو في حاجة إليها وفي حالة العكس تعوّضه عن الحرمان من أحد حقوقه التي يصنها له الدستور والمواثق الدولية وحقوق الإنسان.

أما وضعية الطبقة العاملة، فإنها بدورها تتطلب اتخاذ عدة إجراءات وتدابير لرفع الحيف المسلط عليها وتحسين ظروف معاشها وعملها، وفي هذا الإطار فإن إصدار مدونة الشغل يعتبر أكثر من مستعجل لتنظيم سوق الشغل وعقلنته في إطار التوافق والتراضي بما

يضمن حقوق العمال في العيش الكريم والصحة والسكن والتعليم والانتماء والنشاط النقابي والاطمئنان إلى المستقبل وضمان العدل والتوازن في علاقتهم بالمشغلين ولهؤلاء الآخرين ولمقاولتهم المردودية والاستمرار والنمو والتنافسية، والطبقة العاملة تنتظر من الحكومة تنفيذ بنود التصريح المشترك واستئناف الحوار الاجتماعي لحل باقي المشاكل العالقة في الترقية الداخلية للموظفين لما بعده 3 يونيه 1997 وقضية المتقاعدين الذين لم يستفيدوا من التحسنات التي أدخلت على نظام التقاعد ومشاكل أخرى ما تزال مطروحة دون الحل، ولا يفوتني هنا التنبيه إلى الوضعية المزرية لمفتشيات الشغل سواءاً من حيث الموارد البشرية أو المادية، إن تنظيم عالم الشغل لا يتأتى إلا بإعادة هيكلة قطاع المفتشيات بتزويدها بطاقم بشري كفء وأدوات العمل حديثة مع تحسين الأوضاع المادية للعاملين وضمان تكوينهم المستمر وتزويدهم بالصلاحيات والوسائل القانونية اللازمة للقيام بدورهم في المراقبة وحماية القانون مع التشدد على النزاهة والاستقامة والإنصاف في فض المنازعات.

السيد الوزير،

إن الزيادة في ميزانية التشغيل التي أقرتها الحكومة وكذا بعض الإجراءات والتدابير المتخذة التي تراهن من خلالها على إنعاش سوق العمل وتنظيم القطاع هي إجراءات شكلية لا تنفذ إلى عمق الإشكاليات وبالتالي لن يكون لها تأثير الذي تبشر به الحكومة.

السيد الوزير،

إن إنعاش سوق الشغل وتشغيل الشباب يتطلب اتخاذ التدابير ملموسة لتشجيع المقاولة خاصة الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات الكاملة للمقاولين الشباب والرفع من حصة صندوق تشغيل الشباب والمقاولين الشباب بشكل ملموس وفتح أوراش كبرى في البوادي وتقديم الدعم وتشجيع للفلاحين الصغار والمتوسطين.

إن عالم الشغل في بلادنا بقدر ما هو في حاجة إلى التوسع قصد استيعاب عشرات الآلاف من العاطلين بقدر ما هو في حاجة ماسة كذلك إلى التنظيم والعقلنة ومحاربة مظاهر الحيف والتمييز والاستغلال والفساد وهي متعددة ولا تحتاج من الحكومة التزامات مادية بقدر ما تحتاج من الحكومة الإرادة والتصميم والحزم في تطبيق القانون وفرض احترامه.

السيد الوزير،

لقد تلقينا بارتياح انضمام المغرب للاتفاقية الدولية لتحريم تشغيل الأطفال لأقل من 15 سنة، وننتظر من الحكومة أعمالها بكل جدية ومحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال واستغلالهم في ظروف اللاإنسانية، هم الذين يجب أن يكون مكانهم مقاعد الدراسة ومراكز الثقافة والترفيهية والرياضة غير أن معالجة هذه الاشكالية يجب أن تنطلق من الظروف الاجتماعية للأسرة التي ترهن طفولتها، أبنائها لتوفير لقمة العيش. ومن القطاعات التي هي في حاجة لتدخل الحكومة من أجل الإصلاح وحسن التدبير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنظمات الاحتياط الاجتماعي ضمانا لحسن التسيير أجهزة مؤتمنة على أموال العاملين وصحتهم، كما يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات قانونية وعملية في ميدان حوادث الشغل لضمان حماية أكبر للعمال وإسراع بتسوية الملفات في الوقت الذي يكون متعرض لحادثة في أمس الحاجة للتعويض وليس بعد فوات الأوان.

وبالنسبة لمراكز الإعلام والتوجيه من أجل التشغيل التي هي نفسها في حالة عطالة، فإنه يجب إعادة النظر في وضعيتها ودورها، لأن بإطلالة واحدة فقط على هذه المراكز كافية للتأكد من أن فاقد الشيء لا يعطيه.

وختاما السيد الوزير، نعيد التأكيد على أننا غير مقتنعين بجدوى الزيادة الضعيفة في ميزانية قطاع الشغل وفي التشغيل لأنها لن يكون لها أي مفعول على أوضاع الطبقة العاملة وسوق الشغل كما أن برامج الوزارة في هذا القطاع تخلو من أي إجراءات ملموسة لمعالجة القضايا الكبرى التي تهم جماهير الشغيلة وعالم الشغل والتشغيل، ولذلك فإننا في النقابة الوطنية الديمقراطية نعلن تصويتنا ضدها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

السيد وزير التشغيل يريد الكلمة، فليتفضل.

* السيد وزير التشغيل :

بسم الله الرحمان الرحيم، وصلى الله على المصطفى الكريم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أنا سمعت جيداً لتدخلات الثلاثة التي تقدمت اليوم بطبيعة الحال القضايا التي طرحت أنه خصكم تعرفوا واحد المسألة خصنا نكون متفقين عليها وأنا قلتها في اللجنة، النقص الذي تلاحظونه أو العجز الذي يمكن أن تروه هنا أو هناك في قطاع التشغيل، هذا كله بالنسبة لي لم أعتبره انتقاد، بل أعتبره تعبير على وعي السادة المستشارين

الذين يهمهم هذا القطاع على حرصهم حتى تكون السياسة الحكومية أكثر فعالة وأكثر فعلية وأكثر نشاط في قطاع التشغيل، لذلك أنا بالعكس لم أنزعج من الملاحظات، أرحب بها كلها، ولكن الذي أريد قوله هو حول ثلاث مواضيع أساسية التي يظهر جاءت في ملاحظاتكم.

الموضوع الأول هو دور الوزارة، واضح، أنا أشكركم أولا على التقدير الذي تعطوه للوزارة في موقعها الحالي داخل الهيكلة الحكومية، ولكن ملاحظاتكم حول وسائل العمل والقدرات المتوفرة عند الوزارة والامكانيات المتاحة لها، تتساءلون هل حقيقة هذه الوزارة يمكن لها أن تقوم بمهامها في الاتجاه... ليس فتح الأوراش لأن احنا فتحناها، أنتم تعرفون بأننا فتحنا تقريبا الأوراش الأساسية كلها، ولكن إيصال هذه الأوراش إلى منتهاها. أنا في اعتقادي الوزارة ماشي تيخصها أنا أقولها لكم بكل صراحة ليست مسألة ميزانية احنا واحد الوزارة عندنا واحد الدور وواحد الوظيفة، وهذه الوظيفة هي وظيفة في الحقيقة وظيفة تدخل في واحد العلاقة التي هي وظيفة في الحقيقة وظيفة تدخل في واحد العلاقة التي هي علاقة متناقضة ومتنافسة بين طرفين من جهة الرأس المال ومن جهة العمل، الحكومة كحكومة ليس لديها ميول مرة تقول ستشجع فقط المقاولة أو ستمشي غير مع النقابات، وأنتم كلكم عرفتم هذه المسألة، نحن نأتي في الوسط، ولم يمكن لنا أن ننجح في مهمتنا كقوة التي هي قوة الاعتدال إلا إذا استطعنا أننا نقرب من وجهة النظر، وباش نقرب بين وجهة النظر خص الكل يلعب اللعبة، النقابات خصها تلعب اللعبة والمقاولات وأرباب العمل خصهم يلعبوا اللعبة، ماهي اللعبة؟ اللعبة هو أنه الواقع ديالنا ديال ميدان الشغل في بلادنا واقع يتطلب على الأقل الالتزام بشيئين أساسيين، الحاجة الأولى وأنا أقولها لكم بكل صراحة ربما الوقت ديال الاطمئنان راه هو الذي فات ملاحظاتكم كلها تتعلق بمعاينة ما مضى، أما الآتي خصنا نكون واعون، لأن ربما الآتي سوف يكون أصعب، كلكم ذكرتم العولمة، ربما هذه غير كلمة، إعادة التأهيل المقاولات، إعادة تأهيل اليد العاملة، هذه الأشياء راه عنده كما يقال كلفة اجتماعية، يعنى ننظر إلى جميع دول العالم التي بدأت في اتجاه تحديث الأسس انتاجيتها، راه خلصتها، ماشي خلصتها غير بالمال، خلصتها حتى كذلك من الناحية الاجتماعية، تصوروا ألمانيا التي تعتبر من الدول الأكثر نشاط في الناحية الاقتصادية وعندها طاقات وعندها معرفة وعندها خبرة وعندها أدوات وعندها.... وعندها... وعندها واحد النظام ديال التكوين المهني الذي هو نموذجي على المستوى العالمي، الوقت الذي أدخلت الألمانية الشرقية زعزع نظامها كله، لماذا؟ لأن حتى الآليات التي كانت عندهم ديال الحماية الاجتماعية وحماية الشغل والتنمية الاجتماعية داخل المقاولة وتوزيع الخيرات المقاولة بين العاملين وبين أرباب العمل، ذلك كله تزعزع، لماذا؟ لأن إعادة هيكلة الاقتصاد الألماني من بعدما دخلت ألمانيا الشرقية كان عنده تكلفة اجتماعية قوية، ماش التكلفة الاجتماعية القوية، هو أن اليوم ألمانيا عندها 12% من البطالة، من كان يتصور أن ألمانيا تصل إلى 12%، وتتخلص فيها ثمن قوي وقوي جداً، كذلك الأمر بالنسبة لعدد من الدول أنتم تعرفون إعادة هيكلة النسيج الانتاجي لبريطانيا وقعت في أيام تشرشل، عرفتم تكلفتها الاجتماعية يعني مثلا المعامل التي أقفلت المصانع الأساسية كلها كانت أقفلت، بحيث القيامة كانت قامت في نموذج انتاجهم، وكانت تكلفة اجتماعية تكلفة كبيرة التي تقريبا اعطات، عرفت كم بقيت في الحكومة، بقيت أكثر من 12 العام، إلى حد الآن باقيين يتخلصوها باش يتضطر «السيجيطو نيبلير» يقدم واحد البرنامج الذي يسميه «ذونيوديل»، يعني الاتفاق الجديد من أجل إنعاش تشغيل الشباب، بحال حتى هما عندهم مشكل ديال إنعاش تشغيل الشباب، نحن في بلادنا هي المسألة ليست مسألة أن ربما المقاولات عندها طابع تقليدي أو عندها كذا، إنما احنا عندنا ضغط آخر الذي هو ضغط كبير الذي يتوقع على مقاولاتنا وعلى نظام انتاجنا، هو الانفتاح، هو العوامل الخارجية، هذه العوامل الخارجية، ما عندنا شاي لا احنا كحكومة القدرة على أننا نوقفوها، لأنه هذا شيء... العالم أصبح سوق واحدة، وسيمشي أكثر فأكثر سوق واحدة، ولا عند شي أحد آخر أنه يقدر يوقفها، بما فيهم الفاعلين الاقتصاديين داخل البلاد، هذه هي العولمة وهذا هو الضغوط اللي جايانا في المستقبل، وتيخصنا نأخذ احتياطاتنا فيها، ومن الاحتياطات اللازمة وهو أننا من اقبل كان عند نوع من الاستقرار في العلاقات المهنية لأن كانت عندنا واحد حدودنا كانت مسدودة ومصانعنا كانت محمية، محمية بالجبايات إلى غير ذلك، الآن لما انفتح هذا الشيء هذا سيصبح مطروح علينا على أن نفكر جيداً في نمط التنمية التي سنتبعه، نمط التنمية الذي كنا متبعينه في السابق الذي هو ديال الاكتفاء ربما بالعمل في بعض المواقع الجزئية، والتي هي مرتبطة بالسوق الداخلية هذه المواقع راه ما غادي تبقا شاي، تيخص نمط تنميتنا يحدد اشنو النظام العالمي ديال توزيع العمل كما يقال، فتحنا من هامش باش ندخل فيه ماهو الهامش الذي مفتوح لنا، يقال بأنه ربما المغرب عنده واحد 4 من الهوامش ممكن يشتغل فيها من ناحية التنمية قطاع النسيج، هذا بسبب بسيط وهو أنه مقاولات النسيج في أوربا تعتبر الآن بأن هذه الأعمال تيخصها تخرج من أوربا، لأنه الآن مع المكننة ديالها وكذا تيخص واحد اليد العاملة اللي ماشي بالضروري أنها تكون عندها واحد الكفاءات عالية إلى غير ذلك، قطاع السياحة وهو قطاع خدماتي.

قطاع «لادروان دوستري لا كرورا مونتير» يعني الصناعة الغذائية نظراً للموارد اللي عندنا اللي هي ديال الفلاحة وديال البحر.

والقطاع الذي هو مهم جداً واللي مرتبط بالتحولات المستقبلية وهو قطاع الالكترونيك والمعلوميات، «ليكومبوزون الكترونيك»، ولكن نحن في بداية عندنا واحد «لابتيتنش» احنا قابضينها، شدينها، هذه 4 ديال المواقع التي هي يمكن إذا توقع فيها واحد الاستراتيجية التي هي استراتيجية أساسية، واللي داخلين فيها لا الرأس المال ولا العمل، يعني لا أرباب العمل ولا النقابات، وطبعا الحكومات خصها توضع برنامجها التشجيعي والتحفيزي والتقنيني وكذا وإلى آخره، توضع في هذا الاتجاه غدي يمكن أن نعتبره بأنه سندخل في واحد السياسة التي هي سياسة تنموية، «طيكسبونسيون» السياسة التنموية هي الوحيدة الكفيلة وعلى مدى زمني التي يمكن لها تفتح لنا أفق جديدة بالنسبة لا للعلاقات العمل ولا لإحداث فرص الشغل، لهذا احنا أنا أقول أن هذه الوزارة ماشي وزارة الحكومة، يعني تيمكن نمشي معكم لأقصى تقدير نقول آودي هذه ماشي وزارة الحكومة، هذه وزارة الطرفين الأساسيين اللذين يحركان البلاد، بزوجهم ديال أرباب العمل وديال النقابات، احنا هذه هي الوزارة ديالكم، تيخصنا نتعاون وأنا قلت هذه القضية، قلت آودي من ناحية التكوين أن فكرنا وثقافتنا لا الاقتصادية ولا الاجتماعية تيخصنا نحطوها نتذاكروا فيها، واحد الوقت خصنا نتكلم ونقول آودي، ماهو الهامش الذي هو مفتوح؟ ما هي الإمكانيات المتاحة؟ ماهي الأشياء التي يمكن نعملها بدون أن تهدد الشيء الذي هو موجود وفي نفس الوقت تفتح آفاق جديدة؟ عبرنا بالطريقة المطلبية التي كانت جرت عليها العادة إلى حد الآن ما كافية شاي، لم تبق كافية، يعني مقلا نقول واحد الطرف تيجيك يطلب الزيادة في الأجور والطرف الثاني تيجيك يطلب البحث على المردودية وعلى الانتاجية، واحد تيطلب على «لابروكتفيتي» والآخر تيطلب على «ليسالير» أما ما اللي نتلقى، هذاك الذي يبحث على «لابروكتفيتي» إذا زدتيه في «ليسالير» تيمشي يجيب الماكينة، أنا عندي أرقام اعطيها لكم وسيصل وقت إن شاء الله لما سيدنا يعطينا الضوء الأخضر لانعقاد الملتقى الوطني حول التشغيل الذي أعلنا عنه في التصريح الحكومي، وجاء وأعلن عنه صاحب الجلالة في خطاب يوليوز الماضي، سيأتي الوقت الذي سأعطيكم فيه الأرقام وتشوفو وأنا قدمتها البارح في مجلس الحكومة كيفاش أن لما تنحط المعطيات أمامنا راه لم تبق الامكانيات ديال أنه يكون واحد التصارع وواحد التضارب فئوى، المسؤولية وطنية على الرأس المال وعلى العمل، ونتحملها، ربما احنا راه احنا اللي اعطى الله اعطاه، لأن احنا كل واحد فينا راه عنده موقعه، ولكن نتحملها في آفاق المستقبل، لا ولادنا وأولاد أولادنا، إذا لم ندخلها في إطار نوع من التفاهم الوطني، على هذه القضايا راه لم نقدر نمشي بالطريقة المطلبية راه ما غادي تدينا شاي، فقط اشنوهو نمط تنميتنا؟ ماهي الأسس التي نريد على أساسها ننظم العلاقات المهنية وننظم تطور الرأس المال، لأن في تطور الرأس المال يتطور العمل، نحطها، نتذاكر فيها ما عندي أنا حتى رأي مسبق، والحكومة ما عندها حتى رأي مسبق في هذه القضية، الرأي هو تيخص يكون راينا جماعة، لأنه ما خصنا شاي شي احد طرف من الأطراف يخرج طاير له من هذه العملية، لأن خصنا نتمشاو جميعا باش هذا الانفتاح اللي عندنا ما يخلقنا شاي مزيد من المتاعب، أنا البارح كنت مجتمع، عرضوا علي الناس ديال المجلس الوطني ديال أرباب العمل، أشكرهم، أنا بديت لأنه كانوا مجالس الوطنية ديال النقابة حتى هي تعرض علي نجي نتكلم معها ما فيها باس، لكن هاهما أرباب العمل أخذوا المبادرة، عرضوا علي وتكلمنا على واحد العدد القضايا، من القضايا التي تكلمنا عليها هي مسألة الشغل وقضية «لافليكسيبيليتي» مرونة الشغل، وحطناها وأعطيتهم وجهة نظري التي هي تلتقي مع وجهة نظر الحكومة حول مسألة «لافليكسيبيليتي» راه احيانا تخلق مواضيع التي تفتعل لنا خلافات تصبح الخلافات مفتعلة، لماذا؟ لأن واحد تيجي تيسمع «لافليكسيبيليتي». تيقبض مرونة العمل، وتيجي تيقول لك، آه، «أتوت ليسوس»، وتيجي يقول لك يا الله آسيدي «ها لا فليكسيبيليتي»، أو بالتي، أرى غير نتفهم، أشنو قلت لهم غير البارح، قلت لهم آودي راه كاين بعض القطاعات اللي ما عندها غرض في «لافليكسبيليتي» وكاين القطاعات التي عندها الغرض في «لافليكسبيليتي» إذن، هكذا المصادقة بطريقة عامة وتسلم بواحد المبدأ بشكل يسمى «غوليبكسيل» ماشي طريقة التي هي ملائمة أرى تفكر فيها شيئاما، واستمعوا لنا، هذوا أرباب العمل قال لك آودي عندك الحق، أجي نشوف، أجي، أنا تنعرف ببأن كاين قطاعات التي عندها استقرار اليد العاملة ديالها تقريبا 80 حتى 90 في المائة، لأن عندها «ليكارني دوكوند» معروفين على مدى زمن، نأخذ احصائيات 15 العام الأخيرة، وتلقى «ابليطون أونكسبنسيون» و«أوريكاسيون»، هذاك الشي ديال لا «فليكسبيليتي» تيمشي لما كيكور واحد تقلبات، في الانتاجية وفي العمل عملية الانتاج داخل المقاولة، كاين كثير من المقاولات التي لم تطرح هذه القضية، توجد قطاعات بأكملها التي لم تطرحها، إذا جئت مثلا للنسيج والألبسة هذا موضوع آخر، ستقول آودي لا، هذوا... هذه مقاولات تشتغل «بليكارني دوكوموند» تقريبا يوم بيوم، هذوا يمكن تيخصنا ندير لهم واحد الحاجة خاصة، نحن لنا أدوار لتسيير هذا الشيء، ماهي الأدوات؟ هو إن شاء الله سنجمع المجلس الوطني لاتفاقيات الجماعية، هذا مجلس يأسس في نهاية الخمسينات، لم يجتمع نهائيا، أرى نجمعه، اتفاقيات الجماعية هي راه واحد الطرف مكمل وأساسي

للقانون، لأن القانون ماذا يحدد، هذه المدونة التي نحن نقيم عليها قلابة، ماذا تعمل هذه المدونة؟ نحدد فيها المبادئ العامة المشتركة ما بين جميع القاطعات، والتي تخترق النسيج الانتاجي كله، لم تعمل فيها المبادئ التي هي خصوصية، نعمل المبادئ الأساسية المشتركة التي تنظم علاقات العمل بصفة عامة، ولكن نحن نعرف بأنه لما تحدث منازعة أحيانا تكون المنازعة عندها خصوصية نظراً لخصوصية القطاع، ولما تصل المنازعة للقضاء، القاضي لم يحكم غير بناءاً على المدونة، يحكم كذلك بناءاً على الأعراف الموجودة في قطاع أو في مجموعة من المقاولات معينة، الاتفاقيات الجماعية، وعدد من النصوص المصاحبة تكون أحيانا أساس لتنظيم العلاقات المهنية الذي هو أقوى فعالية من المبادئ العامة، لماذا أقول هذه القضية مهمة وأساسية؟ نحن مثلا أنا عندي وجهة نظر، هو أن في المنازعات المهنية يجب أن نجتنب أكثر ما يمكن الوصول إلى القضاء، إلى المسطرة القضائية، لماذا؟ أنا عندي سيجاكدولور، ذاك الشي غير ما كنت شاي قبل قليل هنايا، لأنه جاء سيجاكدولور أنا مستدعيه في إطار كذلك المشاورات والحوار وغادي نشوف غداً الفرقاء الاجتماعيين وأرباب العمل نتغدى جميعا معه، طرحنا عليه سؤال قلنا ليه آودي في فرنسا في 1985، أعتقد في القانون حذفت الرخصة الادارية للإقفال، مثلما عندنا الآن، إذا أردت أن تقفل تيخص رخصة الادارة، أزاحوها من قانونهم واعطوها للقضاء، القضاء هو الذي يحكم، فهذاك أولا، ونشاط تقييمك لهذه القضية، نشاط تقييمي هو أن أولا القضاء مكتض بواحد العدد من الملفات، والحاجة التي كانت أحيانا يمكن لها أن تحل بسرعة، بطريقة إدارية تتطلب سنوات وسنوات، وفي النهاية الآن لا أرباب العمل ولا النقابات تيقول لك آودي لماذا اذهب إلى هذا القضاء أنا...، أرى نتفصلو بيننا، فنحن مثلا في مناقشتنا مع إخوان أرباب العمل يقولون أزح لنا الرخصة الإدارية، ولكن يجب أن تعوضها بشيء آخر، إذا أدخلت فيها القضاء، أيوه سير عليك ومثلما قال له جاك دولور، قال ليه آودي هذه القضية لما نذهب إلى القضاء يصبح عندنا ذاك الشي يسمحوا لي إخواني المحامين هنايا تتصبح قضية «فيزاسوسي» حتى في قضية هذا الشيء ديال التقاضي وكذا ولما يدخل فيها المحامي تيبقى ذاك الشي كيتجرجر، كيدخل فيها كذا... إلخ، بحيث يصبح واحد المجال الذي هو حقيقة لم يفيد في حل القضايا والمشاكل، أنا يمكن لي نبقى نتحدث لكم على هذه القضايا باش نبين لكم بأنه فقط مسألة واحد خصنا نتفق عليها، هو أننا الآن نحن في حاجة أننا نزول الكاسكيطات ديالنا، ياك، أنا نزول كاسكيط ديال الحكومة وأنتم تزولوا الكاسكيط ديال العمال والآخر يزول الكاسكيط ديال البرلمان ونحط ونشوف إلى أي حد كنكون موضوعيين في تعاملنا مع المشاكل الموضوعة، المشاكل البنيوية، لأن نحن كلنا وطنيين المقاول راه الانسان الذي يأخذ «لورسك» وتيعمل ذيك المخطر أنه يعمل الاستثمار، راه عمل واحد العمل وطني جبار، لأنه «يبروندريسك» لأنه يفيد في خلق مناصب الشغل، هذا الرجل هذا خصنا نجيو أنبوسو له راسه، لأنه التزم ودخل معنا في واحد العملية التي هي تساعد بلادنا على الاستقرار وعلى الانسجام الاجتماعي كذلك الأمر لما نأخذ اتفاق، تصوروا، ها نحن طارحينه الآن، أنا أطرح عليكم آسيدي نشوف أشنوهو السبيل للوصول إلى سلم اجتماعي، نحن نريد سلم اجتماعي، بدون سلم اجتماعي لم نحل المشاكل التي عندنا في بلادنا لا التي هي مستعصية الآن ولا التي ستأتي في المستقبل، نحط لها قواعدها، لا ضر ولا ضرار، كيخص الأطراف كل طرف يلقى مصلحته في هذاك الاتفاق ولكن فصل إلى استقرار، هذا الاستقرار، ذيك السلم الاجتماعي سيوفر لنا استقرار في أدمغتنا وفي نفس الوقت سيعطي لبلادنا سمعة التي يمكن لها أن تجيب واحد العدد ديال الامكانيات من برا، مطروحة، البعض منكم قالها في خطابه، وأنا أقول لكم بأنه كل الأشياء ممكنة، لماذا؟ حتى المقاولين وأنا تكلمت معهم وعدد منهم لا الذين في الغرب، ولا الذين في الفيدراليات ديالهم، الجامعات المهنية ولا الذين في المقاولات، تكلمت معهم، احنى، القي بأنه بكل صراحة يوجد الآن حرص ويوجد تمييز، لم أعرف أنا كيف كانت الأمور من قبل، ولكن الآن أنا يمكن لي غير نقول لكم كيف كاينة، كاين الاعتراف بأنه في داخل قطاع المقاولات بعض أجزاء المقاولات لم تحترم قانون الشغل، كاين، ولكن كاين كذلك تشكي على أن احترام قانون الشغل هو فيه كذلك ماشي غير حقوق الطبقة العاملة، وكاين عليها كذلك واجبات ما هي الواجبات؟..... لماذا «ليستينك» داخل المعمل؟ آجي، بغيت تحتج علي؟ احتج؟ بغيت تعمل إضراب؟ أعمل الإضراب؟ ما كاين شاي بقات في وسائل الانتاج، احترم الأداة الانتاجية، وعلاش «ليسيتينك» تيمس بأداة الانتاج، يكون يتكلم معايا هذا الكلام، ماذا أقول له، أنا الوزير، وزير هذه الحكومة، تنقول لك عندك الحق، تيخص يبعد من اسميتو، من وثيرة الانتاج، يحتج اشحال ما ابغى، ونحاول نوفق ما بين الأطراف، ولكن نحمي هذيك الثروة هذيك راه ثروة ما شي غير ديال رب المعمل، راه ثروة حتى ديال العامل، لأنه إذا خسرت، ليس فقط راس المال الذي ضاع، ولكن ضاع كذلك العمال، نحط هذا الشي ونقوله فيما بيننا، نحن متيقنين بأنه إن شاء الله في إطار لا المجلس الوطني لاتفاقيات الجماعية، ولا في إطار الحوار الذي سنفتحه في الأيام المقبلة حول مدونة الشغل نحن أعددنا وثيقة مدونة الشغل التي هي مراجع بناءاً على الآراء، لا آراء أرباب العمل، ولا آراء النقابات، وانجزنا نموذج الذي إن شاء الله سنعرضه على النقابات وعلى أرباب العمل، ليدرسوه، ولنصل إلى الاتفاق حوله، ونقدمه لمجلس النواب

ومجلس المستشارين في الدورة البرلمانية، في الدورة البرلمانية الخريفية هذه المقبلة، ونحن في إطار هذا الحوار سيتبين بالنسبة لنا على أن بالنسبة لنا جميعا، تنقول احنا، يعني المغاربة وهذه الإطارات التي هي عاملة - سيتبين لنا حتى الاشكالية التي تتعلق بالتشغيل، ها اشكالية التشغيل - أيها السادة المستشارون المحترمون، أنا تكلمت عليها في اللجنة وبكل وضوح وبكل صراحة في لجنة التشغيل، ووضحت لكم بأنه نحن بـ 17% نسبة البطالة، كيفما كانت الإجراءات التي يمكن أن نتخذها التي هي إجراءات المستعجلة، راه يبقى أن لا يمكن بتاتا أن يظل التكفير على أن الدولة والوظيفة العمومية هي منبع تخلق الشغل، وسيأتي الوقت وأعطيكم الاحصائيات وتروا كيف أن نحن الذين نجنون على أولادنا الذين هم يتكونون في التكوين العالي والتكوين المتخصص، لأنه ربينا عقلية أن المنفذ الوحيد هو الوظيفة العمومية، ربينا عندهم... ربما الآن في النهاية ليس خطأهم، ليس لهم ذنب، لأنه أساسا في الأصل يتكونون، هل نحن نكون الناس في المدارس العليا؟ يدخل للمدرسة العليا بالتعاقد، العقد عنده أنه غير يتخرج عنده الوظيفة، تربي هذا الشيء في داخل الناس الذين يذهبون للجماعات ويذهبون للمدارس العليا وكذا، وكذا...، تربت فيهم، الآن، نحن نعرف امكانياتنا، ماهي امكانيتنا؟ ليست قضية إرادة، ولكن قضية نحن نقول سياسة تنموية، قضية التوازن، لما تتجي لواحد البلاد وتلقى فيها بأنه 11% من الناتج الداخلي الخام يعطى على شكل أجور، ما معنى هذا؟ معنى هذا أننا نمتص أكثر على الأقل مرتين نسبة نمو اقتصادنا في الأجور، أجور الوظيفة العمومية، هذا ليس معقول، لا يمكن لنا أن نتقدم نهائيا، يمكن عدد الأشياء أخرى يمكن أن تقال في هذا المجال، ولكن شيء أساسي، وهو أنه نحن أمام معضلتين في قضية التشغيل وتشغيل الشباب بالخصوص.

المعضلة الأولى، هو كيف معالجة المدخر، «طيكسطوك» الذي جمع خلال السنوات الماضية، والذي هوديال 200.000 شاب حامل الشهادة، كيف سنعالجه؟ وفي نفس الذي نعالج ذيك 200.000، كيف أننا نحدد من الوافدين على سوق الشغل بدون أن يلقوا واحد منصب شغلهم، والذي -أقولها لكم- راه سنويا من غير الناس، الشباب الذي يخدم، كم يبقى؟ تبقى 15.000 واحد سنويا بدون شغل من حاملي الشهادات العليا والتي أعنى بها باك زائد أربعة وما فوق 15.000 الذي خدم، خدم، ولكن يبقى في السوق 15.000 كيف يمكن لنا أن نحدد من وقت الانتظار، اليوم، شاب محصل على ديبلوم عالي تقريبا حوالي المعدل هو 25 سنة، أي المعدل الانتظار ليحصل على فرصة شغل هو 3 سنوات، هذا معدل يا ناس، هذا معدل، معنى أنه كاين البعض الذي ينتظر 5 و6 سنين، ولما ينتظر، من هو هذا الشخص في نهاية الأمر لما يصل لحصوله على فرصة الشغل، ما هو تكوينه؟ ماذا بقي عنده من تأهيل؟ هذه الأشياء يجب أن نجيب عنها ونجيب جماعة ونقول بأنه توجد الأشياء التي تتعلق بنظامنا التكويني وتوجد أشياء التي تتعلق بنظامنا الاقتصادي، سياسة التشغيل ما يمكن تكون قائمة إلا على هذين الاتجاهين الأساسيين، باقي ما عدا هذا، يجب علينا أن نقلص من ذاك الوقت، وقت الانتظار، هذا باش تيدخل مثلا قضية التكوين من أجل الاندماج، هو تشد واحد الشاب تخرج، ايوه ادخل اعمل واحد التدريب، ما تبقى شاي جالس، لما تدخل تعمل التدريب ربما تيجيب الله البركة، علاش؟ لأن عندنا الآن الاحصائيات، 60% من الناس الذين يدخلون في إطار التعاقد ديال التكوين من أجل الاندماج، تيخدموا نهائيا تيبقى خدام نهائيا، 60%، 40% ما عندنا شاي عليهم معلومات لأن ربما تيخدم أو يعمل شي حاجة ديالو... كذا، ولكن 60% من الناس الذين يدخلون لمقاولة يبقون فيها. يمكن يتخرج إلى مقاولة أخرى، هذا إجراء من الإجراءات التي نعمل، عندنا عدد من الإجراءات أخرى سنعملها، ولكن أريد هنا أن انتهز هذه الفرصة وألتمس من الشباب العاطل ومن الأخوة الذين هم الآن أمام... معتصمين أمام البرلمان أو أمام وزارتي أو أمام وزارات أخرى، أنه راه ليس الحل الاعتصام، ولا يمكن أن يؤدي إلى شيء، أمامكم السادة المستشارين، أقول بأن الحكومة تعمل مجهودها وستعمل أكثر من مجهودها لتحاول معالجة هذه المعضلة ولكن لا يعقل ولا يمكن أن يقبل... ولا يقبلها لا الحس الوطني ولا المنطق على أن باب مجلس النواب يصبح عبارة على دوار، راه ما يمكن شاي نقبلها كمغاربة لا لا نفسنا ولا لأولادنا، هذوك راهم أولادنا، نحن راه معكم، وسنعينكم، ولكن عاونونا، راه الحل ليس هو... وأنا أطلب من هؤلاء الشباب أنه يتخلى على هذا الاعتصام، الموجود أمام مجلس النواب وأمام الوزارات الأخرى، ألتمس منهم، أنهم يتجاوزوا هذه القضية، وأنهم يأتون عندي، وأنا موجود، أساعدهم، وآخذ بيدهم، لا في داخل الحكومة ولا خارجها، ولكن بارك، راه احنا لم يمكن لنا أن نبقى قابلين هذه الهيأة التي هي عليها الآن أهم مؤسسة في البلاد سياسية وهي البرلمان، أنه تكون حقيقة في هذا الجو وكأنه نحن هنا راه احنا ليست لنا أية علاقة بهذوك الليهم تما، أنتم أولادنا، والله يخليكم التحقوا بنا، وآجيو عاونونا، نعاونكم هذه هي الكلمة التي أردت قولها لهم، والتي أردت قولها لكم أنتم السادة المستشارين إننا جميعا إن شاء الله نقول لهم نفس الكلام وهو لنتعبء جميعا من أجل تجاوز هذه الوضعية، ولكن لنتخلص من هذه الوقفة التي هي دامت طويلا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم، الذي ساهم بطريقة إيجابية في هذا الحوار الدائر بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع وزارة التشغيل، الآن ننتقل إلى قطاع التجارة والصناعة والصناعة التقليدي. الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد حاجي.

المتدخلين السادة المستشارين على التوالي :

المستشار السيد أحمد حاجي.

المستشار السيد عبد الإلاه القباج.

المستشار السيد القادري بوتشيش.

المستشار السيد ابراهيم الحب.

المستشار السيد محمد تاضومانت.

المستشار السيد محمد بوكمزة.

هذه مجموعة من الأسماء التي مسجلة في اللائحة، هناك السيد محمد بوحوب وهناك محمد عذاب وسعيد اللبار ونجيب أبادلاس وعمر مگدر والمستشار المحترم عبد الكريم الودغيري، المستشار أحمد بورواين، المستشار عبد القادر أزريع، المستشار عبد العزيز اقريعة.

الإخوان المستشارين الذين يودون أخذ الكلمة الرجاء منهم أن يكتبوا إسمهم ويبعثوه إليّ إلى الرئاسة لإضافته للائحة المتدخلين.

اللائحة التي أتوفر عليها في هذا الملف هي الأسماء التي ذكرتها، ليس هناك أي مشكل، الرجاء من السادة المستشارين الذين يودون أن يأخذوا الكلمة أن يبعثوا باسمهم لكي يضاف إلى هذه اللائحة، وهذا لن يشكل أي مشكل.

تفضل المستشار المحترم.

* السيد المستشار

قبل قليل، غير باش نعمل نقطة نظام، لأن الطاقة والمعادن هي التي تسبق الصناعة والتجارة، لأن اقبل... مع 3 قالوا لنا بأنه كاين ترتيب، والآن كيتقلب كل شيء بغينا نعرف علاش، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

أعتقد أن السيد المستشار، تدخله في محله، لأنه بعد قطاع التشغيل الذي كان قد طالب المتدخلين عدم التدخل إلا بمحضر السيد وزير التشغيل، أعتقد أن القطاع الذي يليه هو الطاقة والمعادن، ولهذا استسمح، ألتمس من السادة المستشارين المسجلين في قطاع الطاقة والمعادن :

حسن الصغير.

لحسن أوكاجال.

ادريس الراضي.

ادريس العلوي.

محمد القادري.

سعيد الوهابي.

عبد الرفيع.

ما هليل.

إذن، أستسمح المجلس الموقر في أن نعود إلى الانضباط ومتابعة الجدول الذي نتوفر عليه، المستشار السيد أحمد حاجي ألتمس منكم إذا لم يكن هناك مانع أن ننضبط مع هذه اللائحة وأن تحتفظوا بكلمتكم إلى أن تحضر المناقشة المتعلقة بالتجارة والصناعة والصناعة التقليدية، باستثناء إذا سمح المجلس الموقر للأخ المستشار الذي يوجد في المنصة في أن يتناول الكلمة، فيعني بصفة استثنائية.

السيد المستشار تفضل.

* المستشار السيد أحمد حاجي :

شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد المستشار، نقطة نظام.

* السيد المستشار

نرجو من الرئاسة أن تحترم جدول أعمال، لأن الطاقة والمعادن هي أقبل من التجارة والصناعة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

نحن، قد طلبنا الإذن من المجلس، نظراً لاحترام المستشار منكم وإليكم ومنا، صعد إلى المنصة، فمن باب الاحترام أن يتناول الكلمة بصفة استثنائية.

تفضل المستشار السيد أحمد حاجي.

* المستشار السيد أحمد حاجي :

شكراً السيد الرئيس المحترم وكذلك شكراً لزملائي وإخواني السادة المستشارين المحترمين، على تفهمهم وعلى سماحهم لي بتناول الكلمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة التجارة والصناعة يسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لأطرح عدداً من المشاكل التي يعيشها القطاع التجاري، وذلك بحكم معايشتي لهذا القطاع الحيوي الهام، فكما لا يخفى على أحد، يشكل قطاع التجارة أحد القطاعات المهمة في النسيج الاقتصادي الوطني، حيث يعتبر القناة الرئيسية لاتصال بين القطاع المنتج من فلاحة وصناعة وصناعة تقليدية المستعمل النهائي الذي هو المستهلك. والقطاع التجاري يساهم مساهمة كبيرة في المنتوج الداخلي الخام باعتبار العدد الهائل للمشغلين في هذا القطاع، لكن رغم هذه الأهمية، فإنه يظل يعاني من عدة مشاكل تعوق تطوره وازدهاره، وهنا أود أن أثير بعض الصعوبات التي يعيشها التاجر بصفة عامة، أول هذه المشاكل التي يعاني منها القطاع التجاري هي :

1) القطاع الغير المنظم، إن آفاق ظاهرة التجارة الغير المنظمة أو ما يسمى بالباعة المتجولين، هذه الظاهرة التي تفاقمت بشكل خطير جعلت القطاع المنظم يفقد استمراريته وتوازنه، فالتجارة الغير المنظمة هي من الأسباب المباشرة لعديد من المشاكل ولها انعكاسات سلبية حتى على خزينة الدولة، وبالتالي تعتبر مثال استياء عميق للتجار الملزمين بما أصبحت عليه وضعيتهم من تدهور وكساد، أصبحوا في ظله عاجزين عن أداء التزاماتهم الضريبية أمام المنافسة الغير الشرعية، لظاهرة الباعة المتجولين، الأمر الذي يستلزم تطبيق القانون بكل حزم وصرامة والبحث عن إيجاد الحلول الملائمة لإدماج هذه الفئة تدريجيا في الاقتصاد المهيكل.

2) الضرائب والجبايات إن الكل يعلم أن هذا الضغط الضريبي الذي يرزح تحت وطأته مجموعة من الملزمين الصغار والمتوسطين مما يحتم العمل على تخفيف هذا الضغط وسن سياسة تنازلية بنسبة الضرائب وإعادة النظر بصفة إجمالية لعملية التقييم الذي لا تتناسب مع الواقع، ومن أبرز المواضيع التي تستأثر باهتمام الملزمين من صغار التجار ما يلي :

- الزيادة المفروضة في القيمة الضريبية، الضريبة العامة على الدخل والضريبة البطانطا وانتقالها من وإلى الضعف وأحيانا إلى أضعاف قيمتها.

- اعتماد إدارة الضرائب السومة الكرائية التي تحدد وفق مزاجها واعتباراتها الخاصة فيما يخص ضريبة البطانطا.

- عدم إعطاء للشيكات الأهمية والمتابعات اللازمة.

- انعدام العدالة الضريبية، خصوصا فيما يخص التعامل الملزم الخاضع لنظام الجزافي مع مفتشي الضرائب.

3) الجبايات المحلية، إن الجبايات المحلية كثيرة جداً وتؤثر على السير العادي لقطاع التجارة ولا تتناسب مع الظروف الاقتصادية للتجار الصغار والمتوسطين، لذلك يجب إعادة النظر فيها حتى تكون ملائمة مع الوضعية الحقيقية لفئة التجار.

هوامش الربح : إن هوامش الربح المخولة للتاجر هي ضئيلة ولا تشجع على الاستمرار في الميدان التجاري.

الأسواق الكبرى، إن الأسواق الكبرى التي من المفروض أن تحترم شبكة التوزيع، وتبيع للتجار، فإنها لا تفعل ذلك، بل تبيع مباشرة إلى المستهلكين الشيء الذي يخلق مزاحمة غير مشروعة وبالتالي الكساد للتاجر، شيء آخر يفرض منافسة غير مشروعية وهي المتعلقة بالتعاونيات والمقتصديات حيث أنها لا تقتصر بالبيع للمنخرطين فيها، بل تبيع إلى العموم وبأثمان تقل عن الثمن الذي يبيع به التاجر نظراً لكون هذه التعاونيات والمقتصديات ليست لها صوائر وبالتالي فالخاسر الأكبر هو التاجر.

مواد التهريب، إن مواد التهريب موجودة بكثرة في جل الأماكن بالرغم من حملة التطهير التي سبق وأن قامت بها السلطات العمومية منذ سنتين، فالتاجر المنظم يواجه مزاحمة حادة من جراء وجود مواد التهريب وبالتالي تضعف من نشاطه التجاري وتسبب له الركود.

إن هذه بعض من المشاكل التي يتخبط فيها القطاع التجارة والتي تحد من تطوره وتشجيعه ومع ذلك فالتاجر معرض في بعض الأحيان إلى اتهامات بالمتلاعب والمحتكر فيما يقع خلل في تموين مادة من مواد كما حدث مؤخراً في مادتي السكر والدقيق، الكل يعلم أن الخلل هو ناتج من المصدر أي إما من سياسة التوزيع التي تنهجها الشركات المنتجة أو ناتج أساسا من ندرة أو قلة المادة وعدم القدرة على اكتفاء الطلب المرتفع هذه أيها السادة بعض العوائق التي تحول دون تطور قطاعنا التجاري، وأرجو اعطائها كامل العناية والدراسة والعمل على

إيجاد الحلول لها حتى ترقى هذا القطاع الحيوي المهم في اقتصادنا إلى التنمية والتطور الذي نسعى إليه جميعا. وفي الختام فإننا في التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالايجاب على ميزانية هذه الوزارة.

والسلام عليكم. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أظن نمر إلى قطاع الطاقة والمعادن وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد حسن الصغير، ثم بعده السيد لحسن أبو الجهل، وبعد السيد ادريس الراضي.

السيد الوزير، ايه تفضلوا، العفو.

* المستشار السيد حسن الصغير :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة ميزانية وزارة الطاقة والمعادن، برسم السنة المالية 98-99، وسوف أركز في تدخلي على محورين رئيسين في عمل الوزارة وهما الطاقة والمعادن ففي مجال الطاقة لا يمكن تحقيق نمو وتطور أي نشاط اقتصادي دون تأمين تزويد بالطاقة، لذلك فإن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة سيما ونحن نلجأ بالنسبة للجزء الأوفر من حاجياتنا إلى الواردات وهذه الوضعية طبعا تترتب عنها معوقات بديهية تستدعي من السلطات العمومية بدل جهود متواصلة في مجال التحقيق والاستثمار، وبالتالي التقليص من تبعيتها تجاه المواد المستوردة وإيصال الطاقة لكل فئات السكان خاصة بالعالم القروي، وبخصوص هذه النقطة بالذات المتعلقة بالعالم القروي أشير إلى أن البرنامج المقرر لا يرقى إلى مستوى التطلعات الشعب المغربي والطموحات التي يتوخاه السكان القرويون بحيث يعتبر ربط 1050 قرية خلال سنة 98 بالتيار الكهربائي رقما ضئيلا جداً، بالمقارنة مع الخصاص المهول في هذا الميدان، كما أنه لا ينسجم مع فحوى التصريح الحكومي الذي ركز على تنمية العالم القروي واعتبره من ضمن الأولويات أن البرنامج المزمع إنجازه في إطار القانون المالي المرتقب اكتفى بالتذكير بعدد من المراكز التي ستستفيد من الكهربة القروية، وهنا لابد من الإشارة أنه في غالب الأحيان لا تدمج في المخطط دواوير وقرى مجاورة، ويتم الاكتفاء في بعض الأحيان بإنارة مركز الجماعة واستبعاد للتجمعات السكنية الكبيرة من الربط، هذا على الرغم من كون خطوط التيار الكهربائي تمر وسط هذه التجمعات كما أن هناك عدة جماعات تم تجهيزها بالتجهيزات الكهربائية اللازمة من أعمدة وأسلاك، إلا أن سكانها لم يزودوا بعد بالكهرباء، والسبب غالبا ما يرجع إلى عدم أداء الجماعات لحصتها، وهنا نرى ضرورة إعادة النظر في تمويل الكهربة القروية، وذلك بالنظر إلى المفاهيم الخاصة بالجماعات والسكان، لأن أغلبية الجماعات القروية فقيرة وسكان كذلك فقراء ولابد والحالة هاته من التفكير في دعم هذه الجماعات الفقيرة حتى تتمكن من أداء مساهماتها، وبالتالي تمكين السكان من الكهربة.

السيد الرئيس،

إن أهمية الطاقة لا تخفى على أحد وما تزال تقلبات أسعارها تؤثر على مختلف البورصات والأنشطة الاقتصادية وفي هذا الصدد نتساءل عن البرنامج الاستكشافي للبترول في بلادنا وكذا النتائج المحصل عليها في البحث والتنقيب وفيما يخص أثمان بيع المواد النفطية ببلادنا فالجميع يستغرب استقرار أثمانها ببلادنا رغم أن أسعارها في السوق العالمية انخفضت من 25 دولار للبرميل في أكتوبر 96 إلى 12,5 دولار للبرميل في سنة 97، أي بنسبة 50%، وبالنسبة للطاقات المتجددة فالملاحظ أن القانون المالي الحالي لم يخصص لهذا المجال اعتمادات مهمة من شأنها انجاز مشاريع نموذجية في مجال الطاقات المتجددة الشمسية منها والريحية والعضوية وتوسيع استعمالها لها خاصة في العالم القروي هذا مع العلم أن هذا النوع من الطاقة يمكن أن يساهم بشكل فعال على محافظة على البيئة وعلى تنمية العالم القروي عبر مجموعة من البرامج المدروسة.

وفي مجال الطاقة دائما نطالب بالتقليص من تبعيتنا الطاقية إزاء الطاقات المستوردة قدر الإمكان بتعبئة كل الموارد الطاقية المتوفرة وترشيد استهلاكها لمحاربة التبذير وبالاستفادة القصوى من الطاقة على صعيد مختلف أصناف الاستعمالات.

السيد الرئيس،

إن قطاع المعادن في بلادنا يعرف تراجعات مهولة نظراً لغياب مخطط شمولي للاستغلال، فباستثناء الفوسفاط والزنك فكل المعادن عرفت تقلصا في المردودية وهذا الأمر يستدعي من الوزارة رسم اعتمادات كافية للنهوض بهذا القطاع وتطويره لجعله يواكب التنمية ببلادنا.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فإننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نحث على ضرورة توفير مصحات متخصصة في مجال الأمراض المهنية الناجمة عن تأثير المواد الكيماوية، ونطالب كذلك بضرورة إلزام مستغلي المناجم والمعادن بضرورة إرجاع الحالة الطبيعية للأرض إلى ما كانت عليه قبل بداية الأشغال حفاظا على التوازن البيئي والمنظر العام. كما نطالب بالإسراع في إنشاء مجلس لليقظة خاص بالمعادن الموعود به وإخراجه إلى حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

إن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية يرى أن ميزانية قطاع الطاقة والمعادن لا تستجيب للطموحات وبالتالي فإننا نعلن رفضها في انتظار إعداد ميزانية طموحة تلبي حاجيات الشعب المغربي. وشكراً السيد الوزير. شكراً السيد الرئيس. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد لحسن أوكجكال.

* المستشار السيد لحسن أوكجكال :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الديمقراطي والعمل أن أتدخل في إطار مناقشة ميزانية الفرعية لقطاع الطاقة، وهي فرصة سانحة لنا اليوم لإبراز وجهة نظر فريقي في هذه الميزانية وما مدى تجاوبها مع أهمية قطاع الطاقة باعتباره يحتل مكانة هامة في اقتصادنا الوطني.

إن قطاع الطاقة بمفهومه الشامل يعتبر الخلية الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في الرفع من مردوديات القطاعات الانتاجية والاستراتيجية، ذات البعد التنموي، لكن بدراستنا المخصصة لميزانية الفرعية لهذا القطاع، اتضح جليا أن حكومة التناوب تنصلت من خطاباتها وشعاراتها السابقة وتصالحت مع الواقع حيث أصبح التغيير يوازي الاستثمار باعتبار أن مشروع القانون المالي نفسه والميزانية الفرعية لقطاع الطاقة لم يفرزا أي جديد في هذا المجال ولم نلمس من خلالها تصوراً واضحا يلامس عن قرب حاجيات الطاقة ببلادنا ولم يبلور كذلك سياسة إرادية ومتجانسة إزاء قطاع الطاقة.

انطلاقا من أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يشكف حقيقة هذا الوضع هو عدم دعم البرنامج الوطني لكهربة القرى والبوادي من خلال تحويل 550 مليون درهم لميزانية المكتب الوطني للكهرباء لفائدة الميزانية العامة، إذ دون تحت هاجس الحفاظ على التوازنات المالية والتحكم في العجز، وفي الحالة هذه فإن التنمية الاجتماعية التي يرتكز أساسا على توفير البنية التحتية والتجهيزات الأساسية بالعالم القروي، ستأخذ منحى آخر حيث سجل تناقضاً صارخاً بين وعود ومتمنيات التصريح الحكومي. وما تم رصده من خلال الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، فكان من الممكن أن تعمل الحكومة على إعادة النظر بطريقة موضوعية في مساهمة المكتب الوطني للكهرباء إلى جانب الجماعات المحلية والسكان في تزويد العالم القروي بالطاقة الكهربائية لأن التجربة أبانت على عدم تكافؤ الامكانيات والفرص بين المتدخلين في هذا المجال، حيث نجد بعض الجماعات المحلية التي تمت مقاربتها مع المكتب الوطني للكهرباء مغلوب على أمرها، ولا تستطيع في ظل ضعف مواردها المالية المساهمة بشكل جدي وفعال في دعم الطاقة الكهربائية بالعالم القروي، وستخل بالبرنامج الحكومي الهادف إلى كهربة 80% من الساكنة القروية في آفاق 2010، لذلك أضحى ضروريا التفكير في حلول وبدائل معقولة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق القروية، تعيش على إيقاع الجفاف طولة السنة والمحرومة من كل البنيات.

السيد الرئيس،

إن وزارة الطاقة والمعادن من بين القطاعات التي تعتبر قطب رحى في توفير وسائل الانتاج والبحث عن المعادن ومولدات الطاقة وهو الشرط الضروري للإقلاع الاقتصادي فالأمر يحتاج إلى وضع تصور شمولي وسياسة واضحة مستديمة وتنافسية، تعطى فيها الأهمية لمبادلات الخاصة لانعاشه بموازاة مع ذلك فإن إحداث بنك المعلومات الجغرافية قصد وضعه رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين يكون له ارتباط وثيق بالتغطية الجيوفيزيائية والجيوكيماوية لدعم التغطية لخرائط البلاد، غير أن المبالغ المرصودة في هذا الإطار لا تفي بالحاجيات الضرورية وطموحات اقتصادنا الوطني، الشيء الذي يجعلنا نجسم أن الوسائل والأهداف، طموحات لكن المبادرات لا زالت محتشمة إزاء قطاع حيوي واستراتيجي في تحريك عجلة التنمية على ضوء التحولات المالية والاقتصادية العالمية المبنية على منطق المنافسات العولمة، وانطلاقا من أهمية هذا القطاع، فإننا في الفريق الديمقراطي والعمل نؤكد على ضرورة تلبية الطلبات المتمنية والتعبئة السريعة للموارد الوطنية من الطاقة الأولية قصد التخفيف من تعبئة بلادنا في ميدان منتوجات البترولية لذا فإن النهوض بهذا القطاع

يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التمويل الكافي من المنتوجات النفطية سواء على مستوى عقود الشراء أو على مستوى التخزين الوطني على اعتبار هذه المادة تشكل المادة الأولية، تشكل عاملا من عوامل الانتاج بالنسبة للقطاعات الانتاجية بصفة عامة، ولتعزيز الحقول النفطية الصغيرة المستغلة أضحى لزاما تكثيف الجهود وتعبئة كل الامكانيات المتاحة للتحضير برنامج جديد للتنقيب عن النفط.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع المعادن ورغم الأهمية القصوى فإننا سنقف عند مأساة معمل اجرادة، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم المركبات في إنتاج الفحم الحجري والذي تم إغلاقه وتسريح العاملين به مما خلق من مدينة اجرادة مدينة منكوبة، رغم كلما قيل عن حل هذه المعضلة كان أملنا وأمل سكان مدينة اجرادة أن يتضمن مشروع القانون المالي اجراءات واعتمادات مالية هامة من شأنها إيقاف النزيف وانقاذ العائلات المشردة وإعادة الحياة الطبيعية لساكنة المنطقة، وذلك عن طريق تهييئ البنية التحتية الأساسية في جميع المستويات وخلق أوراش وتشجيع الاستثمارات التي من شأنها أن تسد الفراغ الحاصل من جراء إغلاق منجم اجرادة.

إن قطاع المعادن في بلادنا يساهم في تطوير وتمنيع النشاط الاقتصادي ببلادنا ضد المناقسات الشرسة والعمل العقلاني الذي تمتاز به الدول المتقدمة في هذا المجال لذلك نحن نناقش الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن نثير انتباه الحكومة أنه لا مناص في ظل التطورات التي حصلت في قطاع المعادن، أن تعمل الحكومة على مراجعة القوانين المنجمية باعتبار المناجم التقليدية لها دور طلائعي في التنمية الجهوية، إضافة إلى وضع استراتيجية صناعية عملية تجعل من أول أولويات استغلال المواد المعدنية العامة أحسن الاستغلال وتحويلها وتصنيعها من أجل تحسين القدرة التنافسية وجودة المواد المعدنية المصدرة ولا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون الإشارة إلى وضعية العاملين في المناجم التي تستدعي الحكومة تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وتأمين حياتهم من المخاطر لأن تعبئة الطاقة البشرية أمر ضروري وحاسم ليس فقط من أجل تطوير ميدان التنقيب والبحث المعدني، وإنما باعتبارها أساسا للتنمية الشاملة. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد ادريس الراضي وبعده المستشار مولاي ادريس العلوي.

* المستشار السيد ادريس الراضي :

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، برسم السنة المالية 98-99، وهي مناسبة لتبسيط تصورات فريق الاتحاد الدستوري إزاء قطاع يعتبر أساسيا وجوهريا بالنسبة لأي نشاط اقتصادي واجتماعي.

إن قطاع الطاقة والمعادن يكتسي أهمية قصوى ليس فقط من حيث كونه يتداخل مع كل القطاعات الأخرى كانت اقتصادية أو اجتماعية، بل لأنه يضطلع بدور هام على صعيد صادرات وواردات البلاد، وأن بلادنا كما يعلم الجميع لا تتوفر على مصادر للطاقة الاستراتيجية وهو الأمر الذي يجعلها تعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى من الخارج مما يعني أن الدولة تنفق موارد مالية باهضة من أجل تلبية احتياجات السوق الداخلية المتزايدة، ووعيا من الحكومة السابقة بضرورة تخفيف العبء عن الميزانية السنوية للدولة، فقد قامت بلادنا بخوصصة شركات توزيع المحروقات الشيء الذي فتح المجال أمام العديد من كبريات الشركات العالمية للاستثمار في قطاع المحروقات وتتواجد ببلادنا الآن 12.000 شركة في السوق المغربية تعمل بصورة حرة وتحت مراقبة الوزارة وتغتنم هذه -عفواً- ونغتنم هذه الفرصة لنطالب الوزارة بإعادة النظر في شكل وإعداد تقنيات الغاز المخصصة للاستهلاك اليومي من حيث الضمانة والجودة، فالملاحظات أن بعض الشركات لا تحترم المواصفات والمعايير المتفق بشأنها، وينبغي أن لا نتساهل في التعامل مع هذه المعطيات مما قد يعرض حياة المواطنين للخطر، كما نأمل أن تنهج الوزارة سياسة طاقية جديدة تعكس إيجابا على المواطنين من حيث مراجعة أثمان المحروقات، وإذا كنا نسجل للحكومة من باب الموضوعية التخفيضات التي ستلحق بالفاتورات في المجال الصناعي، فإننا ذات اللحظة ندعو الحكومة إلى أن تعمم الاستفادة من تخفيضات الفاتورة على القطاع الفلاحي بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية كما نأمل أن تكون اتفاقية التنقيب عن النفط الموقعة أخيراً بين الوزارة وبعض الشركات نابعة عن مؤشرات وضوابط تدخل بلادنا إن شاء الله في المنظور المتوسط إلى نادي البلدان النفطية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بانتاج الكهرباء، فإنه لا يسعنا إلا أن نحيي المجهودات المبذولة من طرف الحكومة السابقة في هذا الصدد وما تدشين الربط الكهربائي بين بلادنا واسبانيا أخيراً إلا دليل على هذه المجهودات وكذا الانجازات التي تحققت في السابق بفضل السياسة التي اتبعت في الكهرباء القروية الشاملة كشرط أساسي للنهوض بالعالم القروي ولذا، فالمطلوب من الحكومة الحالية هو مواصلة انجاز مشاريع الكهربة في إطار الاستمرارية مع الحفاظ على نوع من التوازن بين الأقاليم والجهات، للاستفاذة من هذا البرنامج وكذا الاعتماد على الاستعمال الطاقات المتجددة، فالطاقة الشمسية والريحية وتنميتها خاصة بالمناطق التي يتعذر ربطها بالشبكة الكهربائية في الأمد المتوسط نظراً لتشتت سكانها وضعف حاجياتها من الطاقة، وارتباطا مع هذا الموضوع نرغب في أن يلعب المركز الوطني لتنمية الطاقات المتجددة دوراً أساسيا في حل كثير من المشاكل في إطار مشاريع الكهربة القروية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نسجل وبكل أسف رفض الحكومة لتعديل تقدمنا به في فريقنا الاتحاد الدستوري للقانون المالي يرمي إلى تشجيع ودعم الكهربة القروية وكلنه تعديل قوبل بالرفض من طرف الحكومة وأغلبيتها، وما دمنا نتحدث عن الكهربة القروية ندعو بإلحاح إلى إعادة النظر في كيفية إسهام المكتب الوطني للكهرباء عن طريق الشراكة مع المجالس القروية حتى يكون إسهامه إسهاما حقيقيا وليس مجرد أرقاما على الورق، وأنه لمن شأن تنفيذ هذه المشاريع في وقتها المحدد أن يقلل ذلك من فاتوراة التزود بالطاقة وجعلها أثمنة طاقوية منافسة للاستهلاك المجتمع والصناعي وتدعيما للبحث العلمي ومواكبة لتطورات التشريعية التي يعرفها قطاع الطاقة، فإننا ندعو إلى تحديث القانون المعدني وإعادة الهيكلة المعدنية بالبلاد والاهتمام بالبحث في هذا المجال والتنقيب عنه من أجل تنمية مدخرات المناجم المستغلة حاليا وتجنب الاحتكار وتشجيع المستثمر الصغير تجسيداً لدور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نسجل الخطوات الايجابية في اتجاه تغطية بلادنا تغطية كاملة من حيث الخرائط الجيولوجية التي لا تخفى أهميتها على أحد.

السيد الرئيس،

يضطلع المكتب الشريف للفوسفاط بدور أساسي في الاقتصاد الوطني ومن شأن الاقبال المتزايد الذي يعرفه الطلب على الفوسفاط أن يمكن دفعة من الاقتصاد الوطني، كما سيكون دافعا لتطوير مشاريعه الحالية لكي تتبوأ بلادنا مكانة الصدارة فيما يتعلق بانتاج الفوسفاط والصناعات التحويلية المرتبطة به، إلا أنه أصبح من اللازم على المكتب الوطني للفوسفاط أن يندمج أكثر في الحياة الاقتصادية الوطنية وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي وإبداء نوع من الليونة إزاء الفلاحين فيما يخص أثمنة الأسمدة الفوسفاطية وذلك من أجل الاسهام في خفض تكلفة المنتوج الفلاحي حتى يقوى على تحمل المنافسة.

السيد الرئيس،

لاشك أن القطاع الذي تشرف عليه هذه الوزارة هو من القطاعات التي تلعب دوراً طلائعيا وأساسيا في التركبة الاقتصادية للبلاد، ولكن ضعف الاعتمادات المرصدة لهذا القطاع سيحد من نجاعته وفعاليته، بل وسيجعل الوزارة تدخل في انكماشية لا تتناسب وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، ولذا، فإن حزبنا أي حزب الاتحاد الدستوري أي فريقي سيصوت برفض هذه الميزانية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار مولاي ادريس العلوي ثم بعده المستشار السيد محمد القداري.

* المستشار السيد مولاي ادريس العلوي :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

أتشرف بتناولي الكلمة أمام هذا المجلس الموقر، مجلس المستشارين باسم فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية فريق الحركة الشعبية بمناقشة ميزانية 98-99، لقطاع الطاقة والمعادن، وقبل الدخول في صميم الموضوع، أرى لزاما علي أن أسجل غياب السيد الوزير المعني بالأمر، ولم نعتبر هذا استخفافا بهذا المجلس الموقر، وإنما غير لائق لأن من المفروض يكون السيد الوزير حاضر ليرى ملاحظاتنا ويسجل مواقفنا من هذه الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

أغتنم هذه الفرصة كذلك مناقشة الميزانية لهذه السنة لأعرب عن استعداد مستشاري الحركة الشعبية والتعامل مع هذه الوزارة في إطار الجدية والوضوح والعمل الدؤوب وفي كل ما من شأنه أن يخدم

الصالح العام وأن يستجيب لتطلعات وأمل الشعب المغربي على مختلف فئاته وشرائحه وفي ما من شأنه أن يكرس ثقته وهويته وتعبئته، وما أحوجنا إلى البنيان المرصوص إذا ما اعتبرنا الظروف الدقيقة التي تجتازها بلادنا وقد أكدنا ذلك في غير مناسبة ومن هذه المنصة المعمولة لاسماع الصوت الشعب المغربي، ومن خلاله نوابه ومستشاريه.

السيد الرئيس،

إن موقعنا من موقع المسؤولية المجردة من أي ديمغوجية يفرض علينا الجدية والموضوعية والواقعية، إيمانا منا أنه قد حان إرساء قواعد تعامل سياسي مطبوع بالتعاون والاعتراف والترحيب بكل عمل إيجابي من أي كان مصدره والاعتراض والتصدي لكل رأي لا يخدم المصلحة العامة.

السيد الرئيس،

إننا بعيدين كل البعد في فريقنا على معارضة التعجيز والانكار المطلق والحوار الذي من شأنه، ونحن مع الحوار السليم لأننا نؤمن أنه من المؤسسات الفاعلة والمساهمة منا في تجسيد اهتمامات الشعب المغربي وصناعة الاختيارات المصيرية وبالتالي جعله يحظى بالمصداقية وثقة رعايا صاحب الجلالة.

السيد الرئيس المحترم،

بعد دراسة مشروع ميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، دراسة مستفيضة ومناقشته وتحليله وللرد عليه واتخاذ موقف بشأنه وشأن مضامينه وقدرته لإشفاء الخصاص الواقع في ميدان الطاقة وأعني الشبكة الكهربائية الوطنية ولا من حيث التنقيب وانتاج المعادن وتسويقها والخصاص في معالجة المشاكل التي طرحتها إغلاق بعض المناجم، وبدل إعطاء هذه الوزارة المهمة الاعتمادات الضرورية للنهوض بقطاع الطاقة والمعادن نرى أن ما خصص لهذا القطاع ضئيل وضئيل جداً بالنسبة للتنقيب والدراسات وتشجيع الاستثمار، بل إن هذه الميزانية لا ترقى إلى التطلعات وإلى الرهانات التي يجب كسبها وربحها حتى يكون هذا الميدان ميدان استثمار وميدان خلق فرص الشغل التي نحن في حاجة ماسة إليها، ميدان يدر على الدولة رصيداً من العملة الصعبة :

ميدان ينهض بالقطاع الصناعي،

ميدان ينهض بالقطاع الفلاحي،

ميدان يفتح النور أمام الظلام، ظلام الليل في الأرياف.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

تدخلي في هذا القطاع يتمحور حول أربع نقاط اعتبرناها رئيسية :

1) الطاقة وتعميم الشبكة الكهربائية الوطنية،

2) مشاكل المكتب الوطني للكهرباء،

3) إغلاق المناجم وكيفية إعادة فتحها ومعالجة مشاكلها،

4) مشاكل الاستثمار والانتاج، ومشاكل المركزيات.

هذه المحاور الرئيسية التي سنركز عليها لا يعني هذا ليس أن هناك تساؤلات أخرى وإنما سنوردها مختصرة مثلا مشاريع مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، وإمكانية هذا المكتب، فهل من تحديث القانون المعدني وتراكم رخص المنجمية وتشجيع المقاولين وخاصة منهم الشباب، ثالثا مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط في ميزانية الدولة وعلاقة هذا المكتب مع الدول المستوردة للحامض الفوسفوري.

خامسا : استثمارات المكتب الوطني للأبحاث والاستغلالات النفطية.

هذه مواضيع ستكون لنا لها عودة في مناسبة قادمة والتي نعتبرها مواضيع رئيسية لا يتسع المجال ولا الوقت لإدراجها في هذه المداخلة.

السيد الرئيس المحترم،

تعميم الشبكة الكهربائية الوطنية على جميع أنحاء المغرب وخاصة الأرياف والقرى مطمح كبير وورش يسعى لتحقيقه الشعب المغربي ولكن ما جاء في هذه الميزانية بعيد كل البعد عن هذا المطمح وهذا المسعى. إن ما أنجز في هذا المجال من طرف حكومات سابقة جدير بالتقدير والاحترام وكنا ننتظر من هذه الحكومة دعمه وإعطاءه ما يستحق من أولويات في إطار العناية بالعالم القروي، وهذا ما جاء به التصريح الحكومي على تفسير السيد الوزير الأول، لكن الحكومة اكتفت باستمرارية ما أنجز وهذا أمر نسجله، فكم هي أرياف وقرى تبيت في الظلام الدامس، بل كم هي أحياء في الحواضر التي تشتكي من هذا النقص.

أما عن مشاكل المكتب الوطني للكهرباء، ونعتبر الوزارة الوصية عليه مسؤولة على هذا، فحدث ولا حرج، فبدل توظيف الشباب العاطل في تأطير عملية الاستخلاص الشهرية، نلاحظ والحسرة ملئ قلوبنا صفوفا هائلة للمواطنين أمام شباك الاستخلاص، وإذا تعدت المدة

التي حصرها المكتب لمدة الاستخلاص، فهناك ذعيرة شهرية تتقدر بـ 90 درهم لكل عداد كهربائي، هذا الأمر الذي نعتبره قهر وظلم لفئات عريضة ومستضعفة من الشعب المغربي، ونعتبر هذه الغرامة شيء غير لائق ولا سند له، فكلما يتعلق باقتصاد المواطنين يحتاج إلى نص تشريعي.

أما عن الفلاح، فالطاقة يؤديها الفلاح بثمنها من حيث... في حين أن أغلب الدول والتي تكرم الفلاح وتعتني بالعالم القروي وتعطيه التشجيعات اللازمة ليدخل السوق بسلاحه في ضمان الجودة وتكلفة أقل. أما فلاح المغرب لا يستفيد من شيء من ذلك، وطرح السؤال على السيد وزير الاقتصاد والمالية وعلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وها نحن السيد وزير الطاقة والمعادن، فهل من مستجيب نطرحه من جديد رحمة بالعالم القروي وبالفلاح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أما عن سوق الأسمدة فهذا موضوع آخر، لا نتفهمه هو أيضا، أليق في بلد ينتج الأسمدة بل يعتبر بلداً بارزاً في التصدير يكون ثمن الأسمدة فيه مرتفع جداً؟ ربما يصعب في بعض الأحيان تناوله من قبيل فلاح الصغير والمتوسط، أي نحن من معالجة مشاكل عالم القروي، ناهيك عن الطرقات والمسالك الصعبة، إذن، نحن نعتبر في فريقنا أن العالم القروي يهم كل الوزراء، عن الكمية، ويهم نصف ساكنة المغرب، فهل استجابت هذه الحكومة وتفهمت معانات وهموم سكان العالم القروي.

السيد الرئيس المحترم،

هناك مشاكل أخرى لا يتسع الوقت لإدراجها ولكن لابد للإشارة، منها معاناة العالم القروي التي نعلم أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عند إدخال الماء الصالح للشرب لمنازل قروية تطبق عليه رسوم أعداد الأمتار على طول الواجهة، ونحن هنا في تشجيع العالم القروي، نجد أن إدخال الماء للمنازل القروية على طول الواجهة تتراوح بين 30 درهم 60.000 درهم، وهذا مستحيل، في حين أن هذا الإعداد تفوق بكثير ثمن المنزل فالاعتناء بالعالم القروي دور حكومي وجزء لا يتجزأ ويجب معالجته معالجة شاملة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارون،

أما في ميدان المعامل لقد أغفلت من ميزانية الطاقة جانب من أهم الجوانب وهي إعادة فتح المناجم التي أغلقت في زمن كانت لا تتماشى مع ثمن السوق.

وهذا شيء نتفهمه، ولكن الشيء الجديد الذي لا نتفهمه هو لم تفكر الوزارة في فتح هذه المناجم ولم يرد أي مؤشر لذلك، علما أن انتعاش السوق الدولية في بعض المعادن أصبح أمراً جليا وأصبح فتحها ممكنا وهذا الفتح ينتج عنه لا محالة استثمارات وبالتالي خلق ورواج جديد وبالتالي خلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

لقد خلقت المركزيات المنجمية على سبيل المثال لا كاطيطاف بإقليم الراشيدية وفكيك وغيرها من المركزيات لغاية وهي تأطير الصانع الصغير والمتوسط وكان المرمى هو الزيادة في الانتاج، وتحسين ظروف التسويق وبالتالي تحسين ظروف المقاول الصغير والمتوسط، إلا أن هذا قد حصل في البداية وساهمت هذه المركزيات في إنعاش هذا القطاع مساهمة فعالة، ولكن.سرعان من قلب هذا الدور إلى معرقل وتقني على كاهل الصانع والمقاول وأصبحت المركزيات تعاني أزمات تلو الأزمات فإقليم الراشيدية وفكيك اللذان كان بالأمس يساهمان بكمية كبيرة نسبيا... بكمية من معادن تقلصت هذه الكمية حتى أصبح شيء بات في تعداد الماضي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارون،

نحن نثمن الاجراءات التي اتخذت في حق مناجم اجرادة ومعالجة هذه الوضعية المأساوية، ولكن مجهوداً ينتظر حكومة التناوب في إقليم الراشيدية وفكيك واخنيفرة لما تلعبه هذه المعادن من دورا أساسي في اقتصاد هذه الأقاليم، وكم هي الأسر التي تشردت بسبب هذه الوضعية ولم يرد شيء في... ولو ذكرت في مشروع الميزانية الشيء الذي جعل في أنفسنا استياء وإحباط، وخاصة المواطنين المعنيين بهذا الأمر الذين ينتظرون من حكومة التناوب معالجة هذه الوضعية الشاذة في سوق عالمية بدأت تنتعش وبدأ بصيص الأمل ينشأ.

لهذا السيد الوزير نطالب بإلحاح النظر في هذا الموضوع بجدية وموضوعية واستعجال، وشكراً السيد الرئيس، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد القادري... تفضل

* السيد وزير القطاع العام والخوصصة :

السيد الرئيس،

السادة المستشارن المحترمين،

فقط أريد أن أذكر على أنه السيد وزير الطاقة والمعادن يوجد في مهمة خارج أرض الوطن، لأنه يمثل المغرب في الوكالة الدولية للطاقة بالنمسا وهو يمثل المغرب، لأنه المغرب عضو في مجلس تسيير هذه الوكالة. شكراً وأنا أمثله في هذه الجلسة.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير بهذا التذكير، كما قلت سابقا، فالسيد وزير القطاع العام والخوصصة هو الذي ينوب عن السيد الوزير المكلف بالطاقة والمعادن.

تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد قداري :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترون،

بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 98-99، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في القطاعات المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية التي تضم قطاعات الفلاحة والمياه والغابات والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية والصيد البحري والسياحة والطاقة والمعادن، هذه القطاعات التي تعتبر بحق العمود الفقري للاقتصاد الوطني، تعتبر بحق الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركزاً تدخلي على قطاع الطاقة والمعادن تاركا لإخواني في الفريق التطرق لبقية القطاعات، وذلك من أجل إعطاء وجهة نظر الفريق بخصوص هذا القطاع الاستراتيجي، وتقديم الاقتراحات التي يرى ضرورة طرحها بهذه المناسبة، في عصر أصبحت فيه الطاقة تفرض نفسها كإحدى العناصر المؤثرة في مجرى السياسة الدولية المتحكمة في الاستراتيجية الاقتصادية العالمية، ولا زالت تتصدر انشغالات المنشطين الاقتصاديين والفاعلين السياسيين داخل المجتمع الدولي ترى كيف تعاملت السياسة الحكومية مع هذا القطاع؟ وهل تمكن من تحقيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة على الوجه المطلوب؟ وهل تم استغلال هذا القطاع الاستغلال الأكمل؟ وما هي الآفاق المستقبلية بهذا القطاع؟

إن استقراءاً بسيطا لواقع هذا القطاع يؤكد مدى التهميش والاهمال الذي يعاني منه لحد الآن، حيث تعاملت معه السياسة الحكومية السابقة كقطاع ثانوي دون إعطائه الأولوية التي يستحقها في مختلف المخططات التي عرفتها البلاد، مما جعل مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا ما جعل السيد الوزير يولي أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال وضع استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار تحولات العميقة التي يعرفها باستمرار على الصعيدين الداخلي والخارجي انطلاقا من المؤهلات التي تتوفر عليها بلادنا بهدف استغلالها الاستغلال الأفضل كما جاء ذلك في العرض الذي قدمه أمام اللجنة المعنية بمناسبة مناقشة ميزانية هذا القطاع.

السيد الرئيس،

فبالنسبة لقطاع الطاقة، أكد السيد الوزير بأن استراتيجية شمولية لهذا القطاع الحيوي ترتكز على ثلاث محاور أساسية :

- شمولية توزيع الطاقة بما فيها الكهربة القروية وضواحي المدن.
- أثمنة طاقية منافسة للاستهلاك المجتمعي والصناعي.
- مراقبة التوزيع واحترام وتطوير المعاهدات المبرمجة.

فإذا كانت الركيزتين الثانية والثالثة لا تتطلبان اعتمادات مالية، فإن الركيزة الثالثة على العكس من ذلك تتطلب اعتمادات كافية لتحقيق الأهداف المتوخاة منها فيما يتعلق بتعميم الكهربة القروية وكذا ضواحي المدن، بالنظر لتعثر الكبير الذي عرفه تطبيق البرنامج الوطني للكهربة القروية الشاملة في أفق سنة 2010، الذي كان يهدف إلى كهربة 100.000 مسكن في السنة الأمر الذي يقتضي البحث عن أساليب جديدة لتعميم الكهربة القروية، وتعزيز الاستغلال الوطني في مجال الطاقة وتوفيرها بأسعار مناسبة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وضع برنامج وطني طموح يستند على الأسس التالية :

1 - وضع برنامج وطني للطاقات المتجددة يمكن من تعميم الكهرباء وتوفير الماء الشروب في البوادي والمساعدة على الري، وفي هذا السياق يجب بصفة خاصة استغلال الخصوصية المناخية للمغرب في انتاج وتطوير تجهيزات لتوليد الطاقة الشمسية كقطاع بديل يمكن أن يساهم بشكل حاسم في كهربة مختلف الجهات وبصفة خاصة البادية والمناطق النائية. ويسمح بتوفير امكانيات مالية هامة للدولة والمستهلك على حد سواء.

2 - العمل على تحقيق الاستغلال الكامل للامكانيات المائية لانتاج الكهرباء، وذلك بتشييد جميع المحطات الكهربائية الممكنة في أفق زمني معقول.

3 - الحرص على توزيع جغرافي متوازن للمحطات الكهربائية الجديدة بشكل يأخذ في اعتباره ضرورة تدعيم التوزيع الجهوي النشاطات الاقتصادية.

4 - اقتصاد الطاقة وفق برنامج محكم يعتمد على سن تنظيمات للحد من تبذير الطاقة.

5 - تكثيف الأبحاث البترول والغاز وعدم ربطها بتطور الأسعار الدولية للبترول.

6 - معالجة اشكاليات نقص الطاقة في البادية.

7 - تدعيم الاختيار النووي في إنتاج الطاقة الكهربائية.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع المعادن، فقد جاءت الوزارة بمنظور جديد يرمي إلى القيام بهيكلة معدنية من خلال سياسة جديدة للاستكشاف والتنقيب والاستغلال، في الوقت الذي نجد فيه أن كثيراً من المعادن والصخور الصناعية في حاجة إلى الاكتشاف الذي يتطلب بدوره القيام بأبحاث ودراسات وتقنيات دقيقة ومتطورة في غياب الاعتمادات الكافية لتحقيق هذه الغاية. ويبقى على السيد الوزير البحث عن الوسائل البديلة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص الذي ظلت مشاركته بالاستثمار في هذا الميدان ضئيلا أو في إطار التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة خاصة مع دول الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة. ولا تفوتني هذه المناسبة دون الاشارة إلى ضرورة وضع استراتيجية مبنية على منظور جديد للتعامل مع المناجم المستغلة لتفادي مشاكل جبل عوام واجرادة، خاصة وأن التقنيات الحديثة تبين بوضوح عمر كل منجم على حدة لمواجهة متطلبات البدائل التي من شأنها ضمان حقوق العمال واستمرار العمل التنموي المبني على استغلال منجم من المناجم. وذلك من خلال جعل الدولة تمتلك الثروات المعدنية وتمنح حق استغلالها في إطار شروط تعاقدية شفافة ورقابة مرفقة وحماية المنتجين الصغار بتدعيم التعاونيات والحث على تكوينها مع العمل على تطوير القانون المنجمي وخاصة فيما يتعلق باستغلال المناجم والنشاط المعدني التقليدي حتى يواكب متطلبات سوق الداخلية والخارجية في ظل المنافسة للحدة التي فرضتها عولمة الأسواق الاقتصادية.

السيد الرئيس،

إن الأهمية الكبرى التي يلعبها العنصر البشري كمحرك رئيسي للتنمية تعرض على الوزارة المساهمة في تكوين أطرها وتوفر لها الظروف المناسبة والشروط الملائمة المساعدة على القيام ببحث علمي مستمر ومتطور يواكب المستجدات التي يعرفها العالم في مجالات الطاقة والمعادن والدراسات الكهربائية والجيولوجية، وهذا ما أكد عليه السيد الوزير في عرضه أمام اللجنة المختصة عندما ألح على توفير تكوين مستمر للمهندسين والتقنيين العاملين بالوزارة.

أما بخصوص الميدان الجيولوجي الذي لا تخفى أهميته في عصرنا الحاضر، فإن الضرورة تقتضي تكثيف الدراسات الجيولوجية للتراب الوطني، من خلال وضع مخطط وطني للتخريط الجيولوجي، نظراً لأن بلادنا لا زالت متأخرة جداً في هذا المجال، خاصة وأن حجم الاستثمار في قطاع المعادن والبحث عن النفط مرتبط بمدى توفر هذه الدراسات الجيولوجية والجيو فيزيائية والبيوكيماوية للتراب الوطني، وفي هذا الصدد لابد من التنويه بالقفزة النوعية التي جاءت بها الوزارة في توجهاتها الجديدة التي تهدف إلى إبراز المقومات الجيولوجية للبلاد في إطار المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي وذلك من خلال إنجاز مسح 40 خريطة جيولوجية ومشروع بنك وطني للمعلومات الجيولوجية و5 خرائط جيكمائية من أجل تحفيز القطاع الخاص وطنيا كان أو أجنبيا، وهكذا نلاحظ أن قطاع الطاقة والمعادن والجيولوجية لا يزال بعيداً عن القيام بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به، إذ لا يساهم في الناتج الداخلي الخام إلا بحوالي 13,5%، منها 7% بالنسبة للطاقة، و6,5% بالنسبة للمعادن، مع احتساب وتقييم المواد المعدنية بما في ذلك الفوسفاط ومشتقاته، وذلك بالنظر للمؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها البلاد والتي لازالت تحتاج إلى مزيداً من تكثيف الاستثمار بهذا القطاع، في الوقت الذي نجد فيه أن اعتمادات الاستثمار المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن برسم الميزانية الحالية لا تتعدى 304 مليون درهم منها 228 مليون درهم مخصصة للمؤسسات العمومية أي 75% من الاعتمادات الإجمالية، وكلنا نعرف

مشكل هذه المؤسسات العمومية التي تعتبر دولة داخل دولة ولا تخضع للمراقبة النزيهة المفروض أن تسود الأموال العمومية. وبهذه المناسبة لابد كذلك أن نسجل المبادرة المحمودة التي أقدمت عليها الوزارة بتخصيص مبلغ 1,5 مليون درهم لمركز الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفگيگ، وذلك من أجل مساعدة القطاع المنجمي التقليدي بعد أن غابت هذه المنحة لمدة 3 سنوات، والأمل معقود على الوزارة لتحقيق المتطلبات الكفيلة باستغلال خيراتها الطاقية والمعدنية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في إطار التوجهات الجديدة التي انتهجتها الوزارة. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد سعيد الوهابي، ثم بعده السيد عبد الرفيع المهليل ثم السيد عبد الحميد البرقوقي.

إذن، الكلمة للمستشار السيد عبد الرفيع المهليل آه، عفوا، أراك، تفضل.

* المستشار السيد سعيد الوهابي :

ما كاين حتى مشكل.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل نيابة عن إخواني في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في إطار النقاش المخصص لميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر في الفريق الاشتراكي قطاع الطاقة والمعادن من القطاعات ذات البعد الحيوي والاستراتيجي في تنمية البلاد التي لابد وأن يكون العمل الحكومي فيها مطبوعاً بالجديد والمثابرة وبعد النظر.

لذا، فإن الذي يهمنا في هذه المناقشة هو تقييم الاجراءات والتدابير التي شرعت الحكومة في تطبيقها في مجال الطاقة والمعادن وإبداء بعض الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها أن تثير انتباه الوزارة والحكومة معا، وحثهما على بدل المزيد من الجهود من أجل النهوض بقطاع الطاقة والمعادن.

السيد الوزير،

نحن نقدر جسامة المهام الموكولة إليكم في تسيير قطاعات حيوية كالطاقة والمعادن والجيولوجية، وقد لمسنا في عرضكم القيم إرادة صادقة وفي نفس الوقت تصميما واضحا لتجسيد ما اشتمل عليه التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول أمامنا من إجراءات وتدابير في مجال الطاقة والمعادن، وفي هذا الصدد نسجل تأكيدكم على ما يلي :

أولا في مجال الطاقة : أكدتم على تطبيق سياسية تستهدف تأمين التزود بالطاقة في أحسن الظروف. وتعميم توزيع الكهرباء وخاصة في العالم القروي، بحث التزمتم بتسريع البرنامج الوطني للكهربة القروية الذي يستهدف إدخال الكهرباء إلى 150.000 مسكن سنويا.

- دعم الصناعة الوطنية، بتخفيض سعر الكهرباء بالنسبة 6%، إلى أن يصل إلى 20% في أفق سنة 2000. وبجانب هذه التأكيدات نود من الحكومة أن تعمل على تحفيز المكتب الوطني للكهرباء لكي يساهم في ميزانية الدولة المساهمة المناسبة والبناءة، كما نلح على تسريع عملية تزويد العالم القروي بالكهرباء ومراجعة التسعرة المطبقة على الجماعات القروية الفقيرة. كما نأمل من الوزارة أن توسع الدعم المخصص للقطاع الصناعي ليشمل القطاع الفلاحي.

مواصلة نشاط الأبحاث النفطية من أجل اكتشاف امكانيات طاقية أساسية قابلة للاستغلال الاقتصادي وبجانب ذلك تطوير البحوث والتقنيات من أجل توسيع الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة. وذلك في أفق التخفيف من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة.

ثانيا : في القطاع المعدني أكدتم كذلك على ما جاء به التصريح الحكومي فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع المعدني وانعاشه.

لذا، فنحن نثمن الاجراءات والتدابير التي عبرتم عنها والمتمثلة في :

- إنشاء مجلس اليقظة ورصد نسبة 20% من الدخيرة الخاصة لمواجهة حالة إقفال المناجم قصد ضمان حقوق ومكتسبات العمال.

- تخصيص غلاف مالي قدره 677 مليون درهم لتغطية تعويضات المستخدمين المصرحين بمدينة اجرادة.

- حرصكم على الدفع بالمسح الجيولوجي من أجل تطبيق المخطط الوطني لتخريط الجيولوجي وتنفيذكم في إطار البرنامج المعد لهذا الغرض لخمس خرائط جيوكميائية و15 خريطة جيوفيزيائية.

- الرفع من دور المكتب الشريف للفوسفاط كمساهم فعال في الاقتصاد الوطني، ونسجل هذه السنة بأن المكتب سيساهم في ميزانية الدولة بـ 650 مليون درهم، وتسبيقا للأرباح بـ 900 مليون درهم، ورغم ذلك فإن الضرورة تستوجب مراجعة طريقة تدبير هذا المكتب بكل شفافية خدمة للاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

في ختام هذا التدخل نؤكد لكم مرة أخرى مساندتنا ودعمنا لبرنامج حكومة التغيير وحكومة الأمل للمغاربة قاطبة.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار عبد الرفيع مهليل.

* المستشار السيد عبد الرفيع مهليل :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتقدم باسم الفريق التجديد والتقدم الديمقراطي بالمساهمة في مناقشة ميزانية قطاع الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن.

أيها السادة،

رغم الانتعاش الذي عرفته بعض القطاعات الاقتصادية خلال سنة 97، خاصة قطاعات الغير الفلاحية في المعادن والصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والنقل وارتفاع الرقم الاستدلالي الصناعي، فإن معدل النمو السنوي للناتج الداخلي لم يتجاوز 2,2% بالنسبة للفترة 93 و97، ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع الطلب الداخلي الذي يلعب دوراً حاسما في تحريك عملية الاقتصاد المغربي.

أما الاستثمار، فلم يتجاوز نسبة 20,7%، من الناتج الداخلي الخام سنة 97، وهذه النسبة غير كافية لدعم التنمية القوية والمستديمة التي ننشدها.

لذا، يتعين التفكير بجد في كيفية الرفع من مستوى الاستثمار والتصدي لكل المشاكل، التي تعرقل نموه وخلق الأجواء الملائمة لتشجيع المستثمرين الوطنيين، وجلب الرأس مال الأجنبي، لقد اتخذت منذ سنوات اجراءات في هذا الاتجاه، لكنها لم تعط النتائج المرجوة، ولابد من إيلاء هذه المسألة مزيداً من العناية حتى ترجع الثقة والاطمئنان للمستثمرين. ونظراً للدور الهام للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات فإن مشروع قانون المالية نص على مجموعة من الإجراءات الهامة على مستوى الجمارك والضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذه الاجراءات التي لا يمكن انكار طابعها الايجابي بالنسبة للمقاولات، تبقى مع ذلك غير كافية، ويتعين تدعيمها بإجراءات أخرى سنعرض بعض منها فيما يلي :

- إصلاح الإدارة وهذه المسألة تحظى بإجماع كل الفرقاء السياسيين والفاعلين الاقتصاديين فالادارة المغربية محتاجة على إصلاح عميق كي لا تبقى جهاز لكبح المبادرات وتنفير المستثمرين الوطنيين والأجانب على السواء.

إن تبسيط المساطر والحسم في الملفات بسرعة يقتضي إحداث الشباك الوحيد الذي لا نحتاج إلى ذكر مزاياه، لقد وضعت الحكومة برنامجا وطنيا لتأهيل الاقتصاد الوطني والرفع من مستوى المقاولة المغربية عن طريق ملاءمة الإطار المؤسساتي والقانوني مع محيطنا الدولي مما يستدعي إخراج عدد من مشاريع القانونية إلى حيز الوجود، خاصة تلك المرتبطة بالمنافسة والأثمان وحماية المستهلك وحماية الملكية الصناعية وإعادة هيكلة النظام الوطني للمواصفات، وننتظر أن تعرض على البرلمان المدونة الجديدة للجمارك في أجل قريب كما يجب التفكير في مراجعة قوانين الصرف التي أصبحت متجاوزة وتعود إلى فترة الأربعينات، كما سيتم الشروع في إنجاز مناطق صناعية على مساحات كبيرة بشكل يسمح بتلبية الطلب على المدى الطويل مع مراعاة تجهيزها تجهيزاً يضعها في مستوى مثيلاتها من الدول المتقدمة. وسيتم إشراك القطاع الخاص في إنجازها حتى يتم تسويقها وجلب المستثمرين إليها في أسرع وقت.

أما المناطق الحالية والتي يحتاج عدد منها إلى تجهيزات الحديثة فقد سجلنا التزام الحكومة بالعمل على عصرنتها لتلبية متطلبات المستثمرين.

إن المقاولة المغربية تحتاج إلى تحديث آلياتها باستمرار، وسيكون من المفيد إنشاء المراكز التقنية الصناعية لمصاحبة لمقاولات في مجهوداتها الرامية إلى تحسين تنافسيتها وتقوية جودة منتوجاتها، ولتطوير تقنياتها ومنتوجاتها والرفع من مردوديتها تحتاج المقاولة باستمرار إلى تطوير البحث في مجال عملها، والاهتمام بالاعلام الاقتصادي. فتوفر المعلومات الدقيقة ورواجها وسهولة الحصول عليها تعتبر أمور هامة بالنسبة للمستثمرين.

1 – المواصفات والجودة : إن تقديم منتوج جيد يشكل ضمان للمستهلك وللمقاولة نفسها، وإذا كانت بعض المقاولات تسعى لضمان جودة منتوجاتها وتعمل وفق المعايير الدولية في هذا الباب وتحقيق تبعا لذلك نتائج إيجابية، فإن العمل بنظام الجودة لا زال محدودا، لذا، يتعين تكثيف حملة التوعية بأهمية الجودة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات وتشديد المراقبة في هذا المجال وحماية المستهلكين من كل ما يمكن أن يمس بصحتهم، كما يتعين اتخاذ التدابير الوقائية من التلوث والحث على تطوير الصناعة والمحافظة على البيئة، بالنسبة للتجارة يحتاج هذا القطاع إلى إعادة هيكلة شاملة لجعله في خدمة الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية وتطهيره من كل المتلاعبين وتوفير التمويل للمقاولات الصغرى، وينتظر أن تلعب مؤسسة الأمانة دوراً هاما في هذا المجال ولا يخفى على أحد الدور الهام الذي تلعبه غرف التجارة والصناعة والخدمات، ولابد من استخراج الخلاصات من تجربتها الطويلة والعمل على تطويرها حتى تلعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية. وقد سجلنا في هذا الباب عزم الحكومة على إصلاح هياكلها ومراجعة قانونها الأساسي وإعداد نظام داخلي وتقوية وتوطيد استقلاليتها في تسيير المالي والإداري، وتطوير امكانياتها ووسائل عملها حتى تتمكن من اضطلاع بدورها كاملا في مجال الإعلام الاقتصادي والاستشارة وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، ونرى أن إحداث مراكز التحكيم التجاري، غرف التجارة والصناعة والخدمات سيساعد على حل العديد من القضايا التي تطرأ بين التجار. بالنسبة للتجار الخارجية تتميز صادراتنا باعتمادها على عدد محدود من المنتوجات وتركيزها على أسواق محدودة، خاصة أسواق الاتحاد الأوربي لذا، يتعين وضع استراتيجية لتقوية وتنمية حصة المغرب في أسواق الاتحاد الأوربي. وتنويع مرافد التجارة الخارجية وتعزيز مبادلاتنا مع العالم العربي وافريقيا وأمريكا، وعلى صعيد آخر لابد من تبسيط المساطر والاجراءات الإدارية وتقليص مدة مكوث السلع في الموانئ وتحسين تدبير الأنظمة الاقتصادية للجمارك.

بالنسبة للطاقة : إننا سجلنا السيد الوزير بكامل الارتياح عزم الحكومة على أن يدرج هذا القطاع ضمن أولوياتها، نؤكد على السعي إلى ضمان توزيع شامل لطاقة على الصعيد الوطني وخاصة في العالم القروي، وضواحي المدن الغير المرتبطة بالشبكة الوطنية.

2 – السعي إلى عرض أثمنة مناسبة لاستهلاك الصناعي والمنزلي.

3 – مراقبة توزيع وتطوير الاتفاقيات المبرمة مع جيراننا في الشرق والشمال.

في ميدان الكهربة القروية، لابد من إعادة النظر في تركيبات تمويل «البيرج» في اتجاه مساهمة حقيقية للمكتب الوطني للكهرباء، لأنه يبدو لنا أنه في العديد من الحالات تقتصر مساهمته على دراسات عامة وتقريبية 20%، ثم إننا نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة تحمل 20% من تكاليف الكهرباء القروية التي يقع عبءها حاليا على الجماعات المحلية، من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية، وبالتحديد من صندوق تنمية الجماعات المحلية، وفي نفس السياق نثمن مبادرة الحكومة الرامية إلى تخفيض تسعرة الكهرباء من صنف الضغط المتوسط لفائدة الوحدات الصناعية الوطنية بنسبة 15%، كما ندعو الحكومة بهذ المناسبة إلى دراسة امكانية إحداث صندوق خاص يهدف إلى تثبيت ثمن المحروقات السائلة لحماية المستهلك من تقلبات الأثمنة على الصعيد الدولي.

فيما يخص قطاع المعادن، لا داعي للتذكير –السيد الرئيس– بأن بلادنا ولله الحمد تحتل مكانة الصدارة في العالم في مجال انتاج وتصدير الفوسفاط ومشتقاته، إذ بلغ هذا الانتاج 27 مليون طن سنة 97، ومن المحتمل أن يبلغ 29 مليون طن خلال 98، أي بالزيادة قدرها 5,4%، إلى أن المفارقة العجيبة هو أن الفلاحة الوطنية لا تستفيد منه بما فيه الكفاية، 500.000 طن فقط من الأسمدة تخصص لقطاعنا الفلاحي وفي هذا تناقض كبير، لابد من التأكيد عليه، فكيف يعقل أن بلداً ينتج 29 مليون طن من الفوسفاط لا يمكنه أن يبتكر الأساليب الملائمة لدعم انتاجه الفلاحي، ومساعدة الفلاحين الصغار على الحصول على هذه المادة الحيوية بأثمنة في متناولهم، خاصة إذا علمنا أن معدل المردودية للهكتار الواحد تبقى دون المستوى المطلوب 10 قناطير للهكتار، ولا يفوتنا في الأخير ونحن بصدد مناقشة ميزانية قطاع الطاقة والمعادن أن نلتفت إلى مدينة اجرادة المدينة الصامدة المجاهدة التي واجه أبناءها ولمدة عقود مرض «السيلوكس» مع استمرارهم في عملهم بكل شجاعة وإخلاص، وإننا إذ ننوه بالمجهود المالي الضخم الذي بذلته الحكومة من أجل مواجهة تبعات إغلاق المنجم. فإننا نلفت انتباه الحكومة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تجنيب المناطق الأخرى نفس المصير، ونعتقد أن إحداث لجنة اليقظة الخاصة بقطاع المناجم وكذا تخصيص 20% من ذخيرة إعادة تكوين المكامن إلى مواجهة انعكاسات اجتماعية الناتجة عن إغلاق المناجم الذي جاء به القانون المالي الحالي، إجراءات ايجابية نزكيها ونؤيدها.

السيد الرئيس،

هذه مجموعات من الملاحظات ارتأينا إبداءها بخصوص هذا القطاع الحيوي، أملنا أن تحل الميزانية المقبلة والصحة المالية لمكاتب الوطنية بخير وقطاعنا المنجمي والطاقي والصناعي والتجاري يحقق تقدما يؤهله لمواجهة تحديات الخارجية ومستلزمات التنمية الشاملة. وإننا في فريقنا سنصوت لصالح هذه الميزانية وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار الأستاذ السيد عبد الحميد البرقوقي.

* المستشار السيد عبد الحميد البرقوقي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أتشرف بالتدخل باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن برسم سنة 98-99، فغير خاف على أحد أهمية هذا القطاع خاصة بالنسبة لاقتصادنا الذي يقوم على تصدير المواد الأولية، وهنا لابد أن نغتنم هذه المناسبة بالتنويه بالمجهودات التي بذلتها الطبقة العاملة في قطاع المناجم من أجل استمرار هذا القطاع واحتلاله المرتبة الأولى في العالم كقطاع الفوسفاط.

السيد الوزير،

لقد عرف هذا القطاع منذ الاستقلال إلى اليوم تحولا على مستوى الهيكلة وعلى مستوى البنية الصناعية ومع ذلك، تعلق الأمر بالقطاع الشبه العام في الفوسفاط أو القطاع الخاص، فإنه بقي محاصرا على نفس البنية الموروثة عن العهد الاستعماري، وهذا ما حال دون نهوضه حتى يتحول إلى قطاع صناعي يقوم بتحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة، ولا يخفى عليكم السيد الوزير أهمية كذلك من الناحية المالية والاقتصادية بالنسبة لبلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

عند مناقشتنا لهذه الميزانية، سجلنا بأسف غياب العديد من مديري المؤسسات التي هي تحت وصايتكم، وكان الواجب المسؤولية حضور هؤلاء عند مناقشتنا لميزانية هذا القطاع، اللهم إذا كانوا يعتبرون أنفسهم فوق السلطة التشريعية، خاصة وأن قطاعاتهم تعرف مشاكل خطيرة، ومن موقع مسؤوليتكم ومن خلالكم الحكومة، نطالبكم بإعادة النظر في العلاقة بين الحكومة وهذه المؤسسات.

كذلك السيد الوزير، تعرفون أن العقليات المتخلفة التي كانت متسلطة على هذه المؤسسات وضداً على القانون غيبت ممثلي العمال وحرمتهم من عضويتهم القانونية في المجالس الإدارية، وهذا معناه أن المشرع أعطى للعامل دوراً في صياغة القرار. للأسف حرم منه من طرف هؤلاء وأنتم -السيد الوزير- عضو في حكومة التناوب لابد أن تعيدوا الأمور إلى نصابها.

السيد الوزير،

لقد تحدث المشروع الذي تقدمتم به عن المجهودات التي بذلتها الأطر التقنية والطبقة العاملة لإنجاح الدراسات والأبحاث التي كان يقوم بها مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، للأسف بدل أن يستفيد كل الوسط من هذه المجهودات، فإن سياسة الخوصصة مكنت قلة قليلة من المحظوظين من الاستفادة وفي أحسن الشروط.

السيد الوزير،

أعتقد أن موقفنا الكونفدرالي واضح من الخوصصة لأنها بطبيعتها متوحشة وعشوائية، نعرف بحدسنا العمالي الصادق أنها ستأتي على الأخضر واليابس، وهذا سيؤدي في النهاية إلى استقالة الدولة من القيام بدورها الاقتصادي، خاصة -السيد الوزير- عندما يتعلق الأمر بقطاعات استراتيجية، أما عن الأرباح الطائلة التي حققتها بعض المؤسسات المعدنية كالمكتب الشريف للفوسفاط، فإننا نتساءل ماذا استفاد عمال الفوسفاط من هذه الأرباح؟ خاصة ونحن نعرف جد المعرفة أوضاعهم المزرية مما يتطلب حواراً فوريا لتحسين أوضاعهم، خاصة ما يتعلق بالترقية والمكافأة السنوية التي تخضع كلية للمحسوبية والزبونية من طرف بعض المديرين حيث أن التنقيط يخضع لمزاج المسؤول بل أكثر من هذا أن العديد من المسؤولين النقابيين تغيرت نقطهم السنوية فقط لأنهم دافعوا عن حقهم في الانتماء النقابي، بل ولا حق لهم حتى في مراجعة هذا التنقيط وكأنه وحي منزل حاشى لله.

لذلك -السيد الوزير- نطالبكم بالتدخل الفوري لدى المدير العام لهذه المؤسسة تثبيتا للحرية النقابية والمساواة في الترقي وتعويضات المردودية والانتاج، كذلك -السيد الوزير- وإن تعترف رسميا هذه

المؤسسات بالأمراض المهنية السائدة في عموم قطاع المناجم حماية لحقوق العمال المصابين بأمراض فتاكة مثل مرض «السيليكوز»، كما نطالب الوزارة بإعادة النظر في وضعية عمال المنجمين في ترسيمهم وتقاعدهم وشؤون اجتماعيتهم.

أما بخصوص قطاع الطاقة، فنسجل بأسف أن انتاجنا المحلي لم يتطور ولم يساير الطلب الداخلي، والأدهى والأمرّ أن الحكومات السابقة سرعت في تطوير محطات الطاقة لمجموعات استثمارية أجنبية، وهذا معناه التفريط في قطاع استراتيجي لم تعمل أعرق الدول الليبيرالية على تفويتهم كفرنسا مثلا، لأن قطاع الطاقة كان وسيبقى لا فقط قطاعا استراتيجيا وإنما أمنيا للدولة، وفي هذا الإطار -السيد الوزير- لابد أن نتناول وضعية المكتب الوطني للكهرباء، وما قدمه خلال مدة 42 سنة، إن مشروع الربط الكهربائي بين المغرب واسبانيا والذي يمثل 20% من إنتاج المكتب الوطني للكهرباء وبتكلفة مليارين ونصف يفرض علينا مراجعة التعاقد مع المؤسسات الأجنبية حماية لمالية الدولة.

أما بخصوص كهربة العالم القروي، ستفرض الإسراع والإسراع بإخراج البرنامج الوطني الخاص لكهربة العالم القروي أما ما يهم الشغيلة القطاع فإننا نسجل بكل أسف أنه بالرغم من مرور 42 سنة على استقلال البلاد، لا زال العمل النقابي التصحيح التعددي محرما، وهذا معناه تسلط نقابة معينة ليس فقط على العمال وضد إرادتهم، بل كذلك على المصالح الاجتماعية لهذه المؤسسة. ومن موقف دفاعنا المستمد على مصالح الطبقة العاملة نطالبكم بإجراء تدقيق حسابات للشؤون الاجتماعية.

السيد الوزير،

إنكم مطالبون بالعمل على تحرير القطاع من عصابات سماسرة العمل النقابي، كذلك -السيد الوزير- لابد من سن سياسة التكوين المستمر بالنسبة للأطر وللعمال العاملين داخل هذه المؤسسة.

السيد الوزير،

نسجل بكل أسف غياب الحوار والتفاوض الحقيقي داخل مؤسسات المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للفوسفاط لذلك نطالبكم بالتصديق لمضامن التصريح المشترك والدستور المغربي والاتفاقيات الدولية في هذا الباب.

إذن، هذه -السيد الوزير- مجموعة من الملاحظات نهدف منها إلى تصحيح أوضاع هذا القطاع، وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم.

بهذا قد أنهينا التدخلات المتعلقة بقطاع الطاقة والمعادن، والسيد الوزير.....، ثم ننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية. فالكلمة للسيد المستشار ابراهيم الحب، ثم بعده السيد محمد الدرموني.

* المستشار السيد ابراهيم الحب :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أتشرف بأن أتناول الكلمة أمام هذا المجلس الموقر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصناعة والتقليدية برسم السنة المالية 98-99.

في البداية، نذكر بأن....

بارتياح آمال التصريح الحكومي الذي أعلن فيه السيد الوزير الأول المحترم عن التدابير جد مشجعة لإخراج قطاع الصناعة التقليدية من حال التردي الاقتصادي والاجتماعي الي يعيش فيه. كذلك في أفق التسيير القطاع بدءاً بالقيام بعملية إحصاء الشمولي للقطاع والوحدات الكرائية والبحث عن أسواق جديدة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصناع التقليديين. إن الصناع التقليديين متفهمين بقلة الإمكانيات متفائلين الحكومة على إرادة حقيقية والاهتمام بهذا القطاع الهام، ولنا اليقين على أن الحكومة ستسهر على ترجمة التدابير الواردة في التصريح الحكومي وإن كانت المبالغ المخصصة في ميزانية الصناعة التقليدية لات..... الخصاص الذي ..... هذه المؤسسة فإننا نتطلع إلى أن تنفض مجهودات الحكومة إلى النهوض بهذا القطاع.... وإعطائه المكانة التي يستحقها باعتباره أحد دعائم اقتصادنا الوطني، بل بالعملة الصعبة.....

(تسجيل رديء)

التي يتمتع بها على مستوى التكوين المهني....

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد...

* المستشار السيد

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية للإدلاء ببعض الملاحظات حول الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

في البداية لابد أن أشير بأن قطاع التجارة والصناعة.....

(تسجيل رديء)

السيد الرئيس،

إن الوزارة أصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى اهتمام بإحداث مناطق صناعية في مختلف أطراف المملكة ولا بالتنسيق مع الجهات المختصة وخاصة الجماعات المحلية، وفي هذا الإطار يتعين علينا القيام بدراسة مختلف..... وتجاوز العراقيل التي تحول دون إنشائها..... العقاري..... ..... في المسطرة الادارية ومكتب..... بالنسبة للبنوك، وارتباط بنفس الموضوع، نرى في تاريخنا أن يتعين خلق قضاء أو..... مقاولة..... وخلق جوا مناسبا لممارسة مهامها وخاصة مقاولة الشباب، فالاقتداء بهذا الإطار يتجاوز بعض الدول التي قطعت شوطا مهما في تأهيل المقاولات كاسبانيا مثلا، فالتحديات التي تواجه مقاولا مغربيا من..... ومعقدة ولتجاوز هذا الواقع يجب العمل على اتخاذ الإجراءات عملية للدفع بالمقاولة المغربية ضد تحدياتها، هذا إضافة إلى ضرورة توفير بنيات تحتية وتطوير وإصلاح الإدارة المغربية..... من خلال توفير وسائل التكوين والتكوين المستمر.

السيد الرئيس،

لقد أصبح لزاما على الوزارة أن تهتم بالعالم القروي، وخلق نوايا صناعية به، لأن هذا العالم مؤهل بدوره ليكون مجالا في استقطاب أماكن للتنشيط الاقتصادي بالنسبة للقرى الصناعية.

أما فيما يتعلق بالقطاع التجاري، فنؤكد على ضرورة تحديث على مستوى التمويل الانتاج والعمل على تتبع هذا في الأسعار، وكذا الرفع من مستوى في أرباح التجار وخاصة بالنسبة لمواد ذات نسبة في الأرباح ضئيلة وفي هذا الإطار يتعين القيام بدراسة حول هامش الربح وتكليف توسيع ببعض المنتجات الأساسية، كما نطالب بضرورة تنمية التجارة الداخلية، كذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بها.

السيد الرئيس،

إن جهات إقليم اسمارة يعاني من نقص في جميع أنواع التجارة والصناعة، وإنه غير خاف..... على وسيلة العيش، هؤلاء التجار وبصفة خاصة إقليم طاطا وآسفي الذين يعانيان من كثرة الضرائب المفروضة عليهم بالمقارنة مع باقي عمالات الجهة الذي يتمتعون بامتيازات في ميدان الضرائب، تذهب في بعض الأحيان إلى الإعفاء التام، لذلك فإننا نطالب الوزارة الوصية تطبيق..... والتعامل بنفس الإجراءات مع جميع مناطق الجهة حتى تستطيع الجهة ككل أن تستقطب اهتماما للمستثمرين لنتمكن من خلق مناصب شغل ليستفيد منها شباب المنطقة بصفة خاصة.

السيد الرئيس،

إن ميزانية الصناعة التقليدية بفروعها الثلاثة الفنية والفعلية والخدماتية، تكوّن قطاعا ديناميكيا في حياة البلاد الاقتصادية، ففي الميدان الاجتماعي فهي تساعد عدداً كبيرا من اليد العاملة وتخصص حركة رواجية هامة سواءاً في السوق الداخلي أو بالنسبة لصادرات بلادنا، وبإلقاء نظرة خاطفة على هذا القطاع، اتضح حاليا أنه رغم المجهودات التي بذلتها الحكومات السابقة لتحسين القطاع وتأهليه، فإن الدرب لازال طويلا والصناع التقليديين لم يلبثوا يعانون عدة مشاكل ذات صبغة اقتصادية واجتماعية، وهكذا يظهران الصانع.... المستمرة والمتضاعفة لمواد أولية في هذا الوقت الذي يعي فيه....

وربما نقصانا اعتباراً لقلة الطلب، وتدهور المجال السياحي ولابد في هذا الصدد من القيام بإجراءات مستعجلة وحازمة لوضع حد لهذا....

ويعرض الصناعة للإفلاس والهلاك، وذلك بتشديد المراقبة على الأثمنة وجودة المواد الأولية. إن الحكومة مدعوة إلى تمكين الصناع التقليديين من كل وظائف... بنهج سياسة واضحة وبنيات تكوين مئات من الشباب الأمر الذي سيفتح ..... لا..... من البطالة وبعد شبح التشرد والفساد، فما زال الصناع التقليديون مؤهلون..... البطالة، إن بعض القطاعات -السيد الرئيس- أصبحت مشاكلها تتزايد يوما عن يوم، وأخص بالذكر نسيج الفخار والجلد والخشب والزرابي بسبب قلة الرواج نظراً من جهة عن ارتفاع أثمان المواد الأولية ومن جهة أخرى عن عدم تطور هذا الانتاج. فمسايرته من متطلبات السوق الخارجي، لذلك يتعين اتخاذ إجراءات مستعجلة لإنقاذ الصناع التقليديين والإعلان عن برمجة بنك للقروض لهذه الحياة المتدهورة، ونطالب هذا الإسراع كذلك بدراسة تحسين كلفة الانتاج واعتماد ظروف..... لنفس المنتوج تحسين الجودة لإنقاذ الصناعة المندثرة بالحرص على

إيجاد.... والاهتمام بالجانب الاجتماعي للصانع التقليدي، كتأسيس.... النموذجي للصناعة التقليدية بالعالم القروي وللمزيد من العناية.... التعاون البحث في امكانية تعميم حرف الصناعة التقليدية على مختلف أقاليم المملكة، وخاصة المناطق ذات أزمات سياحية تبسيط مسطرة تمويل القروض.

- إدخال نظام المعلومات إلى الغرف.

- تنظيم الحرف.

السيد الرئيس،

إن ميزانية هذه الوزارة لا تستجيب للرهان المطروح على هذا القطاع الهام، لذلك فإن فريقنا سيصوت ضدها. وشكراً. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار...

* المستشار السيد

(تسجيل رديئ)

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار السيد .... بوزكري. شكراً.

* المستشار السيد بوزكري :

السيد الرئيس الموقر،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

على كل حال سبقوني إخواني وتكلموا كثيرا في قضية ميزانية الوزارات، ونحن سوف نتكلم مباشرة على قطاع الصناعة التقليدية، إن مشروع قانون المالية لسنتي 89-99 يعتبر أول مشروع قانون مالي لحكومة التناوب، وهذا المشروع يكتسي في جملة فصوله بعدة إيجابيات مشجعة وفي نفس الوقت لم يكن خاليا من السلبيات كذلك في عدة قطاعات من بينها قطاع الصناعة التقليدية، وكان يجب إعطاء عناية لائقة لهذا القطاع ما دام هذا القطاع الأخير يساهم مساهمة جد فعالة في اقتصاد البلاد وتنميتها وفي تدخلي هذا أردت أن أتكلم عن قطاع الصناعة التقليدية بصفة عامة، وأبدأ كلامي بالتعريف بأهل قطاع الصناعة التقليدية ومشاركتهم الفعالة في صفوف المقاومة وجيش التحرير لأجل طرد الاستعمار من بلدهم ورجوع المرحوم سيدي محمد الخامس قدس الله روحه إلى الوطن آنذاك معززاً مكرما حاملا معه بشرى حرية واستقلال المغرب إن قطاع الصناعة التقليدية قطاع حيوي وهام جداً يحتل الرتبة الثانية بعد القطاع الفلاحي، وفي ميدان التشغيل يشغل عدد كبير من عدد من المؤسسات التابعة للصناعة التقليدية، وهذا القطاع يعتبر قطاع مشغل، وتشغيله دائم ومستمر، لأنه يرفض.... يلقنوهم ذيك المعلمين الصنعة، إذن هذا القطاع قطاعنا قطاع يعني يكون، وهذا تكوينه مستمر ودائم، طيلة شهور السنة، التكوين المستمر للشباب والشابات :

1) إن قطاع الصناعة التقليدية في حاجة ماسة إلى القيام بإحصاء كامل سبق للأخ السيد ابراهيم تكلم عن الإحصاء ولكن ما دام الإحصاء - هذا مهم بالنسبة للقطاع الصناعة التقليدية ما فيها باس إذا أعدنا تكراره ثاني، وبهذا نتعرف على حاجيات القطاع مثل عدد العاملين في حقله، قطاع الصناعة التقليدية يشغل عدد كبير ويعيشوا... عين فيه عدد كبير من أفراد الشعب المغربي مع الأسف الشديد راه احنا قلنا ذاك النهار ونعيد قولها اليوم راه احنا تقريبا في ما يفوق 40 سنة من استقلال المغرب، والقطاع الصناعة التقليدية باقي على ما كان عليه وبالخصوص الاحصاء، لأنه الاحصاء عنده عدد من المعطيات، حتى يتمكن لنا أن نتعرف على القطاع.

1 - حاجيات المواد الأولية، بحال اللي خصصنا لهذا القطاع، بعدما نكون قد أحصينا، العمال، الحرفيين الذين هم موجودين في قطاع الصناعة التقليدية، نصبح نبحث عن حاجياتهم، من المواد الأولية، وهذا ضروري عدد المراكز والمعامل في هذا القطاع، لابد ما خصنا نعرف عدد المراكز وعدد المعامل في هذا القطاع، ثم حجم الانتاج وثمن المنتوج التقليدي، نعرف حجم الانتاج، مع قطاع الصناعة التقليدية -السيد الوزير المحترم- لابد يعني إذا عرفنا عدد الانتاج نقدر كذلك نبحث له عن أسواقه، أين يظهر انتاجنا، لأن قلنا في الصناعة التقليدية دائما نقولها وأعيد تكرارها، لما بدأ الاستقلال، كانت المحاربة في وقت الاستعمار ما اقتصر شاي عليها الاستعمار وله الحق في ذلك، لأنه هو الذي كان يطالب بالاستقلال والوطن، وكان ينتظر الحرية والاستقلال باش يتعمل في هذا المغرب الحر المستقل وباش تكون عندها حقوقها، ولكن يا للأسف لحد الآن ما زال القطاع كما كان عليه، باقي الآن، وربما رجع إلى الوراء بواحد المسافة، وسأقول لماذا؟ قلنا حجم الانتاج وثمن تصدير المنتوج التقليدي خارج حدود الوطن، على كل حال التصدير أصلا..... في العملة الصعبة لفائدة خزينة الدولة وما أحوج خزينة الدولة المغربي للعملة الصعبة، لأنه التصدير هو اللي غادي ندير به العملة الصعبة، والعملة الصعبة هي مفيدة كثيراً لخزينة الدولة، وما دام هذا القطاع، قطاع

حيوي ونشيط يجب تحقيق مطالبه، من جملتها البحث المستمر عن اكتساب أصوات جديدة لتسويق المنتوج التقليدي ثم البحث عن مصادر تمويل القطاع، يعني هذا منتوجنا بماذا سنموله خصنا تمويل القطاع لأنه لابد هو قطاع منتج وقطاع يساهم في تنمية البلاد ويساهم في الاقتصاد، خصنا نوجد له تمويله باش يمكن للصناع التقليديين، الصناعة عندهم، ولهم مهارتهم في صناعتهم، ولكن الرأس المال ليس لديهم، ولذه يجب على الدولة أن تعمل مجهوداتها باش تبحث لهم عن مصادر تمويل القطاع من طرف البنوك وغيرها، حقيقة القطاع تقريبا كان موله البنك الشعبي بصفة معقولة في السنوات الفارطة ولكن هذه واحد السنة أولا تراجع البنك الشعبي ودار واحد المذكرة لمصالحه في جميع الجهات يفرض بها واحد الشروط عشوائية واحد الشروط التي لم يمكن للصانع التقليدي أن يوفرها من جملتها يقول للصانع التقليدي يكون عندك المحل، حانوت فاش تعمل، وهذا الحانوت باش.... الحاصل منين عندك هذه الحانوت كاينة أو ما كاين شاي تجيب لنا فاتورة ضوء وفاتورة الماء باش نعرف بهذا المحل راه ديالك، هذه شروط تعجيزية وأكثرية الصناع لم يقدروا على توفيرها أبداً، هناك قضية الضرائب، أولا مسؤولينا في كتابة الدولة وكذلك مؤسساتنا في الجامعة.... هذه قضية الضرائب راه تهلك مركز الصانع التقليدي لأنه واحد ماشي بزاف قلتها ذيك النهار واسمحوا لي إذا كررتها، لأنها مفيدة كثيراً، أنا جئت في القطار باش نركب باش نجي، تبعني واحد السيد على واحد الموبيلة ديالو واحد السيد عاود عنده.... تبعني..... في الباب والقطار تقريبا كان غادي يسير، قالوا أسيدي انتظرني في الأسبوع القادم سوف..... قالوا لا أسيدي نتفاهم معك الآن، ما عندنا..... لبيت له رغبته ووقفنا أنا واياه، قال لك أسيدي أنا خرجوا لي 500.000 فرنك في هذا الضمان الاجتماعي 500.000 فرنك وأنا ما عندي شاي حتى 500 فرنك، هاكا بالفرنك نتكلم في جهتنا، أنا ما عندي شاي حتى 500 فرنك، والآن لابد ما تديني عند المسؤولين ونبكي لهم... وهنا المسؤولين.... أما الفلوس، أما الحبس ما عندك شاي الاختيار، هذا ما كان إما الحبس، إما تخلص الضمان الاجتماعي، وهذا السيد ما عندو والوا مسكين ومعاق إعاقة تامة، وفي الأخير مشى معايا بزاف وقال لي آودي خصك تخلص علي أنت، أنا ما عندي شاي واش غادي تخليني نمشي للحبس، وأنا معاق وعندي 4 أولاد، لا يمكن،.....

ولكن القضية ليست قضيتك بوحدك دابا واحد العدد كبير إذا خلصت عليك أنت ذوك الناس يمشيو يقول كما خلص على فلان يخلص علينا حتى احنا، وهذا ما شي حل، أنا أسميه ليس حلا،..... غادي يمشي للحبس، أنا..... مشيت عندهم وهددوني، ما قصرو شاي علي يعني بالتهديد ندير لك.....، وحتى هو هذاك السيد بالنسبة له سياسيا..... ديالوا عال تسوية ويريد أن يتكلم كثيراً، وهما لم يقبلوا ذاك كلامه، يعني داروا معه واحد غلطة التي هي قبيحة ما تدار شاي گاع، وراه أنا قلتها ذاك النهار، وعاود جاء عندي والتقيت به، وقلت له المشكل الله أعلم راه غادي يتحل في القريب العاجل، ولكن حتى إذا حل المشكل أنا أعتقد يتحل مشكل.....، أما الناس اللي راهم.....، يعني عندهم في اللائحة وهذه المداخيل راها مسجلة وكذا.... وكذا.....، لم أظن باللي غادي يسمحوا له، إذن، بهذا الكلام مشي، وراه إلى حد الآن.....

قلنا التخفيف من الضرائب، الضرائب راه كانت،.... قررت الصانع التقليدي ما يخلص شاي كيف التجارة، هذا المشكل متاع الضرائب كذلك نتكلم حتى احنا، حتى احنا نطلب من المسؤولين الكبار، حتى احنا كما الفلاحة معفية من الضرائب خص حتى الصناعة التقليدية تعفى من الضرائب، لأن الصناعة التقليدية أكثر..... من الفلاح، حتى هما خصهم يتعفاو من الضريبة وإذا كانت شي ضريبة خفيفة اللي هي في استطاعتهم باش يأديوها، احنا متفقين باش يأديوها، راه ماشي احنا.... احنا راه وطنيين وعندنا غيرة على وطننا، عند غيرة على بلادنا، نعرف بلادنا بلاد ضرائب، ماشي بلاد البترول، ما عندنا باش غادي نسيروا المسائل كلها إلا بالضريبة، متفقين، احنا الناس اللي يقدر يخلصو الضريبة ما ندافعو شاي عليهم هذا مغرب ديالك، الصندوق متاع الدولة ديالك، وحتى احنا عندنا مسائل ديالنا وعندنا يعني المسائل اللي خصها.... كبيرة. أما إيلا عاونا بالضرائب، الذي له الحق ويقدر باش تخلص الضرائب ما خصو شاي يهرب من الضريبة، وإذا هرب بالضريبة راه هذا ما شي إخلاص، وماشي وطنية وما عندك غيرة على هذه البلاد، ما يمكن شاي، ولكن الناس اللي ما أبحالهم شاي الأمور كلها واضحة كاين 50 على 1000، اللي يقدروا يخلصوا راهم باينين، بلاد صغيرة ومعروفة، ما احنا شاي في الدار البيضاء أو في مكان اللي نتعرف، بلاد صغيرة.... ماشي شي حاجة كبيرة، ولكن راني لم أتكلم عن وجدة، أتكلم على كافة المغرب يعني الناس اللي في استطاعتهم باش يخلصوا خصهم يشاركون وليساهمون، هذا وطننا، ونحن لدينا الغيرة عليه، لابد ما خصنا نساهم.

ربما الاجتماع الذي تكلمنا عليه، نطلب من السيد الوزير المحترم راه دار فيه شي حاجة والله أعلم وربما كاين شي.....

نبغيو ربما هذا الضمان الاجتماعي يبعد على الصناعة التقليدية، هماما يصلحوا له شاي وهو ما يصلح لهم شاي لأن ربما الضمان الاجتماعي عنده مشاكل كثيرة وصعيبة بالنسبة للصناع التقليديين، لأن

الصناعة التقليديين ما يمكن شاي يجيو.... ويطبقوا عليهم الضمان الاجتماعي واحد الحاجة اللي ما يعرف لها شاي هما، الإنسان اللي خصو يدير واحد الحاجة يعملها على حسابه، لأن هذوا الصناع التقليديين احنا عندنا عملهم مرحلي أو مراحل أو مواسم ماشي دايمين والخدمة ديال الصناعة التقليدية يكون دائما يخدم، ما فيها باس ايلا حتى هو يمكن له الضمان الاجتماعي ما كاين مشكل ولكن احنا الصناع التقليديين منين دخلنا، أنا عندي 32 عام في غرفة الصناعة التقليدية سبق لي أن كنت مديراً 30 سنة، واليوم أنا رئيس الغرفة وأنا.....

إذن، هذه المشاكل أنا متربي فيها وعارفنها، ما شي غير جينا ونتكلم، احنا راه احنا عارفين، الضمان الاجتماعي دائما وأبداً، وأنا حيكت لكم هذه الحكاية قبل قليل اللي السيد قلت لكم تبعني أعوج، وتبعني وقال لي كذا.... وكذا..... الضمان الاجتماعي اللي دار للو هذه المشكلة، ليست الضريبة إذن، السيد الوزير المحترم لاشك أنه سيقوم بمجهوداته في هذه القضية، وراه قلتها لكم..... نتمنى إن شاء الله غير باش هذه المسائل تحصر وتدخل إلى حيز التطبيق أو حيز الوجود.

أما تعاونية الصناعة التقليدية، ما عندهم شاي الرقم اللي كان، كان عندهم سابقا ولكن اليوم ما عندي إلا ما بين 450 و500 تعاونية، قطاع الصناعة التقليدية قبل قليل قلت لكم كانت بعض المسائل التي كانت موجودة سابقا واليوم أصبحت..... هذه التعاونيات سابقا والوزارة تزيدها لحت علينا كثيرا، كل ما نسمع كاين شي اجتماع إلا وتجبد لنا قضية ست تعاونيات لأن الدولة كانت بغات تعاون التعاونيات، إذا الدولة جاءت واعطات واحد البركة لواحد التعاونية وأدخلتها لها في حسابها، معناه راه اعطت واحد العدد متاع البشر الذين هم مساهمون في تلك التعاونية، كاين التعاونية اللي عندنا احنا فيها واصلة حتى 150، عندنا واحد التعاونية متاع النجارة واصلة 150 عندنا واحد التعاونية متاع النساء، متاع الخيطات واصلة 580 امرأة، التي هي مساهمة في هذه التعاونية هذه التعاونية دارت منذ سنتين.

إذن، هذه التعاونيات بكري كانت الدولة تعاونهم عن طريق الوزارة ديالنا، وزارة الصناعة التقليدية الوزارة الوصية، باش كنتعاون، نتعاون ماديا، كل تعاونية تدير اجتماع ويشوف مستوى الرواج ديال التعاونية والمردودية ديال التعاونية، وكل واحد يدير لها على حسابها، يعطيو 5 مليون، 3 مليون، 4 مليون، حتى 2 ملايين، يتخلط ويدفعها في حساب الوزارة التي تدفعها لحساب ذلك التعاونية، هذه المعونة اللي ادي تعاونها بها، حقيقة..... إذا زدنا 2 ملايين، التعاونية قدمها قداش ما عندها ما تدير، إلا درنا 2 ملايين ما عندها ما تدير أو درنا حتى 4 ما عندها ما تدير، ولكن معنى غاد نزيد، ذيك الصانع آخر. الصناع يقول على أنه الوزارة ديالنا راها حسست بنا، وها هي اعطاتنا واحد المعاونة التي هي في مبلغ نقول مثلا مبلغ فلان، فلان هذوك الفلوس كنا نعطيوهم للتعاونيات، الوزارات كيعطيوهم، الوزارة تعطيهم للتعاونيات ولكن تدير معهم شي إما عقدة أو شي شراكة باش هذوك الفلوس ما يضيعو شاي، تقول لهم أنا اعطيتكم 5 ملايين زدتها لكم في حسابكم، خصني نجبرها عندكم فاين ما نجي لحسابكم نجبر عندكم هذا الحساب اللي من الوزارة، الدولة اعطتها لكم ولكن ما اعطاتكم شاي تاكلوها، اعطتها لكم، وعاونتكم باش تدير المواد الأولية، والدولة راها متبعكم، وراها تراقبكم وخصها الفلوس ديال الوزارة دائما يبقاو تم لفائدة التعاونية متفقين، ولكن إيلا بديتيو تاكلهم ما يمكن شاي، لأنه باش دائما يبقى راس المال متاع التعاونية يبقى الصحيح، والتعاونية تبقى واقفة على رجلها، باش تدير المواد الأولية وباش يعملوا. لهذا -السيد الوزير المحترم- بالنسبة للتعاونيات قلت أنا فيه ما بين 450 حتى 500 تعاونية ليست سهلة، هذه التعاونيات إذا أصبحت هذه القضية، قضية المنحة ولو في حاجة بسيطة، قلت يعني ترفع المعنوية متاع هذوك المساهمات والمساهمين ولو بحاجة بسيطة، على الأقل يقول الوزارة ديالنا الله يخلف عليها تشاركنا وجاءت عندنا وساعدتنا، إذا ساعدنا هذه التعاونيات، التعاونية ديال 500 قلنا و580 متاع النساء، وديال رجال 150، وكاين آخرين ديال 70، 80، 90 فيها، عاونهم، نكون عاونا واحد الجمهور كبير، إذا أعطينا 4 مليون لهذه التعاونيات ديال 580، نكون عاونا هؤلاء 580، ولكن المبلغ قلت قليل ما عندو ما يدير، ولكن المعنوية ترفع، ويغينا إذا كان في الإمكان متاع الدولة وفي إمكان الوزارة وكذا هذه المسائل ترجع، لأن ما فيها شاي شي فلوس كبيرة، لأن قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع كبير، هو قطاع مهم، هو قطاع مشغل، هو قطاع يساهم بالعملة الصعبة التي تحتاج لها الدولة، هو قطاع الذي يعيش فيه عدد كبير، راه احنا دائما وأبداً، وكلنا ننادي على تفشيل أولادنا وأبنائنا، اللي عندو.... أما احنا قطاعنا راه مشغل، راه ديال واحد الجمهور كبير هذا القطاع إيلا ما تهلينا شاي فيه حتى ذوك الناس اللي راهم تيشغل فيه راه غادي يزي وراهم، أنا تنعطيك ..... إذا تلف بطبيعة الحال غادي يتلف معها هذوك 3 أو4 نقول لهم الله يهنيكم، فاين يمشيو، غادي يمشيو للشارع، يبقاو يوقفوا لنا حتى هما في باب البرلمان ولذلك خص الدولة تفكر فيها..... وتشوف..... نوظف أن نشغل شبابنا العاطل اللي راه جالس، واحنا في نفس الوقت واحد القطاع الذي هو قطاع الصناعة التقليدية والذي يشتغل به عدد كبير من النساء والرجال، شباب شابات، في كل جهة من جهات المغرب، جميع أطراف المملكة، وهذا القطاع خصنا نتهلاو فيه، إذا لم نتهلى فيه واطلقناه راهم هؤلاء

الناس اللي فيه، هذا الجمهور اللي راه تم راه حتى هو يضطر يمشي للشارع، وينضاف للإخوان الآخرين، أما باش نعاون هذا القطاع راه ما غادي يطلب شاي شي حاجة كبيرة، قطاع الصناعة التقليدية ما غادي يطلب شاي بزاف، ما غادي يكلف شاي شي حاجة اللي غادي تعطيها له الدولة، قطاع الصناعة التقليدية راه يطلب قضية السلف، باطل، لأنه حصو تمويل، السلف، والسلف راه يولي السلف ماشي طالبة، السلف راه يولي مع الأسف البنك الشعبي قلنا كان هول القطاع على أحسن ما يرام، ولكن ويا للأسف الشديد هذا واحد العام أو ما يزيد عن العام..... احنا كنا في غرفة وجدة مثلا، المدنية وحدها كنا نوصل حتى 3000 و3500 ملف، يعني 3500 مستفيذ، في السنة ونوصل حتى 3 ملايير، 4 ملايير في السنة، هذه ليست بسهلة، 3500 راه احنا مشغلينها راه ماشي سهلة، إذا رفض السلف هذوك 3500 ستذهب للشارع كما قلنا آنفا، ولهذا -السيد الوزير المحترم الموقر- خصنا نفكروا جيداً في هذه المسائل التي سترجع بهذا القطاع إلى الوراء، لما تكون التعاونيات تساعدهم الدولة، اليوم.....، بالعكس اليوم اللي خصهم تساعدهم لأن هذه التعاونيات فيهم واحد العدد اللي راهم مشغلين واحد العدد كبير، راه فيها 3000 أو4000 متاع الخلق، ماشي سهلة، هذه التعاونيات خصنا نتهلاو فيهم ونتفكرهم، وحتى قضية المراقبة..... كذلك، هذه التعاونيات يف اعطيناهم أو ما اعطيناهم شاي خصنا نتبعهم بعدا غير في المراقبة، واش سائرين في الطريق الذي يصل بهم إلى شاطئ النجاة أم لا؟ نتتبعهم، أنا عندي 32 سنة في الغرفة عمريني ما أدخل علي شي مفتش بمحفظته وقال لي زد نفتشك، واش داير في هذه الغرفة..... بالنسبة لميزانيتنا وبالنسبة لمسائل التي سنصرفها أين ذهبت؟ أين....؟ 32، عمروا دخل عندي حتى شي مراقب..... ما كاين شاي، مراقبة الدولة غير موجودة، إذا أردنا أن نخدم بلادنا وأردنا أن نكون رجالا وأردنا أن ندفع باقتصادنا إلى الأمام وأردنا أن تكون تنمية في بلادنا ولنا غيرة على وطننا حقيقية ولنا غيرة على نظامه ولنا غيرة على سيدنا، يجب أن تكون المراقبة مراقبة مسترسلة ودائمة، وأي مؤسسة متاع الدولة سواء كانت تشريعية أو كانت تنفيذية على الأقل أنا أطلب رغبتي هي هذه، قلبي ربي راه كيعلم علي، خص يكون..... ماشي من العام إلى العام، من العام إلى العام بزاف إيلا من العام إلى 3 ومن بعد يدير لهم التلفون ويقول لهم راه ما جايش، يغيب واحد 3 أيام أو 4 أيام خصهم حتى يصاوبو مسائلهم، هذا شيء غير معقول، تماما، راه إذا لم تكن المراقبة على مؤسساتنا راه احنا نزيد في غلط كبير.

ولهذا، السيد الوزير المحترم، اسمح لي الضرورة دعتني لأطلب منكم هذه المطالب ولأبلغ سيادتكم ولأبلغها كذلك لإخواننا يعني في البرلمان. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد بوزكري :

اسمح لي بكلمة، التي بقيت، قضية اختصاصات الغرف الاختصاصات متاع الغرف، لأن الغرف كانت والاختصاصات ما كاين شاي، وأنا أظن إذا لم تكن الاختصاصات من الأحسن هذه الغرف يمكن يتسدو ميزانيتهم تعطى لجهة أخرى، لأن..... ولكن الاختصاصات ما كاين شاي يمكن يتخلصو بها.... والسلام عليكم، ماهو دور هذه الغرفة؟ وهاهي مردوديتها أعباد الله راه احنا 40 سنة باش استقلينا، الله يلعن الشيطان الحرامي واش ما بغيناش گاع نفق من النعاس، وراه خصها اختصاصاتها، إذا لم تكن لديها اختصاصات سدوها گلهو ذاك الظهير ديالها صافي ما عندها مردودية، ونقول لك عزف كلهم، سواء كانوا فلاحة أو تجارة أو صناعة تقليدية واحنا زدنا حتى في البحري وها احنا زدنا السياحة، ولكن واش نبقاو على الحالة اللي راه احنا عليها الآن هكذا، اختصاص تكون متاع الغرف باش تكون عندهم مسؤولية، تكون عندهم مسؤولية حتى هم يتحملون مسؤوليتهم في هذا الوطن العزيز، يمكن في الغرف الفلاحية، غرف التجارة، غرف الصناعة التقليدية، ها غرف الصيد البحري، ها غرف السياحة، درنا الغرف ولكن النتيجة لا وجود لها أبداً، ما كاينة شاي، بقيت نقطة واحدة والضرورة دعتني لإضافتها، هؤلاء الناس..... اسمحوا لي الله يرضي عليكم واحد القضية آ السيد الوزير المحترم كذلك اللي هي همت واحد المجموعة ديال الصناع التقليديين تقريبا 70% أو 80%، واللي دارها الله يسمح عليه مسيكين، ما اعرفنا شاي لنا dاش القضية، المدونة ديال الانتخابات فيها شروط تسجيل في اللوائح الانتخابية من الشروط التي فيها هو شرط المكان ولو يكون اخدم 30 أو 40 عام في القطاع ما عنده شاي الحق باش يتسجل فيها إلا إذا كان عنده دكان أو الحانوت ظاهر الغرف فيه بند يقول الصانع التقليدي يبدأ عمله بلوزين ديالو، احنا عندنا مثلا النساء ما عندهم شاي المحلات والصناع التقليديين هما مهرة ولكن ما عندهم شاي المحلات، الناس ضعفاء، يخدم في داره، ويتسمى منتج ويمشي عند الناس اللي عنده الحانوت في الشارع ويدير الخدما بزاف ويعطيه طريف هذا القفاطن، هذا الجلاليب.... إلخ، هذا صانع تقليدي ماهر في خياطته، إذن، ما عندك شاي الحق باش تمنع وفي ابلاصا

أخرى..... ماشي احرام هذا الشيء..... الممثلين ديالو، هذه واحد الحركة كبيرة، وتقريبا 70% أو80%، اللي مشاو وسقساو حتى في المدونة ديال الانتخابات يا عجبا، وشا الناس.....، أيه طبقنا عليه كيف طبقنا على الصانع التقليدي 40 عام وه يخدم في ..... مسيكين،..... وراه السيد الوزير الموقر، كذلك حتى هذه القضية مهمة بغينا باش تعطيها شيئا من الأهمية إيلا علاه عسى يكون شي تعديل في المدونة نظراً للضرر الذي لحق بالصناع التقليديين، شكراً السيد الرئيس، شكراً للمستشارين السيد الوزير، السيد الوزير أستسمح.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار محمد..... وبعده السيد محمد القذاف وبعده السيد محمد.....

* المستشار السيد محمد :

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة - ميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية برسم السنة المالية 98-99 يشرفني باسم فريق الديمقراطي والعمل أن أتناول الكلمة لإبراز وجهة نظرنا وتطوراتنا اتجاه هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

يعتبر قطاع التجارة والصناعة بجميع أنواعه الركيزة الأساسية لاقتصادنا الوطني، فهو الأداة الحقيقية لإقرار اقتصاد قوي قادر على تحقيق التنمية الشاملة وتحسين أوضاع المغرب والمواطنين من خلال تدعيم المؤسسات والفعاليات العاملة في حقله، نظراً لأهمية هذا العدد وأهمية العائدات المالية التي يدرها على الخزينة العامة للدولة، من خلال جميع نشاطاته التجارية الوطنية والجهوية والدولية، وفي هذا الإطار، فإن بلادنا عرفت تنويعا في صادرات هذا القسم الملحوظ، بعدما كانت تقتصر على الصادرات الفلاحية، من هنا جاءت الحاجة الماسة إلى تدعيم الاستثمارات في اتجاه إنشاء مركبات صناعية تساهم في الحد من معضلة البطالة وترفع من حجم الصادرات المغربية، كما تساعد على امتلاك التكنولوجية المتقدمة التي تعرف تطوراً متسارعاً، ووعيا من بلادنا بأهمية هذا القطاع... بأهمية هذه الاستثمارات، فقد أعدت مجموعة من القوانين التشريعية، كميثاق الاستثمار ومدونة التجارة وقانون الشركات لإملاء الثغرات العميقة التي يعرفها هذا المجال، ومن المنتظر حين المصادقة على قانون الملكية الصناعية أن نشجع على الإكثار في مجال الصناعة بشكل عام، وفي إطار تهييء المناخ الملائم للصناعة نتساءل عن ما أعدته الحكومة من تجهيزات وإعداد المناطق الصناعية لسد الخصاص الحاصل في النسيج الصناعي الوطني آخذة بعين الاعتبار العنصر المجالي، وتتفادى التمركز في الحواضر تجنبا لمخاطر التلوث.

السيد الرئيس،

لا يمكن تصور تنمية اقتصادية بدون خلق المناخ المناسب والملائم للغرف المهنية باعتبارها الموقع الذي يخفف ويعالج مشاكل القطاعات التجارية والصناعية بكل أصنافها. ويمكن من حماية المنتوج الوطني وتدعيمه، بلورة أداة فعالة وقناة للتشاور والتحاور حتى يتسنى للفاعلين الاقتصاديين من التجار والصناع وحرفيين من المساهمة في بلورة وصناعة القرار الاقتصادي تبعا لمعرفته بطبيعة الممارسة وخصوصية المجال الوطني، ومن أجل تدعيم هذه الوظائف نطالب بخلق صندوق وطني لدعم الغرف المهنية، إني أقول نطالب بخلق صندوق وطني لدعم الغرف المهنية وتمويلها ومساعدتها على إنجاز مشاريع الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لصندوق التجهيز الجماعي....، وعلاقته بالجماعات المحلية، وفي هذا السياق أضحى ضروريا إشراك الغرف المهنية في صنع القرارات في هذا المجال انطلاقا من وعيها ومعايشتها اليومية للمشاكل والعوائق التي تحد من نقذها في انتعاش تطور قطاع التجارة والصناعة ببلادنا، والدخول في حوار مفتوح مع الفاعلين الاقتصاديين ونعتقد أن النهوض بقطاع الصناعة بصفة عامة رهين بإعادة النظر في عوامل الانتاج وتفصيل تكلفتها وإلغاء نظام الاحتكار والمضاربات العقارية ومراجعة الفوائد البنكية وأثمنة الطاقة الكهربائية ومنح فوائد التقليدية للمحروقات، إضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية وإحداث المخاطب الوحيد، وهنا أفتح -السيد الوزير- قوسا لأثير انتباهكم من أجل التدخل لدى شركة «ابراسلي» و«كوكاكولا»، لحل المشاكل التي يعاني منها تجار إزاء المشروبات الغازية مع شركة «سيم»، الشركة الصناعية المغربية، التي وقع تفويتها إلى شركة.... وأذكر -السيد الوزير- أنه في نطاق المسؤولية الملقاة علينا والواجب أن نقوم بدراسة ما السيد الوزير راسلناكم -السيد الوزير- بملتمس تقريبا شهراً من الزمن ولم نتوصل بالجواب إلى حد الآن والذي يشخص المشاكل العويصة التي عاني منها هذا الصنف من التجار وقطاع الخدمات المقاهي والمطاعم وخاصة في المناطق النائية والبعيدة عن المدن وعن المعامل الصناعية، وكما تعلمون

-السيد الوزير- أنه عندما وقع هذا التفويت من شركة «سيم» إلى شركة «ابراسلي» «كوكاكولا»، لم يراعوا ولم يستشيروا التجار المعنيين بالأمر لا من قريب ولا من بعيد ولا ينظرون لا نظرة الرحمة و25 سنة من العمل ومن بذل المجهود، والغالي والنفيس في خلق مستودعات وشراء شاحنات ووسائل التشجيع... إلخ، كل هذا -السيد الوزير- وقع التفويت بدون استشارة هؤلاء التجار المعنيين بالأمر، وأسد القوس هنا -السيد الوزير- وأرجع إلى تدخلي ومن أجل الصناعة في ظل نظام الجهوية يستوجب على الحكومة إخراج الاتفاقيات المبرمة مع المجالس البلدية والجماعات القروية انسجاما مع مقتضيات الصندوق النهوض بتصريف السلف.

إن اتساع دائرة الأنشطة التجارية وآفاق تدبير مبادلتها العالمية والانفتاح على الأسواق الخارجية بسبب العلاقات المغربية الأوربية والعالمية المتمثلة في اتفاقية الشراكة والمنظمة العالمية للتجارة، تفرض علينا روح التجسيد وإلغاء ما هو متجاوز وغير ملائم لقوانين المتعلقة بهذا القطاع، وفي هذا الإطار تنفرد مدونة التجارة التي نظمت فوائد العلاقات التجارية، وأملنا أن تعمل الحكومة الحالية على تعزيز هذا الانجاز بإخراج جميع القوانين المنظمة للعلاقات التجارية والصناعية حتى تستطيع بلادنا مواكبة التغيرات في مجال التجاري والصناعي جهويا ودوليا، ومن أجل تفعيل دور التجارة الداخلية والخارجية نظراً لأهميتها ومردوديتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، يستوجب التقليص من الانعكاسات السلبية والاجراءات الادارية المتعلقة بالمبادلات التجارية ومنها تحسين تدبير الأنظمة الاقتصادية للجمارك وتشجيع نظام التبادل الالكتروني للمعلومات التجارية طبقا للعصرنة التي طرأت على هذا المجال إضافة إلى تبسيط مساطر رخص التجارية ودون المساس بحرية التجارة.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يعد قطاعا استراتيجيا وحيويا إلى جانب قطاع الصناعة والتجارة، مما ينبغي إعطاء الأولوية والأسبقية لهذا القطاع، الذي يجسد أصالتنا وحضارتنا، وذلك من خلال تشجيع التعاونيات في هذا الميدان ودعمها بكل الوسائل الممكنة للحد من تدخل الوسطاء والمحتكرين وإعادة النظر في سياسة القروض لفائدة الصناع التقليديين على اعتبار الأهمية الفنية والزمنية والحضارية، لهذا النوع من الصناعات، وحفاظا على استمراريته والدفع به إلى الرقي نحو تحقيق مناعته في وجه الصناعات التقليدية القارية والدولية، يتعين نهج سياسة حكيمة لتنظيم الصناعة التقليدية في إحياء الصناعة منعزلة عن التجمعات السكنية مع تعزيز دور مراقبة الجودة للمنتوج المحلي، كذلك بارتباطها الوثيق بتنشيط السياحة في بلادنا، إضافة إلى إبراز قيمة الصناعة التقليدية الفنية ورد الاعتبار للصانع التقليدي وإعادة الهيكلة في تنظيم التكوين المهني لأن هذا القطاع أصبح يضطلع بوظائف اقتصادية واجتماعية تجعل منه قطاعا استراتيجيا ذا بعد تنموي، ذلك وفق بتشجيع الحكومة للمقاولات الصناعية التقليدية وإنعاش منتوجها والبحث عن مصدر للتمويل باعتبار قطاع الصناعة التقليدية يساهم بشكل مباشر في توفير فرص الشغل.

لذا، فإننا ندعوا إلى تدعيم الأدوار الطلائعية التي لعبها قطاع الصناعة التقليدية وخاصة التعريف بمقوماتنا الثقافية والحضارية والقدرة على الابداعية للصانع المغربي.

السيد الرئيس،

إن الوضع الدولي والوطني يحتم علينا أن نرى بالموضوعية للمشاكل والتحديات التي تواجه البلاد في مختلف المجالات وتنوع أبعادها، خصوصا لأننا في مرحلة البحث عن آليات حقيقية لتحديث الاقتصاد الوطني. لقد كثر الحديث عن ضرورة اتخاذ إجراءات استثنائية للخلق ظروف الثقة والأمان لتحقيق دفعة نوعية للحياة الاقتصادية.

ولكن بأي وسائل؟ وأين هي القرارات والإجراءات الحاسمة لتحقيق ذلك؟ إن عهد الإصلاح والتغيير الذي يريده الشعب المغربي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برامج قطاعية حقيقية تعتمد على مؤثرات علمية وواقعية تلامس الحقائق وتبتعد عن المزايدات السياسية، وتفتح قنوات الحوار والتشاور بين الفاعلين الاقتصاديين وممثلي العمال في إطار منظومة فكرية موحدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والمصلحة الوطنية.

إن تقييم الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق من خلال الميزانية المعروضة للتصديق، فكل شيء وصفتموه بالانتقالي، والحالة هذه كيف يعيش الشعب المغربي على نغمات ومنطق الانتظارية، فمغرب الغد رهين بحقيقة إرادة اليوم، إن الميزانية المعروضة علينا لم نستطيع أبداً.... لن تستطيع أبداً تمنيع اقتصادنا وتحسين سيره تقوية مكوناته ودمجه في المحيط الجهوي والدولي. لهذه الأسباب نعلن رفض الفريق الديمقراطي والعمل للميزانية المعروضة. وشكراً السيد الرئيس، شكراً لإخواني المستشارين والسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد بوهدود.

(لم يسمع التسجيل)

* السيد المستشار

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاتحاد الدستوري لنساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة وهي فرصة ستمكننا من عرض موقف وتصور فريقنا إزاء الاستراتيجية التي تتبناها الوزارة في إدارة وتسيير المرافق الوصية عليها، وهي مناسبة للإقرار بالمجهودات التي بذلتها الحكومات السابقة لإرساء دعائم الاقتصاد الوطني قومي، عصري ومنفتح، وذلك بسن سلسلة من التشريعات والقوانين على مستوى التجارة والصناعة، حاولت من خلالها وضع هذا النشاط الاقتصادي المهم على أبواب تنافسي العالمية، ووضع أن كل تلك الايجابات التي أفسدت الحكومة الحالية أهميتها وبضرورة الاستمرار في نهجها لتحسين المحيط العام للمقاولة، وهذا يعني أن هناك إجراءات إدارية وإعلامية ومالية وتجارية، يتعين على الحكومة الحالية أن تأخذها بعين الاعتبار لضمان مساهمة فعالة لهذه القطاعات في الحركية الاقتصادية الوطنية وبالتالي ضمان نمو متوازن واللازم لميزانيتنا العامة.

فعلي المستوى الإداري يتأسف يوما عن يوم أن الإدارة أنانية في تقديم خدماتها للمواطن الذي تعتبر منافسا لها بل تخشاه أن يحقق مصلحة لذاته ولوطنه، إذ تضع مجموعة من العراقيل أمام أي ملف استثماري صغر شأنه أم كبر، وهنا أريد من السيد الوزير المحترم أن يضع أكبر سلطته ووصايته على جميع المصالح التي تخل بمبدإ تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أمام المستثمرين.

أما على المستوى الإعلامي والمعلومات التي تخدم كل مواطن.... يريد أن يدلي بدلوه في التنشيط الاقتصاد الوطني، سواءاً عن طريق التجارة أو الصناعة إذ يعلم أن حكومات صاحب الجلالة رفضت مجموعة من الصناديق المالية لتمويل المشاريع التي يقترحها الشعب وبضمانات جد مبسطة، في متناول أي شاب مغربي يطمح في الاستثمار، على المفروض من ذلك ينحرف الأمر ويصطدم الشاب بسلسلة من عراقيل إدارية والوسائلية والضمانات الخيالية التعجيزية، كما نعلم أن مجموعة من الدول الصديقة والشقيقة والصناديق المالية الدولية والعديد من المنظمات وضعت برامج تنفيذية لتمويل المقاولات الشابة وتحسين محيطها الانتاجي الذي أعلن بخصوصه السيد الوزير الأول أنه من أولويات الملحة بالنسبة لحكومته، في حين نجد أن هذا الزخم في المساعدات يختفي بمجرد إقبال شاب أو مجموعة من الشباب بطلب الاستفادة من هذه المساعدات والامتيازات فكيف يا ترى أن نأمل في خلق مقاولة شابة قادرة على منافسة المقاولة الأوربية التي سنقف أمامها وجها لوجه بدون حماية في مطلق سنة 2010، وحيث سيكون حكمنا في ذلك جودة المنتوج وكفاءة الأطر الساهرة على إدارة وتدبير المقاولة، ولا أعتقد أنه في ظل سياسة تكتنفها الضبابية في تشجيع الاستثمار، وتتمثل بالنهوض بانتاجيتنا وبالتالي بتجارتنا العالمية كما نؤكد على أن مفاتح أي تحول اقتصادي لأي بلد كان يتوقف على مدى فعالية نظامه التجاري الداخلي والخارجي، وفيما يتعلق بجلب تشجيع الاستثمار الأجنبي فإننا نرحب بينها على سبيل المثال لا الحصر انعدام المخاطب الوحيد ثم غياب التسهيلات التي تشجع المستثمرين على ولوج المغرب بحيث يضطر بعضهم إلى الانتظار أثناء العبور مدة ليست بالسهلة، فكيف يعقل أن يبقى المستثمر الأجنبي منتظراً والجميع يعلم أن للزمن قيمته الاقتصادية والمالية وهذا هو السبب في جعل المستثمرين الأجانب يتجهون إلى جهات أخرى لاستثمار أموالهم.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها حيث تعتبر أداة وصل بين المنتج والمستهلك وإنصاف جميع المواد الاستهلاكية خصوصا والبوادي والمداشير والجبال رغم غياب وسائل النقل وانطلاقا من دور الوزارة الوصية الإشراف على هذا القطاع واعترافا من الجميع بالدور الطلائعي للتجار، كنا ننتظر معاملة تفضيلية لهذه الفئة فيما يتعلق بالاجراءات المالية والضريبية، خصوصا فيما يتعلق بالمساهمة الإبرائية التي حددت في نسبة 0,50% مع العلم أن نسبة الأرباح بالنسبة للتجار تتراوح ما بين 0,2% و5%، مما يجعل تعميم هذه حيفا بالنسبة لهذه الفئة، خصوصا تجار المواد الغذائية على سبيل المثال دون مراعاة المصاريف اليومية والتزامات العمال وارتفاع الفوائد البنكية والضغوطات الضريبية وقطاع ضريبة البطانطا وغير ذلك، ولما أصبح من الواجب أداء هذه المساهمة في ثقل 4 دفوعات في مدة وجيزة، فإن الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي قد تلحق بالمعنيين بالأمر من جراء هذه التدابير.

السيد الرئيس،

على الصعيد السوق المحلية يلاحظ غياب الانسجام التام بين طرفي العلاقة التجارية أي العرض والطلب، بحيث نجد أن كلا من المنتج والمستهلك على حد سواء غير مسائل لحركة الرواج التي يعرفها السوق بتعارض المصالح بين المنتج الذي يعاني من ارتفاع تكلفة الانتاج بفعل مجموعة من العوامل المالية والتنظيمية، والمستهلك الذي يشكو ما من ارتفاع الأسعار المتصاعدة أو رداءة المنتوج، وهذه كلها عوامل تخلق أزمة في صيرورة السوق المحلية نحو الانتعاش، وفي هذا الإطار نلاحظ أن الوزارة تفتقد للحلول الاجرائية النابعة والواقعية لإنعاش الحركة التجارية الداخلية حماية للمستهلك من جهة وضمان وثيرة الانتاجية والاستثمارية الملحة بالنسبة للمستثمرين من جهة ثانية.

أما على مستوى التجارة العالمية، فإن هناك مجموعة من المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان مكانة مشرفة لتجارتنا داخل الأسواق الخارجية خاصة وأن اقتصادنا الوطني أصبح أكثر ارتباطا بما تشهده الحركة التجارية العالمية من تحول كامل المعلن عنه بتوقيع كافة الدول العالم على إنشاء منظمة العالمية للتجارة، وبإقدامنا كذلك كشريك تقليدي لأوربا على توسيع الاختصاصية في اتفاقية الشراكة التي ستجعل من بلدنا أحد أعضاء دول منطقة التبادل الحر الأورو المتوسطية والتي ستنطلق سنة 2010، الشيء الذي يفرض علينا قفز تأهيل تجارتنا الدولية، إعداد مقاولاتنا الصناعية والتجارية على مستوى التدبير والتسيير وجودة المنتوجات ومرونة العلاقة التجارية، ونعتقد في هذا الإطار أن جانب البحث العلمي والتكوين بصفة عامة يجب أن يحظى بالأهمية ضمن اهتمامات المقاولة دون التخلي عن المجهودات ودعم الدولة في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إن هذه الميزانية المرصودة لهذه الوزارة ليست بالمناسبة بالميزانية المناسبة لهذا القطاع الفعال والحيوي، ولهذه الأسباب فإنها ميزانية لم ترق بهذه الوزارة لكي تقوم بمهامها وبالتالي فإن فريقنا سيصوت ضدها.

وشكرا السيد الرئيس،

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد العباسي.

* المستشار السيد محمد العباسي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

كنت أود أن أتخذ ما قاله الإخوان، رفقا بالسيد الوزير ورفقا بالإخوان، ولذا فمداخلتي ستكون موجزة...

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

هدفان رئيسيان سيوثران بشكل واضح على..... في المحيط الاقتصادي للمغرب خلال الحقبة المقبلة هما توقيع اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي التي تنص على إحداث منطقة للتبادل الحر في أفق سنة 2000 ثم دخول مقتضيات المحكمة العالمية للتجارة حيز التطبيق وهذه.....

ذلك بما يترتب عن مجهود.....

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة الحالية أو كما يحلو البعض في تسميتها تقدير، وماهي في الحقيقة إلا حكومة تناوب كما أراده صاحب الجلالة نصره الله وأيده، مطالبة بالسير في اتجاه مضاعفة الجهود لتطوير وتقديس مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية. وفي هذا السياق تسيير الاقتصادي العام ومن أجل الاستجابة لمتطلبات التي يفرضها علينا.... المبادلات والمنافسة التي تتزايد.... يندرج تأكيد على وضع استراتيجية شاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية.... إلى تحدث توجهات جديدة طموحة إلى تقوية النسيج الاقتصادي للقطاع، ولا يمكن بلورة هذا الهدف إلا بمعرفة دقيقة وعلمية للقطاع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حصر هذه المعرفة في المعطيات الفنية فقط، بل يجب أن تنكب إلى معرفة كل أشكال تحولات الكيفية التي يعرفها القطاع، وإننا إذ ندرج هذا التطور لتفسير للسيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية، إن اهتمام بإجراء إحصاء عام.... لا يمكن تحليله.....، ذلك إذ أننا نثمن هذه الخطوة التي جاء عرض السيد كاتب الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية وكذلك السيد الوزير الأول في التصريح الحكومي. إلا أننا نعتبرها غير كافية، ولا يمكن الارتكاز على الإحصاء بمعرفة المشاكل الحقيقية للقطاع، بل سيظل قطاع الصناعة التقليدية في

حاجة دائما إلى دراسات علمية تتجاوز ماهو شكلي وفني وتتحداهما ماهو بنيوي وسيكيولوجي في نفس الوقت، كما أن استراتيجية تنمية القطاع والتي يجب إقرارها من قبل الحكومة، يجب أن تراعي المقاربات التالية :

1) الواقع المعيشي هو الذي يؤثر على تهييئ القطاع وهيمنة حالة الفوضى على الممارسات....، وغياب تأطير التقني واقتصادي للصناع مع الدفع الكامل للتغطية الاجتماعية وتداخل الأدوار بين المؤسسات المتدخلة في القطاع ثم هشاشة البنية التحتية والإضطراب في التسيير.

2) ضرورة تحديد الحاجيات الأساسية للقطاع، ووضع نظام للأولويات، تراعي مصلحة الصانع التقليدي بالدرجة الأولى، ذلك أن الإجراءات المتخذة حتى الآن في مجال تمويل القروض والتنظيم والتغطية الاجتماعية والتسويق ومراقبة الجودة، تعتبر غير كافية بالنظر إلى التحديات المستقبلية التي تنتظر القطاع.

3) تعيين دور الغرف، فنحن كلنا نتفق على ذلك، تعيين دور الغرف وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية والتشريعية، حتى تتمكن من المساهمة بشكل فعال في تنمية القطاع للعمل على تنظيمه، بل وتخصيص....، ولكي تقوم بدور استثمار في القطاع.

ونحن إذ نطرح هذه المقاربات من وجهة نظر فريق الاتحاد الدستوري بمجلس المستشارين، كذلك لأننا نؤمن إيمانا قاطعا بأهمية الصناعة التقليدية في النسيج الاقتصاد الوطني لما لها من أدوار فعالة في مجال التصدير والتسويق بل والمحافظة على الثرات الوطني الابداعي والتاريخي،..... إلا بالنظر إلى جميع هذه الأدوار في سمويتها وبشكل متوازن، فإذا كان قطاع الصناعة التقليدية لا زال يواجه الأزمات ويقاوم الهزات المفاجئة بين الحين والآخر، فما ذلك إلا لكونه يحمل بين مكوناته بعض عناصر القوة والمناعة بحكم الطبيعة الفنية والقاعدة الثابتة التي يستند إليها ويستمدها من الخصوصية الحضارية، كمفارقة تميزه عن باقي القطاعات فهو يعد قطعا من بين المقومات الاقتصادية الرائدة ببلادنا بفروعه الفنية والخدماتية، الشيء الذي يؤهله لأن يلعب أدواراً طلائعية على مستوى دعم البنيان الاقتصادي والاجتماعي للمغرب بمساهمته الفعالة في وفرة الانتاج وتشغيل اليد العاملة. وتكوين الشباب وتنمية التعاون ثم تخليق الداخلي والتصدير، وإذا كانت قضايا القطاع الحرف المطروحة منذ أزيد من 4 عقود، لا زالت هي بالذات القضايا التي ينكب المعنيين بتنمية القطاع على معالجتها فلان هذه القضايا تم التعود على معالجتها بمعزل عن مجموعة من الحقائق والمعطيات سواءاً منها الذاتية أي الخاصة بالقطاع أو المعطيات العامة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية الوطنية في علاقتها مع المحيط الدولي الذي يتأثر بشكل أساسي بمعطيات الاقتصاد العالمي، إن هذه المعطيات والمشاكل المترتبة عنها يستحيل على الصناع التقليديين مواجهتها بأنفسهم، كما سبق لكم أن أشرتم -السيد كاتب الدولة- في أحد أجوبتكم على أسئلتنا، لأن الأوضاع المتجددة وطنيا ودوليا التي يفرضها التطور العالمي، لا يمكن للصانع التقليدي ضبط مؤثراتها، والإمساك بناصيتها، ومن هذا المنطلق فإن تطوير التقني وضمان استمراريته وإدماج العاملين به في محيط الاقتصاد الوطني وتأهيله مهنيا وتجاريا وهيكلة الحرف ومراقبة الجودة وتشجيع الابتكار والابداع وجلب استثمار جديد للقطاع، ودعم لتحضير المنتوجات من القضايا التي ما زالت ويلزم أن تبقى على عاتق الدولة، إلى حين تحقيق إقلاع ملموس وقفزة نوعية تؤهل القطاع للاندماج الكلي في عجلة الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى هذا الواقع فقد كان طموحنا كبير بأن تتخذ كتابة الدولة في الصناعة التقليدية دوما استراتيجية عملها وضمن ميزانيتها لسنة 98-99، مجموعة من الاجراءات الاستعجالية التي من شأنها مضاعفة الصادرات في القطاع، وتنشيطها عن طريق الاهتمام بكيفية أساسية للأسواق الجديدة وعن طريق تحسين المشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية والإسراع في إعادة قانون تنظيم الحرف والمزيد من الدعم للحرف التقليدية المرتبطة بقطاع السياحة من أجل تشجيعها وتقرير مسار ترويجها بسن سياسة انعاشية للقطاع بتفعيل دور الغرف وتمكينها من أدوات التدخل المالية والقانونية والبشرية، وكذلك تطوير نظام الحماية الاجتماعية للصناع وتخفيف العبء الضريبي الذي يثقل كاهلهم، فوجئنا... للميزانية الأبسط ما يمكن القول عنها أنها تعمق حالة الانتظار والترقب إلى حين إنهاء الوزارة لدراستها إلى الإحصاء المزمع إنجازه خلال مراحل تفوق 3 سنوات، فإلى متى يطول الانتظار بالصناع التقليديين؟ وإلى حين الخروج من هذه الوضعية فإننا سنصوت بلا بكل الوضوح، سنقول لا بكل وضوح وبكل شفافية لميزانية الحرف. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد الحسين.

* المستشار السيد الحسين :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم،

يشرفني أن أشارك باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية برسم السنة المالية 98-99، هذا القطاع الحيوي الذي نعتبره في الحركة الشعبية شراكة حية مختزن قيمة كبرى غالية وثقافية.... في الماضي والحاضر ويرتبط به القروي والحضري، فهو مرفق حيوي في اقتصادنا الوطني، حيث يشغل يد عاملة تفوق المليون نسمة، فهل الاعتمادات التي رصدتها الحكومة لهذا القطاع تعكس هذه الأهمية، وهذه التدابير التي أعلن عنها السيد الوزير داخل اللجنة للنهوض بهذا القطاع الهام وهي تدابير مبنية كلها على نوايا باستثناء بعض الاجراءات التي تعتبر امتدادا للإجراءات التي قامت بها الحكومات السابقة، فهل مثل هذه النوايا سنتمكن -كما قلت- من النهوض ومن تنمية هذا القطاع، هذه أسئلة طرحناها داخل اللجنة، وحاولنا أن نجد لها أجوبة عند السيد الوزير، لكن رجعنا خائبين، ففاقد الشيء لا يعطيه فالميزانية المرصدة ليست فقط ضئيلة، بل لم تمكن حتى من تلبية أبسط حاجيات هذا القطاع الهام، ليس فقط على المستوى الاجتماعي، بل على المستوى الاقتصادي، والغريب في الأمر أن الاعتمادات المرصدة للميزانية التسيير تفوق تقريبا 7 مرات ميزانية التجهيز، فهل هذا معقول؟ -السيد الوزير- إننا نأسف لمثل هذا الإجراء ونعتبره احتقارا وإهمالا ليس فقط لقطاع الصناعة التقليدية، بل لكل الصناع التقليديين، لذلك نطالب من السيد الوزير ونطالب حكومتكم التي تدعي التغيير والبديل أن تعيد القراءة لواقع الصناعة التقليدية برؤيا علمية وواقعية وأن تراجع نظرتها إلى القطاع وإلى أهله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية يعتبر أن الصناع التقليديين هم صناع للتاريخ المغربي، قطاع أناملهم رقيقة.... تجسد حضارة بلادنا وتدون تاريخها المجيد، وهم اليوم في أمس الحاجة إلى من يسيرهم الاهتمام المناسب ليمكنهم من حل العديد من المشاكل التي يتخبطون فيها، ولم يتأت ذلك إلا إذا قامت الحكومة بنهج سياسة تهدف إلى بناء هيكل الصناعة التقليدية على الصلابة والمتانة، ولبلوغ ذلك لابد من اتخاذ التدابير التالية :

- ضرورة مراجعة نظام الضرائب المفروضة على الصناع والمقاولات.... وإعفاء ضريبة لذوي الدخل المحدود.

- ضرورة إصدار مرسوم بديل للمرسوم الحالي الذي بمقتضاه تمديد الضمان الاجتماعي إلى إجراء مقاولات الصناعة التقليدية ومراعاة خصوصية المهنية والانتاجية للحرف التقليدية، وسن تغطية اجتماعية تتلاءم ومعطيات القطاع وخاصياتها المهنية والاجتماعية.

- العمل على حل كل المشاكل التي تقف وراء عملية تمثيل الضمان الحرفي، الذي يعتبر مرحلة أساسية في مسلسل توسيع تغطية الاجتماعية إلى كل صناع التقليديين مع ضرورة إدماج الترقية في هذا المجال.

- تمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من البرنامج الوطني للسكن الاقتصادي بحصة تتناسب مع الوفد البشري للعاملين بهذا القطاع مع دعم جمعية الأعمال الاجتماعية التي تعمل الغرف على تنشيطها لصالح الصناع التقليديين.

- العمل على مراجعة القانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وإخراج قانون تنظيمي للحرف إلى حيز الوجود والبحث عن موارد جديدة لتدعيم ميزانيتها.

- الغرف والرفع من حصتها من ضريبة البطانطا والترخيص لها باستخلاص يكون قابل لبعض الخدمات التي تقدمها أو الوسائط التي تسلمها على غرار الجماعات المحلية وبعض الهيآت المهنية أخرى مع إمكانية تحريك جزء من المداخيل التي تدرها عملية طبع الزرابي لفائدتها لاستعمالها في برامج اجتماعية وانعاشية وتطهيرية للقطاع.

- بالزيادة في الغلاف المالي المخصص للقروض يتوجه نحو المقاولات الصغرى والمتوسطة تنعش الاستثمار بهذا القطاع، والنظام البنكي الحالي لا يهتم إطلاقا بالمنشآت الحرفية وإحداث صندوق الضمان لفائدة الصناع التقليديين يهتم بالمقاولات الصغيرة، ويعتبر الحال مناسب.

- إعادة الفعاليات لمراكز التكوين المهني بمساهمة الحرفيين أنفسهم، وإمكانية التكوين في نظرنا تأتي الأولى بالنسبة للقطاع التكوين الأساسي يعتمد على نظام صناعي، التخصص، التأهيل التقني، وهذا النظام كان مقبول في فترة بالنسبة للصناعة العصرية، ولكنه لم يكن مقبول أبداً بالنسبة للصناعة التقليدية، لأن التكوين في الطبيعة التقليدية وتنويع المعرفة الحرفية لا يمكن أن يكون إلا من طرف الصانع التقليدي بتة، وليس ذلك بأصول الدراسة.

- تنظيم حرف الصناعة التقليدية ووضع لوائح رسمية.

خاصة بها.... مع القيام بإحصاء كامل للصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن أهمية قطاع الصناعة التقليدية يكمن في وزنه الاقتصادي بأبعاده الحضارية والثقافية والفنية فهو يمثل الأصالة والهوية المغربيتين، وهذه الأهمية تفرض على الحكومة وعلى الوزارة الوصية وعلى كل الفعاليات المعنية بثرواتنا الثقافية والفكرية أن تعمل على ضمان استمرارية هذه الحرف التقليدية والحفاظ على طابعها الأصيل وحمايتها من عواقب التبذير العشوائي وترشيد تطورها ونمائها وتوفير ما تقتضيه ضرورة استمرار هذه الحرف، في أداء رسالتها الثقافية والفنية والحضارية تقديرا دورها التقليدي الأصيل، وأخيرا نؤكد أن الميزانية المرصدة لهذا القطاع ليست في مستوى طموحاتنا وطموحات الصناع التقليديين، لذلك سنصوت ضدها، وشكراً السيد الوزير، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد نجيب أبضلاص.

* المستشار السيد نجيب أبضلاص :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 98-99، أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في قطاع التجارة والصناعة، لإبداء وجهة نظر فريقي بخصوص هذين القطاعين الاستراتيجيين اللذين يعتبران الركيزة الأساسية لتسريع عملية التنمية والشرط الرئيسي للإقلاع الاقتصادي المنشود والتطور الاجتماعي الذي يطمح إليه الشعب المغربي، بل إن بناء اقتصاد وطني قوي وتنمية متوازنة وتمويلية يتوقف حتما على تطوير هذين القطاعين بشكل يصبح معها نسيجنا الاقتصادي قادراً على مواجهة التحديات الداخلية التي يتطلبها الخروج من دائرة التخلف والتحديات الخارجية التي يفرضها النظام العالمي الجديد المطبوع بالعولمة والمنافسة الحادة سواء على مستوى الاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات المغربية أو على مستوى التدبير والرفع من مستوى المبادلات التجارية.

بالنسبة للقطاع الصناعي، يمكن الجزم بأن هذا القطاع المعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لم يحقق الأهداف المتوخاة منه من حيث تتبع وثيرة النمو الناتج الداخلي الخام وتوسيع قاعدة التطوير وتحقيق الاندماج الاقتصادي على مستويين القطاعي والجهوي نظراً لغياب سياسة واضحة المعالم، غياب استراتيجية محددة مبنية على أساس علمي والتخفيف البعيد الأمد يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة التي فرضتها عولمة الأسواق والتحرير المبادلات التجارية والتحركات رؤوس أموال بالإضافة إلى المشاكل والعراقل التي تواجه تنمية هذا القطاع وتطويره سواء على مستوى النقص الحاصل في عدد المناطق الصناعية وغلائها وانعدام التجهيزات الأساسية أو على مستوى التكلفة المرتبطة بالتمويل أو على مستوى التعقيد والتباطؤ المسطرة الادارية أو على مستوى صعوبة إقرار الحقوق الشرعية، بالنظر لوضعية العدل ببلادنا. علاوة على تكلفة الطاقة وغيرها من العراقيل التي لا تخفى خطورتها على مستوى حجم الاستثمار ببلادنا.

ويكفي الاشارة هنا إلى أن المغرب احتل المرتبة 7 ضمن الدول العربية المستخدمة الاستثمارات الخارجية خلال السنة المنصرمة، وبهذه المناسبة لابد من التساؤل عن تدابير التي اتخذتها حكومة انطلاق التناوب لمعالجة الصعوبات والعراقيل التي تعوق تنمية هذا القطاع والتقليص حجم الاستثمار بما في ذك العراقيل التي تم تحديدها من طرف لجنة وزارية منذ أكثر من 3 سنوات دون أن تتمكن الحكومة السابقة من معالجتها نظراً لعدم توفرها على إرادة سياسية حقيقية، فالمعول إذن على حكومة التغيير لتجعل من الصناعة قطبا رئيسيا من أقطاب التنمية وتعميق الإدماج الاقتصادي من خلال تغطية الصناعة التقليدية بالمواد الأولية وتوجيه الانتاج الصناعي ليتمكن من تلبية أكثر ما يمكن من حاجيات السوق الداخلية من قطاعات الانتاجية المحلية مع تركيز التصنيع على القطاعات التي تتوفر فيها بلادنا على مزايا مقارنة كصناعة كيماوية الثقيلة المعتمدة على مادة الفوسفاط ومشتقاته وصناعة المنتوجات البحرية والفلاحية، كما أن تطوير صناعة الميكانيكية وتوسيع مجالاتها أصبح يفرض نفسه بإلحاح في الوقت الراهن لتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية في هذا الميدان الذي لا يخفى أهميته على مستوى وسائل الانتاج الفلاحي على الخصوص، وذلك بإقامة صناعة وطنية لبعض الآلات والأدوات المرتبطة بالقطاع السياحي حتى تستجيب لمتطلبات الظروف الدنيوية الصالحة لوحدتنا

الانتاجية. وبالنظر للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه صناعة الأدوية في الرفع من قيمة المضافة للقطاع الصناعي، فإن الضرورة تقتضي تنمية هذه الصناعة وتطويرها وتركيبها ومراقبة أثمان الأدوية لتكون في متناول المواطنين، تتناسب وقدرتهم الشرائية، مع العمل على غزو السوق المغاربية والعربية والافريقية والبحث عن أسواق جديدة أخرى.

السيد الرئيس،

إن التنمية الصناعية ببلادنا تقتضي بالأساس إنعاش المقاولات المتوسطة والصغيرة منها على الخصوص من خلال تطوير شبكة هذا النوع من المقاولات ومنحها التشجيعات اللازمة للحصول على رؤوس الأموال بتكاليف ضئيلة وتحفيزها على الرفع من مستوى تأطيرها وتمكينها من تكوينات الحديثة لتتمكن من مواكبة التطور الذي تعرفه مثيلاتها في الاقتصاديات العالمية، لأن مستوى الاستثمار في القطاعات الانتاجية وخاصة الصناعة منها يرتبط ارتباطا وثيقا بوضعية المقاولات الانتاجية ومدى قدرتها على الصمود أمام المنافسة باعتبارها عنصراً استراتيجيا يلعب دوراً جوهريا في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي لكونها المجال الذي تتخذ فيه بارتباط مع تطورات السوق، القرارات الفعلية المؤثرة في سير الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن ازدهار المقاولات ينعكس على ازدهار الاقتصاد الوطني ومستقبله ككل، ومدى قدرته على التطور واستيعاب التقدم التيكنولوجي.

السيد الرئيس،

علينا أن نعترف بأن المقاولة هي مجرد خلية انتاجية يتوقف نجاحها على إرساء دور الثقة وتهييئ المناخ الملائم على الرفع من مستوى الاستثمار الذي من شأنه أن يفتح الأبواب أمام ترقية استثمارات الوطنية والأجنبية. وهذا لن يتحقق إلا بعصرنة القوانين ذات البعد الاقتصادي ومنها على الخصوص قانون المنافسة الذي ينتظر أن يحدد القواعد والإجراءات المنظمة للمنافسة الشريفة لتفادي تجاوزات وتحديث واحترام قواعد السلوك النزيه للمقاولين الاقتصاديين وتوفير المناخ اللازم للقضاء على المضاربات وإرساء المنافسة الشريفة، وكذا قانون الشغل الذي يحتاج إلى إصلاحات ضرورية لتثبيته والتطورات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، لتفوق تسريع معدلات النمو وتوسيع قاعدة.....، وكذلك الشأن بالنسبة لميثاق الاستثمارات الذي أبانت التجربة والممارسة عدة ثغرات ومواقف تتطلب إعادة النظر من أجل إصلاحها.

إن التغييرات السريعة التي تعرفها السوق الدولية خاصة فيما يتعلق بالمنافسة الحادة التي تستدعي الاسراع بالإصلاحات التي تمس القطاع البنكي المفروضة في مواكبة تلك التقلبات ودعم القطاع الانتاجي وخاصة الصناعي منه في مواجهة التحديات المتزايدة تفرض على الجهات البنكية والمؤسسات المتخصصة بالتمويل والتأمين تعبئة جميع الموارد المالية المتاحة لتمويل التنمية الصناعية وتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة منها على الخصوص على إعادة هيكلة بنياتها الانتاجية لتميز بالفعالية والنزاهة وحل إشكالية التمويل، هذه المقاولات، نظراً لدورها الفاعل والأساسي في امتصاص اليد العاملة وتقويم النسيج الاقتصادي الوطني وذلك بأن توضع رهن إشارتها الحوافز الكفيلة لرفع مستوى رأس مالها لفتح المجال أمامها للاقتراض بشروط موازية لمد نمائها وإعادة النظر في القروض الممنوحة للمقاولين الشباب التي يجب أن تكون بأقل تكاليف مع تبسيط مسطرتها حتى تكون في متناول حاملي الشهادات الراغبين في إحداث مقاولات نظراً لأن التجربة التي عرفتها بلادنا منذ أكثر من 10 سنوات، لم تكن موفقة بالشكل الذي كان يرغب فيه المقبلون عليها من هؤلاء الخريجين الجامعيين الذين اصطدموا بعراقيل شتى ومنها على الخصوص اكتابية التمويل في بلادنا.

السيد الرئيس،

إن رفع وثيرة النمو الانتاجي الصناعي من خلال رفع مستوى الاستثمارات وتحريك الجهاز الانتاجي وهيكلته يتطلب أول ما يتطلبه إصلاح الجهاز القضائي والإدارة وتبسيط المساطير ومكافحة الفساد والتخليق الحياة العامة وغيرها من المعوقات التي تحول دون تحسين شروط التنمية الصناعية بالبلاد، وهي أول مشاغل الحكومة الجديدة التي وضعتها ضمن أولوياتها في برنامجها الحكومي.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الصناعة يجرنا حتما إلى الحديث عن قطاع لا يقل عنه أهمية، ويتعلق الأمر بالتجارة الداخلية منها والخارجية. فعلى مستوى التجارة الداخلية التي تلعب دوراً أساسيا في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية كأداة تصبح من خلال مسالكها المنتوجات رهن إشارة السوق الداخلية وبالتالي تحت تصرف المستهلك الوطني في ربوع المملكة في الوقت المناسب، نلاحظ أن هذا القطاع ظل دون المستوى المطلوب سواء من حيث مساهمة في التحريك الاقتصادي الوطني أو من حيث خدمة المستهلك المغربي نتيجة الفوضى التي يعرفها والمشاكل التي يعاني منها على مستوى التسويق وكثرة

الوسطاء والاحتكار المفروض أنه ولى في ظل الليبيرالية التي سارت البلاد نهجها، هذا الاحتكار الممنهج الذي لا زالت تستفيد منه فئة من المحظوظين على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين، هذا الاحتكار الذي لم يبق له أي مبرر سوى الإثراء الغير المشروع، هذا الاحتكار الذي لم يعد مقبولا في ظل حكومة التغيير المطلوب منها وضع حد.

لفتح باب المنافسة الشريفة في وجه جميع المغاربة على حد سواء. ومكافحة شتى أنواع المضاربات التي تنعكس سلبيتها على المستهلك في البداية والنهاية، كماهو الشأن بالنسبة لقضية تسويق السكر الخام أو القالب والذي يباع في سوق السوداء بأثمان مرتفعة في غياب أي إجراءات كفيلة لحماية المواطنين من هذا التلاعب الذي يجب أن تتعامل معه حكومة التغيير بيد من جديد للقضاء على مثل هذه التصرفات اللامسؤولة، وحتى يقوم قطاع التجارة الداخلية بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به على الوجه المطلوب، فإن الضرورة تقتضي وضع استراتيجية شمولية وهادفة ترمي إلى تنمية السوق الداخلية والتحكم في مسالكها، والآليات التسويق انطلاقا من خصوصيات الواقع المغربي الذي يقتضي النظر إلى التاجر كعنصر هام في شبكة التوزيع والتسويق وتمكينه من تشجيعات اللازمة لمزاولة نشاطه في ظروف جيدة، سواء من حيث التكوين والتأطير أو من حيث منحه معاملة خاصة لتحفيزه على توسيع العمل بالأساليب الجديدة للتسويق الرامية إلى خفض التكاليف واقتصاد قنوات التوزيع، مع إلغاء أسلوب الرخص والامتيازات في المواد الأساسية على أساس ضمان تزويد المناطق النائية بهذه المواد بأثمان مناسبة، ولتحقيق مبدأ العدل والانصاف الذي يجب أن يطبع العلاقات فيما بين المنتج والمستهلك فلابد من إعادة النظر في القوانين المنظمة لهذا القطاع وجعلها أكثر التزاما مع المبادرات المتخذة على صعيد النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالانتاج والاستيراد والتسويق.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزان التجاري وبالتالي حل معضلة المديونية الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، فإنها تتطلب مزيداً من الاهتمام والعناية والتعبئة التالية لجميع الفاعلين الاقتصاديين سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، لإخراجها من الوضعية الصعبة التي تجتازها بالنظر للعجز التجاري المزمن الذي تعرفه بلادنا منذ سنين طويلة، مع جل الدول التي تتعامل معها نتيجة ضعف التنافسية اقتصادنا وغياب استراتيجية تجارية طويلة الأمد لمواجهة متطلبات اتفاقية الگاط واتفاقية منطقة التبادل الحر التي أبرمت مع الاتحاد الأوربي في أفق تقوية مركز بلادنا في الاقتصاد الدولي عن طريق رفع قدرته التنافسية وتمكينه من بنيات متينة وآليات قادرة على مسايرة التطور ومواجهة التقلبات التي عرفتها السوق الدولية الاستمرار والانخراط في حضارة الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة.

السيد الرئيس،

إن تعزيز وضع بلادنا على مستوى المبادلات الخارجية يتطلب العمل على تنمية سريعة للصادرات وتركيز الواردات في إطار استراتيجية لتنمية قطاعية مبنية على سياسة إدماجية صناعية وفلاحية مناسبة وتقوية تنافسية للمنتوجات الوطنية حتى تتمكن من تعزيز مواقعها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يقتضي انتهاج ديبلوماسية اقتصادية قوية في جميع الأسواق الخارجية بما في ذلك الأسواق التقليدية لمشاركة جميع الفعاليين الاقتصاديين والجمعهيات المهنية مع إعطاء ديناميكية لمركز الوطني للتجارة الخارجية الذي يجب أن يطلع بدوره كاملا في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق تحديد العوائق أمام التصدير لاكتساب الحلول الناجعة بما في ذلك اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة في مجال النقل البحري والبري والجوي، لتسهيل وصول المنتوجات المغربية إلى الأسواق المقصودة بأقل التكاليف حتى ترقى مبادلتنا التجارية إلى مستوى المنشود.

السيد الرئيس،

إن الوضعية الحالية للجهاز الانتاجي انطلاقا من اتفاقية إحداث المناطق للتبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوربي واتفاقية الگاط، تظهر قضية كبرى في هذا الجهاز الانتاجي على مواجهة منافسة المنتوجات الأجنبية سواءاً في السوق الداخلية أو الأسواق الخارجية، الأمر الذي يقتضي رفع مستوى التنافسية في منتوجاتنا من خلال هيكلة القطاعات الانتاجية وتهييئ الظروف المناسبة التي من شأنها الرفع من قدرة المقاولات الوطنية على تحسين الانتاجية وضبط التكاليف، وذلك في إطار استراتيجية لتنمية قطاعية مدينة على سياسة ادماجية صناعية وفلاحية مناسبة وتقوية للتنافسية المنتوجات الوطنية حتى تستطيع تعزيز مكانتها في الأسواق الخارجية، بما فيها الأسواق العربية والإسلامية والافريقية والمغاربية باعتبار أن المغرب العربي سيظل في مغرب الاستقلال المجال الذي يطمح بتنمية البلاد في إطار مجموعة متماسكة ذات استراتيجية كفيلة لضمان مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق اندماج يمكنها من أن تظهر كقوة اقتصادية فاعلة في إطار سوق مشتركة ومندمجة ومتكاملة في

إطار اقتصادي من شأنه مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد.

السيد الرئيس،

إن تحقيق النهضة الاقتصادية للمنتوجات والتطور الصناعي الذي يتطلع إليه الشعب المغربي، يمر عبر رفع وثيرة النمو الانتاجي أكبر معدل ممكن من خلال رفع مستوى الاستثمارات وتحريك الجهاز الانتاجي وهيكلته وتأهيل المقاولات الوطنية وتقوية درجة تنافسيتها حتى تتمكن من مواجهة متطلبات عولمة الأسواق وحرية التجارة والتطور التكنولوجي السريع، علاوة على إقرار الثقة بين الإدارة والمجتمع باعتبارها مرحلة ضرورية لخلق جو من التعبئة والمشاركة الفعالة لجميع المتدخلين في عملية التنمية لبناء مجتمع تعادلي.

إن هذا الاختيار قد جعلت منه حكومة انطلاق التناوب أولى مشاغلها الأساسية، كما جاء ذلك في برنامجها الحكومة وكما تأكد ذلك بالملموس من خلال مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته عندما أقر مجموعة من التدابير المرتبطة بالضغط الضريبي وإعفاء صغار الفلاحين بالنسبة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي وغيرها من الاجراءات الكفيلة لخلق جو الثقة بين الإدارة والفاعلين الاقتصاديين الذين عليهم التعامل مع هذه الرؤيا بالروح الوطنية الصادقة الهادفة إلى إصلاح البلاد بما فيه خير للوطن والعباد والأمل معقود على حكومة التغيير لإخراج البلاد من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي تجتازها وانقاذ ما يمكن انقاذه وإصلاح ما يمكن إصلاحه لوضع قطاع التنمية في سكته الصحيحة، «إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتيكم خيراً». والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد...

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي 98-99، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة قطاع الصناعة التقليدية لنؤكد مرة أخرى مساندتنا لحكومة التغيير.

يعرف قطاع الصناعة التقليدية في الوقت الراهن حالة مزرية من الاضطراب وعدم التوازن الفعلي على المستوى الوطني بشكل مريع ومخجل، وذلك راجع لمجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها عمادها وركيزتها الأساسية غياب مرتكزات علمية وضوابط إحصائية مدققة أدت إلى ظهور تراكمات وروافد أخذتها التجارب السابقة في مجال سياسة التنمية القطاعية وأسياب أخرى ترتبط بالبنيات التحتية والاستغلال الغير المعقلن في مجال التسيير والتدبير، وكذلك غياب قوانين تنظيمية لضبط جميع أنواع الحرف التقليدية مع مراجعة شاملة للقوانين المتجاوزة والتي لا تساير وتطور المغرب، لذا، يجب تصحيح النصوص التشريعية والقوانين التنظيمية خصوصا تلك التي تسهر على مصالح الصناع والحرفيين مع وضع خطة تنموية مدروسة وواضحة المعالم لتوفير المستندات اللازمة لتغطية قطاع الصناعة التقليدية حتى يندرج في النسيج الاقتصادي وذلك من خلال إعادة تأهيل القطاع حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ويستجيب لتطورات العصر وخاصة في مجال تحديد أساليب الانتاج والاتجاه إلى الاعتماد على التكنولوجية لتدبير وتسيير المقاولات والقيام بالدعاية لتحقيق انتصار واسع للمنتوج التقليدي المغربي، خصوصا عبر الأنترنيت، ومن النقط الأساسية التي يعاني منها القطاع غياب إحصاء عام للصناع والصانعات التقليديين وللمقاولات الحرفية.

إذن، كيف يمكن معرفة حجم القطاع وقدراته الانتاجية وحاجياته من مواد أولية والتي لا يمكن أن تتوفر إلا بإجراء عملية الإحصاء هاته، أما فيما يخص التمويل فيبدو أن أغلبية المقاولات الصغرى لا تستفيد من القروض البنكية نظراً للشروط التعجيزية. كما أن الصناع والصانعات لا يتوفرون على السجل التجاري أو الملكية ما عدا بعض القروض الهزيلة والتي لا تتعدى في الغالب 15.000 درهم، ولتجاوز هذه الوضعية المزرية، فالوزارة مطالبة بنهج سياسة استثمارية تسعى بالخصوص إلى تنمية الصناعة التقليدية وإعطاء اهتمام خاص للقروض الصغرى والمتوسطة. وبالنسبة للتصنيف والمعايير الداخلية والخارجية يجب إعداد خطة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية التي تتجلى فيها إبداعات اليد المغربية مع جلب الزبناء المحليين وعدم الاعتماد فقط على السياح الأجانب لاقتناء هذه الثروات الوطنية، وبخلق أسواق داخلية جديدة إلى جانب غزو أسواق خارجية، حيث يجب إدماج قطاع الصناعة التقليدية مع المنتوج السياحي لترويجه وبخلق شركات مساهمة لتسهيل تصريف المنتوج وبدعم التجار والصناع العارضين وانتهاج سياسة «ماتيسنت» متطورة وفعالة لبتر أي موطن من مواطن

الخلل مع تنظيم حملات إعلامية وإشهارية عبر التلفزة والإذاعة والجرائد الوطنية والتظاهرات الجهوية والإقليمية.

كذلك إشراك المنتجين في غرف الصناعة التقليدية والبرلمانيين لنفس القطاع لإحداث أسواق متنقلة تكون عبارة عن أسابيع تجارية تحط رحالها وتعرض مختلف أنواع الصناعة التقليدية بأهم الزوايا الرئيسية بالمدن المغربية.

فيما يختص بالمعارض والتظاهرات الخارجية، فيجب أولا معرفة ما هي الأسباب الكامنة وراء جمود نشاط دار الصانع؟ لماذا تتملص دار الصانع من القيام بالوظيفة التي أناط بها القانون المحدث بها؟ والذي ينص على أن دار الصانع ملزمة بتنمية انتاج الصانع التقليدي وبتسهيل رواجه بالسوق الداخلية وكذا في السوق الخارجية وتبحث دار الصانع على المنافذ التجارية.

أما بالنسبة للمستفيذين من المعارض التجارية الخارجية ففئة ضئيلة من المحظوظين هي التي تستفيد دون الاستناد إلى معايير موضوعية كفيلة بمنح الفرصة لجميع الصناع والتجار العارضين للاستفادة من المشاركة من إطار من النزاهة والشفافية والعدالة المفروض أن تطبع مثل هذه الأمور، حتى تكون المشاركة في مثل هذه المعارض تعكس الوجه الحقيقي لبلادنا والمكانة اللائقة بها، ولضمان الحضور المستمر والمتميز للمعارض والتظاهرات العالمية، فهذا رهين بالمحافظة على جودة المنتوج التقليدي المغربي، وهذا يستدعي خلق لجنة إدارية من الوزارة الوصية على القطاع حول المواد والأثمان والجودة وحجم الاستهلاك، ولتنمية صادراتنا من الصناعة التقليدية، صار لزاما التخفيف أثمنة امتيازية لنقل السلع التقليدية إلى المعارض، وخصوصاً النقل الجوي الأكثر استعمالا وتوسيع وتبسيط العمليات الإدارية الواجب إنجازها قبل إرسال السلع التقليدية.

بالنسبة لقطاع التعاونيات، فإن الأمر يقتضي تقويم وترشيد القطاع التعاوني وتصحيح الوضعية من خلال تنفيذ مقتضيات القانون رقم 24-93 ومرسوم التطبيقي وبإعادة النظر في التعاونيات التي لها مشاكل.

بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية واعتباراً للمهام المتعددة الجوانب التي تضطلع بها غرف الصناعة التقليدية فإن هذه المؤسسات أصبحت طرفا فاعلا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاسهام بالسعي للتنظيم أفضل الحرف وفي تأسيس بنيات حقيقية لتحقيق وتحفيزها وطبقا لتوزيعها الجغرافي وانتصارها على الصعيد الوطني، فهي تمثل أداة في كل السياسة اللامركزية وطرفا محاوراً لكل الفاعلين الاقتصاديين في جهتها، وفي هذا الصدد فإن القوانين الأساسية للغرف تحتاج إلى مراجعة شمولية ودقيقة، لكونها أصبحت متجاوزة ولا التطور الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للمواد الأولية فإننا نرى عدم توفرها بكثرة وبأثمان مناسبة تراعي فيها قدرة الصناع على تحملها ومن منظورنا الاقتصادي، نرى أنه يجب خلق وتخصيص لجنة خاصة بالمواد الأولية بكل الحرف الجلد، الخشب، الصوف، النحاس، الخزف، الزليج التقليدي، حيث يكون مهمة هذه اللجنة المتابعة ودراسة الأثمان حتى يتمكن الصناع من اقتناء المواد الأولية بأثمان مناسبة وبعيد عن المضاربة والاحتكار.

إن الحديث عن مميزات الزربية المغربية التقليدية يستدعي منا فتح الملفات، والاطلاع على حضارة وأجداد وإرهاصاتهم الفنية التي عاشت وتفاعلت مع تطورات هذا المنتوج التقليدي داخل المجتمع المغربي، الأمر الذي يقتضي المحافظة عليها، كإرث تاريخي يقتضي منا مراعاة مشاكله لإخراجه من كبوته وتسيير به اتجاه الصحيح الذي سيمكنه من لعب دور اقتصادي حقيقي للاسهام في التنمية الاقتصادية الشاملة للمنتوج البلاد وتبعا لما يعرفه قطاع الزربية في الوضعية الراهنة من معوقات على مستوى الانتاج والتسويق والجودة والتسليم، فإن هذه المشاكل تطرح العديد من تساؤلات المتمثلة أساسا في الثقل الضريبي، فالتدهور الناتج عن عدم إقبال على اقتناء الزربية وكساد سوق بيعها واعتبارات الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الصوف التي تصنع منه الزرابي وكذا المنافسة الشديدة والغير المتكافئة من خلال الزربية التي تصنع حاليا بالمغرب وتباع بأرخص الأثمان هي أحد الأسباب التي تعكس انعكاسات سلبية على القطاع وبالتالي تؤثر على مستوى التشغيل، أرى أنه من الضروري إعفاء خيط الزرابية من الضريبة على القيمة المضافة لإعطائه متنفس جديد يمكن من خلاله نمو قطاع الزرابي، بالإضافة إلى ضرائب ورسوم يكتوى بنارها الصناع الصغار حيث تفرض عليهم ضرائب خيالية بدون إشعار وتوصل مع أن الأغلبية منهم لا يستطيعون حتى توفير مستلزمات الحياة الكريمة لأفراد عائلتهم ويفاجأون في الأخير بأسعار يمنحهم مهلة 24 ساعة فقط، بعدها تحجز ممتلكات وهذا ما يؤثر في نفوس الصناع ويخالف التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تطوير مسار القطاع، والأمل معقود على الوزارة الوصية على القطاع من أجل التفكير في هذا الموضوع بكل ما تتطلبه تنمية هذا القطاع الحيوي في أفق تطويره حتى يساهم مساهمة فعالة في تحريك الاقتصاد الوطني وإنعاش الحياة الاجتماعية.

أما بخصوص التغطية الاجتماعية للصناع التقليديين فإن الصناعة التقليدية كقطاع منتج ومشغل يمتاز بخصائص في موجة الصناعة الحديثة باعتبار أن مختلف حرف الصناعة التقليدية يغلب عليها العمل اليدوي الصرف، حتى قطاع الصناعة الحديثة التي يلعب فيها عمل الآلة دوراً مركزيا مما يجعل المردودية تتفاوت إلى حد كبير بين القطاعين، ومن هذا المنطلق فإن تمديد نظام الضمان الاجتماعي على إجراء المنشآت الحرفية كما يسري على أجزاء المنشآت الصناعية والتجارية يلحق أضراراً بالغة بقطاع الصناعة التقليدية الذي لا يمكنه وفق أي منطق التعامل معه بنفس المقاييس قطاع الصناعة التقليدية، فمن أبرز حقائق هذا القطاع ضعف المدخول سواء بالنسبة للمُشتغل أو المأجور وغياب المحاسبة في أغلب المنشآت الحرفية التي تعتمد الطرق التقليدية في معاملتها وكذا غياب مفهوم الراتب الشهري وعدم وضوحه، كما أن طريقة استمعاله تخضع لأغراض جد خاصة في حرف الصناعة التقليدية، وكون الحرف التقليدية تخضع في علاقة المعلم بالصانع مما يسمى بالعامية بالعطش، الذي يستمد مقوماته من خصائص مهنية تقوم على العرف بالدرجة الأولى، من خصائص الحرف التقليدية خضوعها لأمين الحرفة والمحتسب كطرفين لحل النزاعات التي تنجم بين المعلم والصانع من جهة وبين المعلم والزبون من جهة أخرى، وما يزيد الأمر تعقيداً هو حالة الفساد التي أصبح عليها السوق الداخلي الذي تأثر بالأزمة الحالية التي عرفت القطاع وأثرت سلبا على تراجع مجموعة من الحرف التقليدية، وتبعا لهذه المعطيات في قطاع الصناعة التقليدية لا يتملص منها للتغطية الاجتماعية، لكنه يفوق إلى نسبة تتلاءم مع خصوصياته وأعرافه التقليدية، فتطبيق القانون بشكله الحالي سيؤدي حتما إلى انعكاسات سلبية للقطاع كإغلاق العديد من أوراش العمل وبالتالي الرمي بآلاف من الصناع والصانعات إلى الشوارع. وفي الأخير فإن كنا فعلا نريد أن نرفع الستار عن خموله وكسله وأن ينطلق بسلامة وعقلية مقتحما آفاق المستقبل بهمة عالية وبمعنوية مرتفعة، فيجب على جميع غرف الصناعة التقليدية والوزارة الوصية أن تعمل على توفير فرص لإحداث قرى نموذجية وأحياء الصناعة التقليدية وهي مجالات في غاية الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وعلينا جميعا كبرلمانيين ورؤساء غرف ومنتخبين والوزارة الوصية على القطاع أن نعمل يداً في يد بعيدين كل البعد عن الحزازات والمصالح الضيقة لإثبات هذه القرى والأحياء الصناعية بضواحي المدن المغربية المعروفة بصناعاتها التقليدية، ومن غير الممكن أن نتطرق إلى البرامج المستقبلية دون إيجاد وتطبيق الحلول للمشاكل العالقة والتي تراكمت مع مرور السنين، ولعلكم مدركون عواقبها ونتائجها وأخص بالذكر انعدام الإشهار والدعاية لمنتوجات الصناعة التقليدية. إيجاد حل لإشكالية التغطية الاجتماعية والصحية، القروض والتمويل الخاص بالمقاولات الناشئة والصغيرة، الأحياء الصناعية للصناع التقليديين، السكن الاجتماعي للصناع التقليديين، والمقاولات الحرفية المتوسطة، كذلك المواد الأولية من حيث الغش أن ندرة أو فقدانها من السوق.

هذه إذن -السيد الرئيس- أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع، من الأكيد أن توجهات السياسية والاقتصادية الحديثة لأغلب دول العالم بدأت في صف عدد الكبير إلى الأنشطة الثقافية والاقتصادية لصالح القطاع الخاص، فإن كان هذا الاختيار أفيد بالنسبة لعدد من المرافق حيث أبدع فيها الخواص، فإن العكس هو الذي حصل بالنسبة للصناعة التقليدية، فالصانع التقليدي فنان وعبقري لكنه يبقى كمنتج وتاجر فاشل في غياب الرعاية والتوجيه لكي يستمر في عطائه. لقد... عدد من المخططين والمفكرين الاقتصاديين هذه الحقيقة وترك الصانع التقليدي يعمل لوحده في خضم منافسة شرسة كما هو الحال بالنسبة للصانع العصري أو التاجر، فأصبح الصانع التقليدي كالفتى اليتيم لا حول له ولا قوة في مواجهة متطلبات حرفته وأخذت الحرف تموت واحدة تلوى الأخرى ولا أحد يبالي لذلك فلنواجه نحن جميعا المهتمون بهذا القطاع هذه النكبة التي تعرف قيمة الصناعة التقليدية ومكانتها في حضارة الشعوب علينا أن نعمل يداً في يد للسير بالقطاع قدما نحو الرفعة والازدهار في ظل القيادة السامية لصاحب الجلالة والمهابة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد...

* المستشار السيد (صاحب التدخل) :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقي التجديد والتقدم الديمقراطي في إطار مناقشته ميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية، برسم مشروع القانون المالي لسنة 98-1999 وبهذه المناسبة أود أن أثير بعض الملاحظات حول هذا القطاع.

إن قطاع الصناعة التقليدية، كما يعلم الجميع يلعب دوراً مهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المحافظة على مقومات

أصالة بلادنا وإشعاعها الحضاري، فعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم القطاع في تحرير الميزان التجاري وفي جلب العملة الصعبة ودعم النسيج الاقتصادي الوطني.

وعلى مستوى الصناعي فهو مجال خصب وخلق لفرص الشغل وتحسين الطاقات وإعدادها للقيام باستقبال الشباب الراغبين في تعلم أصول الصناعة والتزود والخبرة الموجودة. هذا القطاع رغم ما يتوفر عليه من المؤهلات هامة، تواجهه عدة مشاكل وصعوبات ترجع إلى عوامل متعددة ومتداخلة تتعلق أساسا بالجوانب المرتبطة بالتنظيم والتمويل والاستثمار والتموين والانتاج والتسويق وبالدراسة وبنظام الإعلام وبنظام التأهيل نفسه، فالوضعية الراهنة التي آل إليها القطاع بسبب الكسل السياسة السابقة يحتم على السلطة الحكومية الجديدة، أن تنكب عليه بجدية اللازمة وبرؤية متبصرة، تراعي المصالح الحيوية للصناع التقليديين، وذلك من خلال سن تدابير تصحيحية تبتدئ بالنصوص التشريعية والقوانين التنظيمية وتوفير الميكانيزمات اللازمة لتقوية القطاع وتأهيله اقتصاديا حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية، وليس الرهانات العولمة وذلك عبر عصرنة أساليب الانتاج وتحسين طرق تجديد المقاولات الحرفية وتبني الأساليب الحديثة لاكتساب أسواق لتحريك المنتوج التقليدي، وأملنا كبير في هذه الحكومة في أن تنهض بشؤون القطاع اقتصاديا واجتماعيا، وأن تجد الحلول التي يقترحها عليها ممثلو الصناع في إطار من التجاوب والانسجام والتكامل للتغلب على مختلف المشاكل المطروحة. وخاصة منها تلك التي تستوجب التدخل الفوري لحلها من ضمنها مشكلة تنظيم الحرف وتحديد ماهية الصانع التقليدي، هذه القضية يعاني منها بجدية قطاع الصناعة التقليدية وذلك لانعدام إطار قانوني ينظم ويسجب مختلف الحرف التقليدية حيث تفاقمت ظاهرة الفوضى والتسيب وظهرت فئة الدخلاء والمتطفلين، إضافة إلى اتساع نطاق الفتح العشوائي بمحلة الصناعة التقليدية، إشكالية تسويق المنتوجات التقليدية بواجه قطاع الصناعة التقليدية أزمة التسويق حدة على مستويين الداخلي والخارجي، تتمثل في حالة الفساد والركود التجاري التي انعتقت بدورها على مسألة فروع الانتاجي سواء تعلق الأمر بالصناع الفرادى أو بالتعاونيات والمقاولات الحرفية، فرغم المجهودات المبذولة لتقليل من حدة وضعية التسويق الخارجي، فإنها لن تكون كافية لوحدها لتزايد الأزمة، خاصة بعد أن أصبحت عدة دول خصوصاً منها تنافس المنتوج الوطني وتسوق منتوجات بأثمان حسنة في أسواق يصعب التنافس فيها، بشروط متكافئة، لذلك لابد من وضع تدابير وإجراءات تمكن المنتوجات الموجهة للتصدير من استعادة موقعها داخل الأسواق الخارجية، مع تصحيح مختلف مسالك التسويق.

قضية التمويل والاستثمار : إن سياسة القروض بقطاع الصناعة التقليدية لا تستجيب لمطامح وتطلعات الصناع التقليديين، نظراً للتعقيدات المسطرية التي تستغلها المؤسسة التمويلية وارتفاع سعر الفائدة وتقلص حجم القروض الممنوحة. وتخصيصها أساسا لتمويل نفقات التسيير، في حين تظل قروض الاستثمار ضعيفة لتجسد مدى التهميش الذي يعاني منه القطاع، وعدم استفادته من قوانين الاستثمار، قلة الحضور في المعارض والتظاهرات الدولية.

يعاني قطاع الصناعة التقليدية من ضعف المشاركة في المعارض والصالونات الدولية التي تعتبر فضاءات لإبراز مستوى المنتوجات التقليدية ولجلب الزبناء وربح الاتصالات والعلاقات التجارية لذلك يجب أن تنصب الجهود على تحسين مزايا المصارفة المثمرة في مختلف المعارض والتظاهرات الأجنبية مع الحرص على اختيار المقاولات والمؤسسات المختصة في تسويق المنتوجات التقليدية التي تتوفر على الشروط الضرورية لتمثيل القطاع على أحسن وجه.

أزمة الضريبة : إن إشكالية الضرائب تعد أكبر هاجس في... التقليدي، نظراً للمبالغ الخيالية التي تفرض عليهم دون الأخذ في بحث طبيعة مدخولهم المتواضع والغير المستقر، وذلك الظرفية الاقتصادية التي يجتازها قطاع الصناعة التقليدية، ... والتردي من حيث الرواج الاقتصادي والتجاري، إن الضرائب التي تطبق على الصانع التقليدي تتم بصورة مباشرة وفق تغييرات غير منطقية فغالبا ما يعجز الصانع عن أدائها مما تترتب عنه انعكاسات وخيمة تؤدي في غالب الأحيان إلى الإكراه البدني وإلى مآسي اجتماعية كالاتلاف والتشرد. ضعف جلب المواد الأولية والتكتل ظاهرتين، المضاربة والاحتكار، تشكل قضية ضعف جلب المواد الأولية المستعملة في الصناعة التقليدية، معضلة حقيقية للصانع التقليدي لأنها تؤثر على جودة منتوجه وعلى مجهوداته الاقتصادية، ويعود تنامي هذه الظاهرة إلى أن التجار تلك المواد الأولية يبيعونها دون رقيب أو في غالب الأحيان يخزنونها حتى تقل في السوق، فيرتفع ثمن بيعها، إضافة إلى أن هذه المواد تفتقر لعنصر الجودة ومثل هذه المواثيق المضرة والمخلة بالتوازن الاقتصادي وأبسط قواعد التجارة المحترمة، تحدث هزات في القطاع وتعرض الحرفيين إلى عدة أزمات، ذلك كا نرفض لبعض المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية، وقد بث لطرحها أمام المجلس الموقر، وذلك مراعاة لضبط الوضع، حيث كان بودي أن أثير باقي القضايا التي تعد كثيرة ومتشعبة تعكس الوضعية الحالية التي يعاني منها القطاع، وتبين مدى الصعوبات التي تحيط بالفئات العامة فيه، ومن خلال هذا المنبر أناشد حكومتنا المحترمة أن تلتفت إلى هذا القطاع وأن تجعله من بين أولويات اهتماماتها، لأنه بحاجة إلى العناية

والرعاية باعتباره قطاعا مهما يلعب دوراً بالغ الأهمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تصحيح التراث الثقافي والحضاري لأمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار...

* السيد المستشار ... :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني التدخل في مناقشة قطاع التجارة والصناعة لإدلاء برأي فريقي، فريق القوى الديمقراطية فالمغرب الذي تنتظره تحديات كبيرة، في علاقاته الدولية سيما فيما يخص دخوله في منطقة التبادل الحر، لابد بأن نعير هذا القطاع الذي نحن بصدد مناقشته أهمية خاصة وذلك بتحريك الاقتصاد الوطني حتى تكون بلادنا في مستوى رفع هذه التحديات، ويسير برنامج وزارة التجارة والصناعة لإيقاف عديد من جوانبه،..... القوة الديمقراطية، وبحل ، سنكتفي بالبعض منها، في البداية نسجل حرص الوزارة على احترام قواعد ترصيد المصاريف والاعتمادات في الحدود التي تتيحها الامكانيات المتوقعة للسنة المالية المقبلة إلا أنه ورغم ذلك فنسبة 65% التي عرفتها ميزانيتها للتجهيز كنقصان يعد نسبة مؤثرة، وفي مجال تأمين المقاولات وعلى مستوى تجهيزات الاستقبال، فإن تجهيز المناطق الصناعية يعرف بعض الأمور التي لا تحضن الاستثمار في بلادنا بحيث نجد أن المستفيذين في هذه المناطق لا علاقة لهم بمجالين التجاري أو الصناعي، وهدفهم في ذلك ، كما أن هذه المناطق..... بهذا الشكل الذي تستدير متطلبات التسيير، لذا، فلابد من إعادة النظر في كيفية..... المناطق الصناعية وتدارك بعض مشاكلها وعلى رأسها مشاكل التحفيز، كما نقترح بأن تعهد لغرف التجارة والصناعة لإدارة المناطق الصناعية، إضافة إلى الانتهاء بتزويدها وبمجرد إنجاز الوحدة الانتاجية من والتصميم، يسلم العقار نهائيا إليها.

أما على مستوى مركز المقاولات، فإن عمل الوزارة يستحق التقدير، غير أن هناك مدن عديدة في ربوع المملكة لم تستفد من إحداث هذه المراكز، مما ينبغي..... بإشراك الجماعات المحلية، وذلك في نفس الموارد المحلية وتخفيف من آثار البطالة.

أما على مستوى سياسة الاستثمارات والصادرات فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة يجب دعمها من حيث تبسيط المساطر الإدارية وجعلها بالمعطيات الضرورية للممارسة نشاطها، كما أننا نرى في القوى الديمقراطية وتشجيعا للاستثمار إعفاء جميع الأجيرين الذين يزاولون نشاطهم لأول مرة لمدة 5 سنوات كما يجب إعادة النظر في التعامل مع المقاولات الصغيرة، وذلك على قدر المساواة مع المقاولات المتوسطة والكبيرة حتى تضطلع بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار نثير مشكل الفائدة الذي تؤديه المقاولة الصغرى والمتوسطة أعلاه لدى الأبناك، وذلك بسبب تسيير أنشطتها، ضمن الأنشطة ذات المخاطر الكبيرة، إلا لم يعد مقبولا، ونحن نتكلم عن كيفية الاستثمار في تأهيل المقاولات أن لا يعاد النظر في....، وذلك بتخفيف سعر الفائدة على هذا النوع من المقاولات.

أما فيما يخص مقاولات الصغرى فإنها تحتاج إلى عناية فائقة نظراً لوظيفتها المزدوجة الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لكونها تعاني من مشاكل كبيرة، خصوصا إن الإنجاز لا يقترب -في نظر القوى الديمقراطية- إعادة النظر لقانون المنظم لعروض مقاولات الشباب والعمل على تشجيع الشباب على إحداث هذه المقاولات لإصراف ذوي المال والتجربة، وتقتضي.. عفواً في إطار القانوني للمقاولات إخراج القانون المتعلق بالمنافسة إلى حيز الوجود كما تقتضي موازاة مع ذلك تخليق المعاملات التجارية والصناعية والخدماتية، وفي نفس الإطار نشير إلى حماية المستثمر عبر ضمان الحد الأدنى من هامش الربح، لفائدة المهني دون الأضرار بحقوق المستهلك، كما نطالب -السيد الوزير- العمل على تقليل أموال الأسعار التعاقدية كلما تغيرت. وفي مجال التجاري، فإن المغرب مطالب بتطبيق استراتيجية تهدف إلى تهييء إدارته لمواجهة التحولات الاقتصادية الدولية تمشيا مع مقتضيات اتفاقية المنظمية العالمية للتجارة، فبالإضافة إلى ظروف العمل على حماية معقولة للانتاج الوطني، فإن ما تمليه الوزارة اتخاذه من اجراءات لتبسيط مساطير التجارة الخارجية يعد ضروريا، خاصة على مستوى تحسين تدبير الأنظمة الاقتصادية الجمركية، إلى دور القيام بلامركزية سجل المتعامل في السفارة الخارجية وتشجيع استعمال نظام التبادل الاختياري للمعلومات التجارية طبقا للمواصفات الدولية. ومن بين ما تنوي الوزارة القيام به يستحق التشجيع نيتها تحسين مسطرة الرخص التجارية وتزويدها وتنشيطها، وتوزيعها في التجمعات المحلية، التي تحدد الأنشطة التي تجزم رخص الإدارية، هذا، إلى جانب عملها على تنشيط الاجراءات الإدارية عبر خلق مراكز لإيواءات المقاولات ولغرف التجارة والصناعة والخدمات، وذلك لتشجيع خلق المقاولات ومشاريعها في وقت معقول لتغيير المساطر، كما أن

خلق مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة يعد من الإجراءات تبسيط المساطير، لأنها ستساعد المقاولات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لنظام الربح الجزافي أو النسيج الاقتصادي على نفس الحسابات وتنظيمها وأداء ضريبة ملائمة برقم معاملاتها، وفي الجانب الاجتماعي المتعلق بالمجال التجاري فإننا في القوى الديمقراطية نؤكد على أن نظام الضمان الذي هو نظام للتأمين والاعتبار..... لفائدة صغار المستخدمين وأسرهم، لم تعمم فائدته لكون ظروف التعبئة داخل أوساط التجار لفوائد هذا النوع من الضمان والعديد من التجار وعموم الفئة المعنية لا يعمل بهذا النظام مما يستدعي معه عمل الوزارة على تعميمه بكافة الوسائل، حتى لا يقتضي ذلك فرض اجباريته على غرار التأمين على حياة الشغل.

إننا في القوة الديمقراطية نثمن كل التدابير التي تقوى استقلالية قطاع التجارة والصناعة والخدمات من الناحية الادارية والمالية وعلى رأسها إحداث وتعميم وكالات المداخيل والمصاريف وكذا حد من التأشيرة المطبقة لعدد من القرارات والاجراءات الادارية. وانطلاقا من وضع الذي تعرفه هذه الغرف التي عادة ما ولا يستغلها إلا الرأي في الأمور التي تدخل في مجال اختصاصاتها. يجب تقويتها وذلك باتخاذ عدة تدابير من قبيل إلزام الراغب في التقييد في السجل التجاري، التوفر على شهادة تؤكد انتسابه بالغرفة للداخل في تراب نفوذها، كما هو الشأن في إلزامه بالتقييد في السجل البطانطا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

من وسيلة خلق تطور التجارة هي التي تمكن التاجر من الاستفادة من دروس محو الأمية، وتمكنه من الأوراق التجارية وترتيبها، ومالية لتبسيط مسطرة الحصول على القروض وضمان الحد الأدنى من الهامش الربحي.

السيد الرئيس،

إن ملاحظاتنا في فريق جبهة القوى الديمقراطية بخصوص قطاع التجارة والصناعة لا ينصب سوى رغبة إغناء الذي تتيحه مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع، والذي نحاول من خلالها المساهمة في الدفع بهذا القطاع إلى الأمام، غير أن هذا لا يمنعنا من التعامل مع هذه الميزانية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار...

* السيد المستشار... :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجارة والصناعة برسم سنة 98-99، وقبل الوقوف عند ملاحظة أساسية بخصوص هذا القطاع، لابد من تأكيد على حقيقة أساسية، هو أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومنذ تأسيسها في حركة تصحيحية خاضت معارك نضالية دفاعا على حقوق الطبقة العاملة، ومن أجل استعادة تنظيم وضبط علاقة الشغل ببلادنا من أجل تطوير الأداء الانتاجي للمقاولة بل الأكثر من هذا أن الأخ الكاتب العام نوبير الأموي وفي هذا الاتجاه لم يجد مناصا بأن يطرح نسبة الفساد، للأسف الإرادات التي كانت تواجه التغيير في هذه المرحلة أصدرت الحكم بالتحكم عهد الأمل، واليوم ينصفنا التاريخ، لأنه بالفعل عندما احتاج المغرب لمقاولته، تدل هذه التحولات التي يحدثنا عنها جميعا كمستشارين كما تحدث عنها العديد من الوزراء المحترمين في طرحهم لهذه الميزانية، وتحدث عنها مؤخراً السيد وزير التشغيل وجدنا أنفسنا في الباب المسدود، وجدنا أنفسنا أمام مقاولة صناعية تفتقد إلى كل مقومات المواجهة والمنافسة والانتاجية، وبكل تأكيد من خلال تجاربنا المتعددة في علاقتنا مع أرباب العمل، ومن خلال كذلك معرفتنا بحقيقة الوضع التي تعانيه الطبقة العاملة، وما تعيشه داخل المقاولة سواءاً في علاقتها برب المعمل أو في علاقتها بالوضع العام حيث تأثر السيد الوزير -كما تعرفون- كثيراً القدرة الشرائية للطبقة العاملة، فنحن اليوم أمام وضع وأمام نظام، هناك من يسميه بالنظام العالمي الجديد، وهناك من يطلق عليه العولمة، وهنا لابد من وقفة تصحيح أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لا ندعي أننا نملك الحقيقة، ولسنا ممدرين، إننا مجرد مناضلين، ومع ذلك من خلال تجربتنا النضالية طرحنا السؤال على أنفسنا قبل أن نطرحه على الغير هل العولمة، هل النظام العالمي الجديد قضاء وقدر نسمع كثيراً، في كثير من مداخلات يجب أن نسرع السير للاندماج الكامل والمطلق في هذا النظام، بأية أسس، بأية مقاولة؟ هل سنبقى كهوية ثقافية، كهوية اقتصادية، كعلاقة انتاج، كسوق وطنية، كعملة وطنية، إذا ما اندمجنا في العولمة بدون قيد أو شرط، هل سنتحول إلى عبيد جدد لهذا النظام، وما أكثر أنظمة العبودية التي عانها منها الانسان منذ تحكم أنظمة الانتاجية نعرفها

هذا اليوم، أهم على الأقل يجب أن ندافع من منطلق المصلحة الوطنية على موقع متقدم في المعادلة العالمية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، إذن يجب أن ندخل مرحلة التأهيلية، لذلك لم يعد معنى لاستمرار تهويد إرادة الشعب، لن يعد معنى لاشتغال بمقاولة غير مواطنة ففي رأينا ككونفدرالية لا يمكن للمقاولة المغربية أن تستمر أن تقاوم إلا بأبنائها، وسنأتي للصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية المغربية..... في المدن المغربية لأن الصانع التقليدي المغربي ولأن ربط ورشة الصناعة التقليدية المغربية وضع يده في يد العامل عنده في الورشة دفاعا عن الوطن، وهذه هي القاعدة التي كانت عند الحركة الوطنية، فنحن اليوم -أعتقد السيد الوزير- من هذا الموقع نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أننا أمام قضية وطنية، فالذين يدعون إلى الخوصصة، إنهم يدعون إلى استقالة الدولة، ومن مصلحة من نريد إعاقة دور الدولة، فإذا تخلت الدولة عن دورها في التعليم، عن دورها في السكن، عن دورها في التشغيل، عن دورها الاقتصادي، فماذا سيكون دورها غداً، لذلك السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

ربما أنها ورطة فكرية، ولكن أعتقد أن اللحظة التاريخية تفرض علينا فيما بيننا هذا النوع من النقاش، لأنه سيكون بكل تأكيد بوصلة لتوجهنا الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي، فإذا كانت هذه هي الوضعية التي يعيشها اقتصادنا بمقاولته، فأعتقد والعالم يواجه هذه التحديات فمطروح في العالم اليوم، نحن مستعدون لنساهم في هذا الموقع هذا، صياغة نطاق اجتماعي واقتصادي جديد على مستوى العالمي، ولكن كمغاربة، قبلنا نمشيو نصيغ هذا النطاق الاقتصادي والاجتماعي، مثلا مع الاتحاد الأوربي اقبل ما نمشيو لذلك، يجب أن نسرع هذا النطاق الاقتصادي والاجتماعي فيما بيننا كمغاربة، بين كل مكونات المقاولة عمال، أرباب العمل، إعلاميون، اقتصاديون، متبعون لوضعية الاقتصادي..... الفاعلين والمتدخلين الاقتصاديين، كذلك لابد من تنظيم الانتاج فيما يستوجب السوق الوطنية، كذلك لابد من حماية -هذا أساسي لأن كاين سوق الانتاج وكاين سوق الشغل - لابد من حماية مناصب الشغل، لأن مستحيل أن نتصور استمرار سوق وطنية التي هي الأساسية القاعدة على كل حال في غياب مناصب شغل قارة، كتجلب القدرة الشرائية وتتخلي الرواج داخل المجتمع، كذلك لا يمكن أن نتقدم في كل هذا، دون أن..... حقيقيين..... -السيد الوزير- حي المقاولات الصغرى والمتوسطة، فالدورة الأخيرة 86 للمنظمة العمل الدولي كانت هذه النقطة.....، كما موقع المقاولات الصغرى والمتوسطة في هذا المشروع..... لأن الناس الذين يقولون الاندماج، فلا مجال للحدين عن المقاولة الصغرى والمتوسطة، اللهم إذا كانت معنى الوسيط التجاري أو المقاولات الخدماتية المسدودة الدور، أما في المؤسسة الانتاجية فلا موقع لها، هذا التصور الذي يدعو إلى الاندماجية مطلقة متسيبة، كذلك إذا أردنا أن نفكر في المقاولة الصغرى والمتوسطة لابد كذلك ما نفكر وإعادة النظر في النظام البنكي المغربي هذا..... والذي سمعنا رأي السيد وزير الاقتصاد والمالية فيه، تيخصنا من موقع فم السيد الوزير..... الحقيقي مع القطاع البنكي المغربي.

كذلك في هذا الإطار البنكي كذلك مطروح أنه القروض المخصصة،..... وكذلك تراجع مسطرتها وحجمها لمتابعتها، لأن في كثير من الأحيان تعطى، حتى إن أعطيت القروض يبقى المشكل المطروح هو من يتابع تجربة هذه المقاول....، كيف ذلك السيد الوزير، أعتقد أنه لابد ما نعيد التفكير في مسألة المغاربية، فسيكون غداً من العسير بالنسبة لنا، تصحيح المعيقات الموضوعية الآن، ولكن لابد من حكومة التغيير أن تبحث وتطور، وأعتقد في المدخل في المؤثر انطلاقا من الزيادة الأخيرة للسيد الوزير الأول لتونس أنه نعطي نفس جديدة وديناميكية جديدة لمسألة المغاربية في الأخير، ختاما إلى مدونة الشغل، جاء على لسان السيد الوزير، قال أنفا بأنه مسألة «ليكتيفيتت.....» نحن ككونفدرالية، طرحنا نقط، ولكن أن يأخذ المقاول ذيك الأزمة -اسمحوا لي إخواني المقاولين- ذيك الأزمة كل شيء، فس..... بطبيعة الحال توجد 12% من البطالة في ألمانيا ولكن إلى جانب 12%، راه كاين تعويض عن البطالة، كاينة «فاكيتفيتي» في أوربا، ولكن الذي يكون عامل في حالة العطالة يكون تعويض، لأن المجتمع يعوض المقاولة، هذا دور المجتمع، نحن كعمال، إذا كان المجتمع قادرا أن يخلق صندوقا خاصا بدعم وتعويض البطالة، هذا شيء آخر، هذا تطور، هذا تقدم، وبالفعل الناس اللي دارو صندوق التعويض دارو «ليكتيفيتي» إلى جانبه.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس،

بالنسبة لنا في قطاع السكر مطروح أنه كانت اتفاقية جماعية اللي تدارت منذ 1975، ويعرف السيد الوزير أن صلاحية هذه الاتفاقية الجماعية لم تتجاوز صلاحيتها 3 سنوات، لذلك -السيد الوزير- نطالب أولا باحترام القانون ونطالب بتنفيذ قرارات المكتب الدولي للشغل ولابد من تحيينها كما.... هذا القطاع، ونحن نعرف الوضعية التي يعيشها الآن هذا القطاع، فليعتقد داخل ويلعب دوراً في الأمن الغذائي للوطن، نحن نعيش على وثيرة غياب قالب السكر في بلادنا، فلابد كذلك أن

نعطيه اهتمام بهذا القطاع.

أما بخصوص الصناعة التقليدية فحقيقة بالنسبة لنا الصناع التقليديين كان العديد من المؤسسات تعطيهم بطاقات العضوية، فكان الناس المقاومة يعطيوهم بطاقة العضوية لأنهم قاموا الصناعة الاستعمارية، كان اتحاد السكان المغرب يعطيهم بطاقة لأنهم جزء من ثقافتنا، وبالنسبة لعديد من المؤسسات على الأقل في المستوى المادي والاجتماعي لابد من الاهتمام بهم، فالتغطية الاجتماعية هي الضعيفة في هذا القطاع، القروض جد ضعيفة وخاصة بالنسبة للصانع التقليدي المتوسط والصغير، ذاك السيد الذي يخدم في داره..... الأخوة المستشارين كذلك هذا القطاع تطوره ما يمكن يتم -السيد الوزير- إلا في إطار الشراكة مع وزارة السياحة شراكة حقيقية التي تدمج ما بين المنتوج السياحي المغربي وما بين المنتوج ديالنا في الصناعة التقليدية وهنا توجد فئتين حتى لا أطيل على الإخوان الذين لابد من اهتمام بهم في إطار الصناعة التقليدية، أولا نعرف قطاع الصناعة التقليدية يشغل النساء، فلابد من الاهتمام بوضعية النساء احتراما لمواثيق الدولية، احتراما للحد الأدنى للأجر، طرق التشغيل، يوجد كذلك الأطفال، فكما لا يخفى على السيد الوزير، السيد الرئيس المحترم، إنه الميثاق الدولي الجديد في دورته الأخيرة 86 هو تشغيل الأطفال 18 سنة، وكظاهرة العالمية التي كانت بمواجهة هذه الآفة العالمية، لأن من حق الأطفال التعلم، التمدرس، وليس الاشتغال في هذا.....، وفلذلك مدعوة بلادنا بالتأكيد لأنه في هذا النطاق تستعد بلادنا لتطبيق عليه، نتمنى أن هذه الظاهرة تختفي وأن وزارة الصناعة التقليدية تقف بالكرامة على هذه الظاهرة، لأن مصلحة الترويج اقتصادنا غداً تفرض بأن هذه الظاهرة تختفي من وسط الصناعة التقليدية، إذا نحن أردنا بالفعل أن نواجه التحديات المستقبلية، وقد تلعب الصناعة التقليدية دوراً هاما وأساسيا في تطوير منتوجنا الوطني ومردوديته. شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير المحترم، شكراً إخواني المستشارين، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار عبد العزيز لقريعة.

* المستشار السيد عبد العزيز لقريعة :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

باسم الفريق الحركة الوطنية الشعبية، يشرفني أن أتدخل لمناقشة الجانب المتعلق بالميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية، هذا القطاع الذي تعلمون أنه يتدرج بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد المغربي، فهو يمتاز بخصائص قل ما اجتمعت في غيره، تجعل منه قطاعا اقتصاديا يمثل 10% من الناتج الداخلي الوطني الخام، واجتماعيا بما يوفره من فرص شغل لقرابة المليون ونصف من ساكنة المملكة، ويعيش منه حوالي 6 ملايين نسمة، مما يجعل عاملا للاندماج الاجتماعي وللحد من الهجرة القروية، وحضاريا بما يزخر من نفائس وتحف تعبر عن ثقافة وحضارة المتأصلة، من هذه المنطلقات، إحاطة أصحاب قطاع الصناعة التقليدية بعناية خاصة في كل السياسة التي نهجتها بلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال لتوجيهه من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الذي دأب على سن أسرة الصناعة التقليدية برعايته الكريمة وخصص للقطاع النهج الذي ينبغي أن تسير عليه كل سياسة تهدف إلى تنميته وإحلاله المكانة اللائقة به، ونلاحظ بارتياح التوجه الذي أصبح توليه الوزارة للجانب الاقتصادي للقطاع والذي تفرضه الظروف الراهنة المتميزة بالتحولات الهامة في أفق العولمة والسوق الحرة التي لم نكن مؤهلين لخوض غمارها بالتحولات الكاملة والاندماج في المناخ الاقتصادي العالمي، ولذلك ينبغي تركيز الجهود لتأهيل القطاع أكثر كي ينهض بدوره الاقتصادي الأساسي والحقيقي مع عدم إدخال الجانب التراثي والحضاري والاجتماعي، سيما وأنه يتوفر على كل المقومات التي تجعل منه قطاعا مؤهلا لكي يشكل عامل التنمية لاقتصادنا الوطني في مجال المبادلات الخارجية مقارنة مع غيره من القطاعات الأخرى، ومن هذه المقومات والخصوصيات التي تشكل نقط قوته :

1) تنوع أنشطته وانسجامه وتوفره على امكانيات الانتاج التي لم تستغل بعد،

2) كونه لا يتوفر على التحكم في التكنولوجية المستوردة،

3) التشغيل بالقطاع لا يحتاج إلى رأس مال كبير، وبإمكانه استيعاب اليد العاملة المؤهلة،

4) مساهمته المباشرة وغير المباشرة في تنمية السياحة،

5) المنتوج التقليدي يمتاز بكونه يس.... الوظيفة..... والفنية،

6) القطاع يدر عملة صعبة على خزينة الدولة ويلعب دورا لا يمكن إغفاله في توازن ميزان الأداءات،

7) منافسة منتوجاته في مجال التصدير جد محدودة،

السيد الرئيس المحترم،

أولويات البرنامج الحكومي والمتعلقة بإخفاء الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية التي نأمل أن تضع وزارة المالية الامكانية السادية للمشروع في إنجازها في أقرب الآجال، إلا أننا نرى بأن الميزانية المخصصة للصناعة التقليدية رغم ما لمسنا في السيد الوزير ونحن نعرفه حق المعرفة من غيرته على الصناعة التقليدية والصناع وعزمه الأكيد لتأهيل هذا القطاع وتنظيمه وتطويره ليحتل المكانة اللائقة به ورد الاعتبار لأبناء هذا القطاع الحيوي، ونحن نعرف أنه جاد في تحقيق برنامجه، رغم كل ذلك في الميزانية المرصودة للصناعة التقليدية، لكن دون طموحاتنا ونأسف لعدم إبراز اعتمادات اللازمة لبعض العمليات التي نعتبرها هامة ضمن مشروع الميزانية الفرعية للقطاع :

أولا : المعارض الوطنية والأسابيع التجارية، باعتبارها مناسبات لتوسيع دائرة عرض مختلف المنتوجات الصناعة التقليدية، وتوفير فرص طرحها للتعريف بما قدم به مختلف جهات المملكة من منتوجات وترويجها.

ثانيا : تأطير الجمعيات الحرفية لأنها الإطار الملائم للتعبير عن مصالح الصناع الجماعية سواءاً المرتبطة بالحرفيين أو أوضاعهم الاجتماعية، وتأهيلهم للحصول على الكفاءة الضرورية للحوار والتعامل مع مختلف الفاعلين بالقطاع في ثقل الأمور المرتبطة بحرفهم.

ثالثا : التكوين المستمر لأطر وتكوين مراكز التكوين المهني نظراً للأهمية التي يحتلها التكوين في الحفاظ على استمرارية الصناعة التقليدية وتطويرها، وذلك برفع كفاءات الجهاز المؤطر ليتمكن من مسايرة المستجدات ولا سيما في المجال البيداغوجي، لنرقى بها بالتكوين إلى ما نطمح إليه جميعا.

رابعا : التكوين المستمر للمتعاونين ولا سيما في مجالات التنظيم والتسريع التعاوني، والمحاسبة التعاونية وتسويق المنتوج.

خامسا : ترميم المراكز وإصلاحها ودعمها بالتجهيزات والآليات وأدوات التكوين، ومدها بالكتب والبرامج ذات الطابع المهني والبيداغوجي، حتى يتوفر لها الإطار الملائم لترقي بالتكوين في المستوى المأمول.

السيد الرئيس المحترم،

إن طموحات فريقنا كبيرة بأن ينهض القطاع بمجموعة من العمليات تنموية، وأتمنى أن تحظى وزارة الصناعة التقليدية مستقبلا بالاعتمادات الكافية التي تمكنها من إنجاز برنامجها وخططها التنموية انطلاقا من السياسة التي رسمتها، والتي ترتكز على تغيير المنظور الذي أعطي للصانع التقليدي، الذي يعمل بوسائل بسيطة وأساليب عتيقة تم تجاوزها الآن، ونبذ كل أنماط الإتكالية على الدولة في تصريف أمور القطاع إلى التوجه الرامي إلى تكوين الصانع المقاول المتتبع للفكر الاقتصادي الحديث، وطرق التعامل التجاري المعاصر، ليصبح قادراً على المنافسة ومسايرتها تتطلب.... المرحلة المقبلة المتميزة بالتحديات كبرى، لا يمكن تزايدها إلا إذا اتخذت لها العدة وتشيدت لها كل الطاقات وفقا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، ونحن متفائلون ولنا الثقة الكاملة في المستقبل وفي حكومة صاحب الجلالة لذلك سنصوت بإيجاب على ميزانية الصناعة التقليدية ضمن تصويتنا الايجابي على مختلف الميزانيات، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه البلاد. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

أظن بكلمة السيد عبد العزيز لقريعة، بأنه كان آخر متدخل في قطاع التجارة والصناعة التقليدية فإذا سمحتم وقبل رفع الجلسة أذكر فقط ببرنامج يوم الغد، سنبتدئ من الساعة العاشرة صباحا إلى غاية الثانية بعد الزوال، ستقدم ميزانية وزارة الداخلية إثر مناقشة الميزانية المرتبطة باللجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، ولكي يتم تقديم التقرير في المناقشة العامة ثم رد السيد وزير الدولة في الداخلية.

ابتداءاً من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال سيتم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية، ثم بعد ذلك التصويت على الجزء المتعلق بالنفقات، من مشروع القانون المالي، ثم التصويت على مشروع القانون المالي برمته، وأخيراً تفسير التصويت، فشكراً لكم لمشاركتكم. وأعلن عن اختتام هذه الجلسة.

رفعت الجلسة.